سياسة الاستيعاب
عند الأئمة عليهم السلام

الـــكـــتـــاب سياسة الاستيعاب عند الأئمة عليهم السلام

الـــمـــؤلـــف جعفر المهاجر

إعـــــــــداد مركز بهاء الدين العاملي(مبدع)

بعلبك - لبنان هاتف: 009618377756

البريـد الكتـروني dr.jaafarmohajer@gmail.com

الـــطـــبـــعـــة الأولى 2025م - 1446 هـ

إخـــراج وطباعة DBOUK 009613336218

سياسة الاستيعاب
عند الأئمة عليهم السلام

□□□□□□□ □□□□

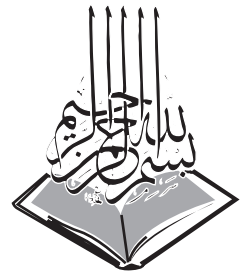

ربي انفعني بما علّمتني
وأجعله لي ولا تجعله عليّ

الفهرس

المقدمة.....7

سياسة الاستيعاب عند الأئمة عليهم السلام قبل المقصود.....9

سياسة الاستيعاب عند الإمام علي عليه السلام (10 - 40هـ/631-660م).....17

سياسة الاستيعاب عند الإمام الحسن عليه السلام (40-50هـ/ 660-670م).....27

سياسة الاستيعاب عند الإمام الحسين عليه السلام (50-61هـ/670-680م).....39

سياسة الاستيعاب عند الإمام علي بن الحسين عليه السلام (61-95هـ/680-713).....47

سياسة الاستيعاب عند الإمام محمد الباقر عليه السلام (95-114 هـ/713-732 م).....65

سياسة الاستيعاب عند الإمام جعفر الصادق عليه السلام (114-148هـ/732-765م).....79

سياسة الاستيعاب عند الإمام موسى الكاظم عليه السلام (148-183هـ/765-789م) 87

سياسة الاستيعاب عند الإمام الرضا عليه السلام (183-203هـ/789-819).....99

الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام (202-220هـ/817-835م) 109

سياسة الاستيعاب عند الإمام الهادي عليه السلام (220-254هـ/835-868م).....119

الاستيعاب عند الإمام الحسن العسكري عليه السلام (254-260هـ/868-873م)..... 129

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمـد

هذا الكتاب هو ثمرةٌ، أرجو أن تكون يانعةً، لأربعة كُتُبٍ سابقة لي. كلٌّ منها يدورعلى منظورٍ بعينه من سِيَر الأئمة الأحد عشرصلوات الله وسلامه عليهم. سبق لي أن نشرتها تباعاً. وبعضها تُرجم إلى غير لغة. أوّلها، بالنظرإلى تاريخ صدورها (التاريخ السّرّيّ للإمامة)، وثانيها (السّرُّ الكبيروراء كربلا)، وثالثها (الإمام الهُمام الإمام الهادي عليه السلام)، ورابعها (الإمامة والأئمة). الأمرُ الجامع بينها أنّها قدّمت للقارئ تأريخاً تركيبيّاً غير مسبوق. بريءٌ تماماً من التّمدّح الفارغ، ومن الصُّوَر العجائبيّة المُصطنعَة، التي برع بعضُ المؤلفين القصّاصين في حشو كُتُبَهم بها. مثل كتاب الخصيبي (الهداية الكبري). ونسخته بالتمام، مع تغيير الاسم فقط، التي سمّاها صاحبها البحراني (مدينة المعاجز).

إنّ أهمّ ثمرات البحث العلمي حقاً، أنّه يعملُ كيما يُجيبُ على أسئلةٍ إشكاليّةٍ مُبيّنَةٍ سبقاً وسلفاً للقارئ في مقدمة البحث. بيدَ أنّ تلك الأجوبة، التي قد تُريحُ القارئ مؤقّتاً، قد تُلقي على ذهنه أسئلةً جديدة. كانت غائبةً عنه.

إنّ أبواب البحث والتحليل والتركيب في السّيَر الحافلة لأهل البيت صلوات الله عليهم، التي عالجناها في الكُتُب الأربعة، تعملُ على أن تقول لنا ماذا فعلوا بوصفهم أئمة هُدى، وظيفتهم وتكليفهم الرّبّاني إتمام النّعمة الرّبّانيّة، بعد إكمال الدين بالنبوّة. والغرض في النهاية هو الوصول بالأُمّة إلى مستوى الأُمّـة الوسط ومهمّتها المَنصوص عليها في الوحي القرآني.

لذلك نحن نذهبُ إلى أنّ الإمامة والأئمة أمرٌ ربّانيٌّ مبدءاً وأشخاصاً. لا شأن للبشر فيه إلا الإمتثال، تماماً كالنبوّة. وأنّ الذي على الأئمة إنّما هو أن يعملوا على ما يُمليه عليهم تكليفهم الرّبّاني. وقد فعلوا ذلك، بالمقدار والنجاح الممكن.

وبيان ذلك هو ما قد اضطلعتْ به كُتُبُنا الأربعة تلك من المُهمّة الكبرى.

هنا يأتي السؤال: كيف، كيف تأتّى لهم ذلك، في جوّ الرّدّة السياسيّة الكاملة التي حصلت فور وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتتابعت من بعد إلى ما هو أسوأ بكثيرٍ جداً. بحيث أنّها كانت مؤهّلةً للقضاء على الإسلام من رأس غير مرّة. ثم كان لأعمالهم من النتائج الحسنة الباهرة ما لا نزال ننعم بخيراته وبركاته اليوم؟

كيف وأنّى لهم أن نجحوا في إعادة تركيب وترميم الإسلام من جديد، في الجو شبه العدائي على الأقـل الذي عملوا فيه؟

ذلك هو السؤال الذي يُحاولُ هذا الكتاب الجواب عنه.

وبعـد. أتشرّف بأن أُهدي ثوابي عند الله سبحانه على هذا الكتاب خالصاً إلى أخي وسيّدي الشهيد الكبير السيد حسن نصر الله رضوان الله تعالى عليه. ليكون صدقةً جارية له طالما انتفع به الناس. مع علمي القاطع بأنّ هديّتي الضئيلة لـه لن تزيده فضلاً وكرامةً عند مولاه سبحانه.

والحمد لله.

سياسة الاستيعاب عند الأئمة عليهم السلام
قبل المقصود

* السؤال الإشكالي الأساسي

نحن المؤمنين بإمامة الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام وحدهم نعرف جيداً، وإن إجمالاً، أن الأئمة الأحد عشر عليهم السلام قد توالوا على العمل أثناء قرنين هجريين ونصف قرن من الزمان (260ـ10هـ / 873ـ660م)، وكأنهم رجلٌ واحد وعقلٌ واحدٌ، وفي سبيل المرامي البعيدة نفسها. فعلَ بنّائين حاذقين، يُقيمون بالتوالي بناءً، طبقةً إثرَ طبقة ومرفقاً إثرَ مرفق. كل طبقة منها تستقرُّ ثباتِ على تلك التي قبلها وتُكملها. وبذلك يتكامل العمل، ويرتفع البناء، باتجاه الهندسة المرسومة.

لكنّ السؤال الكبير الذي تطرحه هذه الآليّة على عقولنا هو: كيف تـمّ لهم ذلك الإنجاز الكبير الذي نتفيّأُ ظلاله، وتفيّأه أسلافنا، في الظروف الدقيقة، وغير الودّيّة ضمناً، التي عاشوا وعملوا فيها.

ما هي المبادئ التي ساسوا بها أعمالهم، منذ لحظة الـــرِّدّة السياسيّة شبه الشّاملة، التي أعلنت نفسها بمُجرّد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان من شأنها أن تُطفئ الأمل، وأن تبعثَ على اليأس والقعود.

ذلك هو السؤال الأساسي الذي يطرحه الكتاب.

* في المباديء

من الممكن، بل ربما من الواجب لمصلحة البحث، أن نتوافق منذ الآن على أن الغاية الإجماليّة التي عمل عليها الأئمة جميعاً هي من وجهين اثنين. وإن تكُن ترجع إلى حقيقة واحدة. هـــي مُتابعة الإنجاز العظيم الـذي بـدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهندسه وبناه، باتجاه مشروع «**خير أُمّةٍ أُخرجت للناس**». بوصفها الأُمّة الوسط بينه وبين الناس كافة في المستقبل «**وكذلك جعلناكم أُمّةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا**».

الوجه الأول من الوجهين هو أن يحتفظوا لأنفسهم بحصةٍ وازنةٍ من عمل السُّلطة، يشمل حق المبادرة في سبيل العمل الإرشادي العام، من تبليغٍ وتعليمٍ وإرشاد، دون استفزازها ودفعها لارتكاب القسوة. وهي التي كانت تبسط سلطةً كاملة على القرار السياسي. دون الأخذ بعين الاعتبار ذوي السابقة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وخصوصاً مقتضى بيعة يوم الغدير الثّابتة. ومن ثَـمّ وجّهت الأمة وأكثر طاقتها وجهةً مُعاكسةً تماماً لِما أمر به المولى صراحةً في التنزيل. حيث جعلها الأُمةَ الوسط بين الرّسـول وبين البشر. وذلك بأن أحيت حركة الغـزو، الكامنة عميقاً في عـقـل الأعـراب. تحت اسمٍ زائفٍ: «**الجهاد**» «**الفتح**»، بل وكلمة «**الغزو**» الصريح أحياناً. وطفقت تستبيح البلدان الآمنة وأهلها، في حركةٍ من أسوأ ما عرفه تاريخ البشر. بحيث هبطت قيمة الانسان، خصوصاً المرأة، أثناءها إلى الحضيض، فكريّاً وسـلوكيّاً. لدرجة بيعها عاريةً في سوق النخاسة. رغماً عن النصوص القرآنيّة الصريحة فيما للإنسان من كرامة عند خالقه تبارك وتعالى، وعن النهي عن العدوان على أيٍّ كان. إلا أن يكون هو البادئ بالعدوان (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إنّ الله يُحب المُقسطين).

1 - مسألة الفتوحات / الجهاد

والحقيقة التي يجب أن تُقال دون تـردُّد، إن ما سُمّي بـ «**الفتوحات**» و«**الجهـاد**» لِما هـو في الحقيقة غزوٌ واعتـداءٌ صُراح، كان وما يزال أكبر وأوقح تزوير لعقل الانسان المسلم، كما بناه الكتاب العزيز وثبّتتها سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (كنتم خير أمةٍ أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر). وذلك بتقديمها إلى الجمهور بوصفها زوراً عملاً في سبيل الله. وبالبُعد الجهاد الحقيقي عن الاعتداء دون مبرر على حياة وأمن الناس وديارهم وأعراضهم.

والحقيقة أيضاً، التي لا يصعب على المتأمّل العارف بهُويّة تلك الفترة أن يراها، أنّ حركة الغزو الهائلة قد استنفدت كلَّ طاقة الأمة تقريبا، أثناء القرن الهجري الأول. بحيث انصرفت انصرافاً تامّاً عن تعزيز الاسلام بشريّاً ومعنويّاً. مع أنّه كان مايزال هشّاً في نفوس الأعراب خصوصاً، أثناء تلك الفترة المُبكّرة ذات الصفة التأسيسيّة. وانصرفت جماهيره، وبالخصوص نُخبهُ من الصحابة، إلى تكديس الثروات التي يحصلون عليها بالمُشاركة في أعمال الغزو. وبذلك بدأ المجتمع الإسلامي الناشئ يكتسب صفة الطّبقيّة.

والذي يقرأ سِيَر بعض الصحابة في الكُتُب، ليقفُ على ذكر الثروات الكبيرة التي تمتّعوا بها، بفضل المشاركة شخصيّاً في غـزوةٍ أو أكثر. الأمر الذي يجب اعتباره بداية خسارة المجتمع المتأسلم تجانسَه الاجتماعي القائم منذ زمان الجاهليّة. وما كان من اعتياد الجميع على الاكتفاءِ بما قـد تهبهم إياه طبيعة الأرض الفقيرة التي يعيشون عليها.

2- الأُمّـة والدولة

الوجه الثاني من وجهي القاعدة في عمل الأئمة عليهم السلام: أولويّة الأُمّة بما هي أُمّة. وأولويّة الدولة بما هي دولة. فلا يجوز أبـــداً أن تُمسّا في

أيّ حالٍ من الأحوال. باعتبار أنّ الأُمّة هي الوعاء الحيّ الذي يُنتج الدولة ويُعزّزها ويحميها عند الاقتضاء. وأنّ الدولة هي الصيغة البشريّة السياسيّة الجامعة، التي يجب أن تعلو عن مستوى الفوارق الاجتماعيّة. وذلك حتى بصرف النظر عمّا إذا كانتا الاثنتان (الأُمة والدولة) تُمثّلان أو لا تُمثّلان حقاً المفهوم والوظيفة الحقيقيّة المُقرّرَة لكلٍّ منهما.

في هذا النّطاق من التفكير، يغدو التصويب عليهما أو على أحدهما تصويباً على كلِّ فرصةٍ في الإصلاح المنشود، ابتغاء تثبيت العدل والحريّة.

من ذلك أنّ الأئمة عليهم السلام جميعاً وقفوا موقفاً بارداً من كل الحركات الرّامية إلى الاستيلاء على السلطة بالقوّة، التي انفجرت بالتوالي في وجه الدولة. حتى تلك التي بادر إليها وقادها مُقرّبون منهم كرامٌ عليهم. ليس فقط، فيما نظن، لأن فرصة هذا النمط من الحركات في دحر عسكر الدولة، وانتزاع الحكم منها، معدومة. بل أيضاً لأنّها موجّهةٌ إلى دولةٍ ترفع، مهما يكن ظاهراً، شعار الإسلام وشعائره. بدلاً عن العمل على الإصلاح الفكري والسُّلوكي، الذي التزم به الأئمة التزاماً مطلقاً. الأمر الذي لا يُغني عنه العمل الانقلابيّ بذاته. لأنّ إكمال الدين وإتمام النعمة هو في القلب من وظيفة الأئمة عليهم السلام، بوصفهم المُتابعون حصرياً بأمر النبي الناسَ مراراً وتكراراً بالانقياد لهم، حتى بالنحو الذي لا يودي إلى صعوبات العمل المعنوي الإرشادي عليهم. مع الحرص الشديد على اجتناب كل ما قد يؤدّي إلى تخريب الانتظام العام للناس، حتى وإن يكن مطلبُ الانقلابيين مُحقّاً بنفسه.

هل معنى هذا الكلام أنّ هذا النّمط من المغامرات العسكريّة العنيفة غير مشروع عندنا ؟

نقول في الجواب: نعم بالتأكيد. على الأقل من حيث أن تلك المغامرات تتجاوز وتُلغي حقوق الإمام الحالي على المؤمنين، وما له من حق الأمر

والولاية حصراً في هذه الأمور الكبيرة ومثلها. أي أنّ تجاوز الإمام وما له من صلاحيات بالعمل المُسلّح المُباشر، بالقرار والعمل بشأنها، أمرٌ غير مقبول إطلاقاً، وتحت أي عنوان.

هذا، فضلاً عن أنّ تلك المغامرات العسكريّة، ضدَّ الدولة القائمة، كانت تمنح الحكم فرصة كان يُرحّبُ بها في داخله. لأنها ليست تُشكّل تهديداً حقيقياً لحكمه. بل قد تمنحه فرصةً للقضاء على البقيّة القليلة الثابتة من المؤمنين. فضلاً عن أنّها كانت تُربك الساحة التي كان إمام الوقت يعملُ عليها عمله الإصلاحي البنيوي العميق والأساسي. كما تجعله في وضع لا يُحسَدُ عليه، في الغاية من الدّقة والحرج. فلا هو بالقادر على معارضة تلك الحركات العبثيّة علناً. لأن معارضتها قد يكون لها عند الناس، وبالأخصّ عند السُّلطة وأزلامها وأجهزتها، معنى التأييد أو، على الأقل، الدفاع عن الدولة القائمة. ولا هو بالقادر على تأييدها صراحةً، للأسباب التي بسطناها أعلاه.

هكذا يمكن أن نُلخّص الوضع الذي عمل فيه الأئمة عليهم السلام حتى الإمام الصادق (114ـ10ه/ 631ـ 732م)، أي طوال قرنٍ هجري كامل، في ظل توازنٍ دقيقٍ بين الرّدّة السياسيّة، التي تنكّرت لمقتضى يوم الغدير، واستولت على السلطة. وبين الخشية من أن تتحوّل إلى ردّة كاملة، كما هدّد بها بعضُ قريش صراحةً. أو وبين أن تتحوّل إلى فوضى المغامرات العسكريّة، التي بسطنا موقف الأئمة منها. خشية أن تؤدّي إلى انهيار الدولة بما هي دولة، وبالتالي إلى انهيار الأُمّة بما هي أُمّة. ومن ثَـمّ النكوص إلى الصيغة القبليّة، التي كانت لم تزل حيّةً في النفوس، وفي العلاقات الاجتماعيّة، وإلى حدٍّ ما في الممارسة السياسيّة.

* معنى كلمة «استيعاب»

السؤال الأول الذي يطرحه هذا البيان إجمالاً هو: ما معنى كلمة «**استيعاب**» هنا ؟

في الجواب نقول، إنّ هذه الكلمة من أغنى الكلمات بالمعاني. فهي إجمالاً تعني احتواء الشيء وتضمّنه بنحوٍ أو بغيره. أو نقول بالأحرى، إنّها فـــنٌّ اختيار الممكن أو الأفضل بالنظر إلى مواصفات الظّرف القائم بالفعل. بنحوٍ لا يستفزّ السلطة الفعليّة ويدفعها إلى القسوة.

لكنّ الكلمة في باب المعاني والكلام تعني أنّ صاحبها قد تلقّاها وفهمها بتمامها. نقول استوعب الكتاب حفظاً، أي أنّه بات كلّه ضمن ذاكرته. لكنّها في الاجتماع والسياسة تعني أنّه قد فرضَ على الآخَر، القابض على السُلطة، ما يُناسبه. ممّا قـــد يكون الآخَرُ مهيّأً لغيره، بحسب ما يعرفه من وضعه وذهنيّته وبيئته... الخ. وذلك كلّه مع الحرص الشّديد على اجتناب استفزازه. حتى وإن يكُن ذلك على حساب حقّ الإمام الشخصي الصُّراح في أن يكون هو، دون مَن سواه، القابض على السُّـــلطة، كما في أُنموذج الإمام علي عليه السلام على الأقلّ. حتى مع توفّر الانصار والأعوان.

من هنا يُمكن أن نُضيفَ إلى معنى الكلمة، أنّها تعني فن اختيار الممكن والأفضل والأسلم عاقبةً، بالنظر إلى مواصفات الظرف القائم سياسيّاً أو اجتماعيّاً أو حتى فكريّاً.

من هنا فإن الاستيعاب، بالمعنى السياسي، هو خلاصة موقف أخلاقي ـ فكري ينطوي على العناصر التالية:

الأول: الصبر وتوطين النفس على القعود عن معارضة السلطة سياسياً بالعنف علناً، مهما يكُن القعود قاسياً مؤلماً. أولاً لعدم الجدوى، لِما هناك من فارقٍ كبيرٍ في القوة العسكرية لمصلحة السُلطة. وثانياً حرصاً على الأمن العام للناس.

الثاني: تشخيص الحالة تشخيصاً دقيقاً. في أوله، من حيث الاعتبار، ماذا سيكون ردُّ فعل الآخَر السُلطوي على البادرة الحسنة. هل سيتقبّلها بما يناسبها. أم سيرى فيها إمارة ضعف، ربما تُغريه بالمزيد من القسوة.

الثالث: أنه ينطوي دائماً على تنازلٍ عن حقٍّ شخصيٍّ لمصلحة الأُمّة بما هي أُمّة. المثال الأبكر والأقسى على سياسة الاستيعاب لدى الأئمة إجمالاً نقرأه في سيرة الإمام علي عليه السلام من قضيّة وماجريّات السُلطة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ثم تابعها الأئمة العشرة بأمانة من بعده بالتوالي. وكأنما كان هناك قرارٌ مكتوب يمتثل له الجميع دون استثناء.

* معنى سياسة الاستيعاب

ذلك «**التوازن الدقيق**» بين الحقّ والواجب، هو ما سنُسمّيه منذ الآن سياسة «**الاستيعاب**». التي ستكون موضع عنايتنا فيما سيأتي إن شاء الله. مفهوماً على مستوى النّظريّة، وعمليّاً سياسةً معمولاً بها في كامل عناصر العمل، سياسيّاً وفكريّاً.

نقول ذلك، مع ضرورة التنبيه إلى الضرورة المنهجيّة، التي تقضي علينا بوُجوب تمييز مدة إمامة الإمام الحسين عليه السلام، ويوم شهادته الفريدة في «**كربلا**» عمّا سواهما. مع أنّهما كلاهما أيضاً من باب الاستيعاب بمعنى كما سنُبيّن.

ذلك أنّ فعل «**الاستيعاب**» كان هذه المرّة فقط موجّهاً ضد الدولة. لأن الخطر إذ ذاك كان قادماً من السُلطة / الدولة العميلة للرّوم وعاصمتهم «**القسطنطينيّة**». كما بيّنّا في كتابنا (السّرّ الكبير وراء كربلا). فكان لا بدّ للإمام من أن يُعلن الخروج عليها، وأن يمتشق السلاح في وجهها، وأن يُحرّض الأُمّة على أن تقتدي به، وأن يُعرّض نفسه للشهادة المؤكّدة، ومعه نُخبةٌ مُختارةٌ من أصحابه وأصحاب أبيه من قبله. ومن المعلوم أنّ هذه الأُمور كبيرة، لا يجوز اللجوء إليها إلا بعد انحصار الإصلاح بها.

ومن المعلوم أنّ هذه السياسة وملابساتها فريدةٌ في بابها. لأن الذي كانت تعمل على استيعابه حالةً فريدةً بنفسها. لكنّها أيضاً وبالضرورةنمطٌ من أنماط الاستيعاب للدولة كدولة، وليس استيعاباً لموقفٍ بعينه منها. وذلك

ابتغاء تدميرها تدميراً كاملاً مادّياً ومعنوياً، بشخص البيت السفياني الحاكم، كما حصل بالفعل. وهو الذي كان دائماً، بشخص أبي سفيان وتحالفاته مع بعض (الصحابة) من قبل، وراء كل الكوارث التي نزلت بالإسلام المُبكّر، وحوّله عن مساره المستقيم. وسنزيد هذه الملاحظة بياناً في الفصل الذي سيتلو، المُخصّص لسيد الشهداء.

وممّا هو بغنى عن التنصيص للقارئ اللبيب بعد هذا البيان، أنّ سياسة الاستيعاب، معنىً وأسلوباً ونهجاً يمكنُ أن تكون من أطوارٍ ومرامي مختلفة اختلافاً أساسياً. تبعاً لشخصيّة وهويّة وسياسة الدولة القائمة، بل وتبعاً أيضاً أحياناً لمواصفات الظرف السياسي إجمالاً، وما فيه من مراكز قُوى فاعلة. ثم ما قد يُمليه من حاجةٍ إلى نمطٍ مختلفٍ من العمل.

وسيكون علينا في الآتي إن شاء الله، بيان الانماط و الأطوار التي عمل فيها وعليها كلُّ إمام إمامٍ من الأئمة الأحد عشر عليهم السلام، أثناء ما يزيد على قرنين من الزمان. آخذين دائماً بعين الاعتبار كل تلك المواصفات.

ومن الواضح للقارئ ذي الخبرة، أن هذا المطلب يُلقي على الباحث أيضاً مهمّةً ليست سهلةً بالتأكيد. تُلزمه على الأقلّ بأن يبدأ بتركيب العناصر التاريخيّة لكل فترةٍ فترة تركيباً شاملاً ودقيقاً. مقدّمةً لقراءة وفهم الطريقة والوسيلة، التي عمل إمام الفترة في استيعابها استيعاباً عملياً. بحيث يمكن أن تستمرّ عمليّة البناء والترميم للمشروع الإسلامي المأزوم، دون أن يقع في خطيئة مسّ الأُمة كأُمة، والمسّ بالدولة كدولة.

وعليه فسنبدأ، من الصفحة التالية، قراءة سياسة الاستيعاب عند الأئمة الأحد عشر إماماً إماماً. بادئين طبعاً بسيدهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين علي عليه السلام. سائلين العون من مالك العون تبارك وتعالى.

سياسة الاستيعاب عند الإمام علي عليه السلام
(10ـ 40هـ/631ـ660م)

(1)

كان يوم السقيفة المشؤوم، وما قد تمخّض عنه، بمثابة حلٍّ مؤقّتٍ لأزمة السُلطة، بعد شغورها بوفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والتّنكُّر الشامل لبيعة يوم الغدير وكأنّها لم تحصل. كما عمل لذلك اليوم الذين صمّموا وقادوا أحداثه. بانتظار نُضج ظروفٍ أنسب للقبض على السُلطة نهائياً، لمصلحة البيت الأُموي طبعاً، باعتباره أقوى وأثـرى بطون قريش. ثم باعتباره، في نظر نفسه هو، البيت الذي خسر بالإسلام كافة امتيازاته الرفيعة مادياً ومعنويّاً. وبات همّه الآن أن يستعيدها مُضاعفةً في الإسلام وبالإسلام.

ذلك هو المشروع الأساسي الـذي عمل عليه أبو سفيان بالتعاون التام مـع بعـض (الصّحابة).

في ذلك اليوم جيء إلى السلطة برجل لم يكن يخطر ببال أحد أن يكون هو الذي سيُسمّى «**خليفة**» أي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم. وذلك أولاً لضعف حضوره الشخصي في الميادين الجهاديّة والاجتماعيّة. بحيث أنّه أثناء السنوات العشر له في الإسلام، حتى ذلك الأوان، لم يأتِ بأي عملٍ يستحقّ الذكر.

ولاعبرة أبداً بما يُقال أنّه أنفق الكثير من ثروته المزعومة على شؤون الرسالة. فالرجل والبطن القرشي الضعيف الذي ينتمي إليه، لم يكونا أبداً من أصحاب الثروة والتجارة في «**مكة**». كيما يُعارَ تلك المكارم.

الاعتبارُ الوحيد الذي أُخذ به وبخلافته، أنّ رُتبته الجديدة ليست مؤهلةً لأن تكون مكسباً لأحد من المتنافسين الأساسيين على الإمساك بالسُّلطة. بحيث يُمكن أن يحمل معه خُطورة تثبيته لفريقٍ بعينه فيما بعد. في وجه رأسهم طبعاً بنو أُميّة ورأس هؤلاء أبو سفيان. فضلاً عن سنّه العالية التي لن تسمح له بأن (يحكم) أكثر من سنوات معدودات. كما حصل بالفعل.

المهم أنّه في ذلك اليوم جرى عملياً تجاوز بيعة يوم الغدير إلى الأبد. وباتت قضية السلطة في الإسلام مجرد لعبة يديرها شخصان لا ثالث لهما هما عمر بن الخطاب وأبو سفيان.

(2)

ومع ذلك، مع ذلك النصر السياسي المُزدوج والمؤزّر ظاهراً لهؤلاء، فقد كان كل شيء مرهوناً بموقف عشرات الأُلوف من المؤمنين، وما في أعناقهم من بيعةٍ للإمام عليه السلام بمشهدٍ وأمرٍ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وذلك أمرٌ لا يمكن أن يمرّ وكأن شيئاً لم يكن.

لذلك لجأ المنتصرون إلى عمل كلّ ما يمكن وبأيّة وسيلة لأخذ البيعة من الإمام لـ (الخليفة) الجديد. لأنهم أرادوها أن تعنى لهم وللناس أنّه قد تنازل عن البيعة التي التي له أو ألغاها. أو أنه لم يرَ فيها إلا عملاً صِرف معنوي. وهو كلامٌ ما يزال يتردّد حتى الآن لدى بعض أصحاب الإسلام السلطوي اليوم. لذلك فقد لجأوا إلى مختلف الضغوط على الإمام صلى الله عليه وآله وسلم، بالدرجة الأُولى خشية أن يستنفر جموع المؤمنين الغاضبين ممّا جرى.

وذلك بأخذ البيعة منه لـ (الخليفة) الجديد. مع أنّ الإمام سكت عن التذكير بالبيعة له، ولم يأتِ على ذكرها والتذكير بها بنحوٍ جـــدّي. أي أنّ مجـــرّد بيعتـــــــه للخليفة الفعلي كانت تعنى بالنسبة إليهم، كما أنهم، فيما يبدو، أرادوها ضمناً أن تعني لعموم الناس، أنه قـد تنازل أو ألغى أو صرف النظر عمّا له من بيعة.

وفي هذا السبيل لجأوا إلى:

المنع قصداً من دفن الجسد الشريف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتركه مدة يومين في حرّ أواخر صيف «**الحجاز**»، حتى بدأت تظهر عليه آثارُ التحلّل الرّمّي، وبدأ تحول جسد المصطفى إلى جيفة والعياذ بالله. وما سيكون لذلك من آثارٍ فظيعةٍ على صورته الطاهرة في أذهان المؤمنين.

التصرّف النّذل باغتصاب هـبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابنته الحبيبة السيدة الزهراء عليها السلام واحـةً صغيرةً مملوكةً له، لاقيمة مادّيّة تُذكَر لها. فقط لإذلالها وجعلها تفهم أنّ السلطة كلّها باتت بأيديهم، حتى فيما هو من شأنها ومن شأن علاقتها بأبيها، فيما هو من شأنهما الخاصّ، كما يكون بين المرء وولده.

المهمّ أنّه في نهاية هذا المطاف، الذي استمرّ مـــــدة ثلاثـــــة أيام، بايع الإمام. بل وأقام مذ ذاك أفضل العلاقات الممكنة مع الخليفة الفعلي ثم الذي تلاه. ولقد كان في وسعه أن يمتشق ذو الفقار، ويقود عشرات الألوف من المؤمنين الذين بايعوه من قبل، في معركةٍ مفتوحةٍ، ضدّ كل الذين زيّفوا إرادة الباري سبحانه، التي امتثل لها النبي، وإرادة أكثريّة المسلمين. لكنّه كان يعرف جيّدا أن ذلك سيودي بالتأكيد إلى نهاية الإسلام. في ظلّ غير سابقة صرّح فيها التحالُف المُنتصر بالمعمول بأن الإسلام لا يعني لهم إلا القبض على السُّلطة. في غيابه سيلجأون إلى الرّدّة السياسيّة على الأقل، بل وربما إلى الـرّدّة الكاملة إذا لـزم الأمر. من ذلـك محاولة بعض كبـار

(الصحابة) اغتيال النبي يوم العقبة. وردّهم على إصراره على العمل بما هو مأمورٌ به من ربّـــه سبحانه، بالقـول «**إنّ النبي ليهجر**». أو «**إنّ النبي قد غلبه الوجع**« **والأمـران معـروفان ثابتان دون ريب، و دلالتهما واضحة، تُغنى عن الشّرح والتعليق.**

(3)

ومع ذلك فإن جمهور الغاضبين ممّا انتهت إليه الأُمور، خلافاً لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ربّه، وقفوا موقفاً عاقلاً. ربما فيما نُرجّحُ، بإيحاءٍ من إمامهم. وذلك بأن امتنعوا فقط عن تسديد عوائد الدولة من الزكاة من مكاسبهم لهؤلاء. وهو موقفٌ صحيحٌ ومُبرّر من وُجهة نظرٍ شرعيّة. فبأي ميزان شرعي يُكلّفُ الناس بتسديد العوائد، التي هي من حقّ الدولة كدولة، لمَن اغتصب السُلطة اغتصاباً. في حين أنّ ذمتهم مشغولة بالفعل ببيعةٍ لا ريب في صحتها لغيره. ولذلك فإنّ التحالف الحاكم بشخصَيه شـنّ حرباً شعواء على الممتنعين، شملت عشوائيّاً كـلّ الناس بوسط «**شبه الجزيرة**» تقريباً. قُتـــل فيها الآلاف الكثيرة مـــن المسلمين، ونُهبـــت فيه الأمـوال، وانتهكت فيه أعراض المسلمات جهاراً نهاراً. تحت الشعار الذي أطلقه الخليفة الأول الأُذُن: «**لأقاتلنّهم ولو منعوا عني عقال بعير**». وهي المـرّة الوحيدة التي ظهر فيها أبو بكر صاحبَ قـرار، طوال الأربع سنوات لـــ (حُكمه) المُستعار. والمـرّة الوحيدة أيضاً التي قاتلت فيهاسلطةٌ إسلامية ابتغاء تحصيل عوائدها الماليّة في ذمّـة المُكلّفين.

(4)

أثناء السنتين الأوليتين للحكم الظاهري لأبي بكر شُنّت، ويا للعار، سلسلةٌ من الحروب المتواصلة على أهل منطقةٍ شاسعة، شملت «**المدينة**« و «**اليمامة**» و«**اليمن**» و «**البحرين**» (ليس هذا الأخير ما يُعرفُ اليوم بهذا الاسم. بل هو ما يُسمّى اليوم بـ«**القطيف**» و«**الأحساء**» شرق «**شبه الجزيرة**». وهي منطقةٌ حافظت حتى اليوم على عهدها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الغدير الأغرّ. أي على كلّ ما هو من غير بيئة السُلطة، تحت عنوان أنّ هؤلاء مرتدّون عن الإسلام.

والحقيقة أن ما سُمّي بـ«**الرّدّة**» وحروبها لهو من أكبر وأوقح الأكاذيب، التي ما تزال تتردّد حتى اليوم في الكُتُب. مسوقةً بالتعصّب المذهبي الأعمى، والافتقار الشّديد إلى روح البحث.

(5)

لكنّ الحقيقة أيضاً أنّه كان هناك بالفعل حالة ردّةٍ حقيقية. بيد أنها كانت محصورةً ببني حنيفة، لأسبابٍ ليس لها أدنى علاقة بما نحن فيه. لأنها كانت قد بـدأت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيد الحياة.

كانت هناك بالتأكيد محاولاتٌ حقيقيّة للرّدّة. لكنها كانت محدودة زماناً ومكاناً في بني حنيفة ومنطقتهم.أبرز مرتكبيها مُسيلمة بن حبيب الحنفي، الذي عُرف فيما بعد بـ «**مُسيلمة الكذّاب**». تضمّنت أن ادّعى النبوّة لنفسه. عاونه في دعواه مُحكم بن الطفيل الحنفي، من سادات بني حنيفة. وقد جهّز النبي صلى الله عليه وآله وسلم حملةً لحربه. ربما كانت هي التي قضت عليه وعلى حركته بالفعل فيما بعد. لكنّ كلّ ذلك ضاع في الضجيج الكبير والاحداث الفظيعة التي جرى افتعالها فيما بعد تحت عنوان كاذب: «**الرّدّة**».

إذن، فالحقيقة التي لامراء فيها، أن شن الحرب على مُسيلمة هو العمل القتالي الوحيد الذي يستحقّ بالفعل أن يُقال حقاً أنه كان ضدّ حالة ردّة. بالإضافة إلى حالة سُجاح بنت الحارث التغلبية. التي قيل أنّها كانت عارفةً بالكُتُب، وعلى علمٍ بالأديان. أخذته من قومها، نصارى بني تغلب، في «**الجزيرة الفراتية**». وقد انتهت هذه الحالة دون قتال. لأن النبيّة المزعومة عادت فأسلمت، وانصرفت عائدةً إلى قومها في «**الجزيرة**». وعاشت إلى أن توفيت فيها سنة 55هـ/ 674م.

(6)

أمّا مَن سواهم من بني أسد وبني تميم، وغيرهم ممّن ذكرنا مواطنهم قبل قليل، فقد شُنّت عليهم الحملات، تحت شعار أنّهم امتنعوا عن دفع الزكوات للسلطة الجديدة، تعبيراً عن عدم اعترافهم بشرعيتها في أعناقهم من بيعة يوم الغدير. لكنهم بالتأكيد حافظوا على إقامة الشعائر الدينيّة الأساسيّة، دون أدنى تقصيرٍ جَماعيّ مُعلَن. بل كانوا من خيار المسلمين.

ومن المعلوم للعارف أنّ قبيلتي أسد وتميم، بقيادة طليحة بن خالد التميمي والأشعث بن قيس التميمي، قد حافظتا في المستقبل على عهدهما للإمام. على الرغم ممّا أُنزل بهما وبقومهما من تقتيلٍ ظالمٍ مفرط، تحت شعار ما قد سُمّي بهتانا بـ «**الرّدّة**». وليَ كِبرَه ثلاثةٌ من عُتاة قريش، من ذوي التاريخ الحافل بمُقارعة الاسلام. بل وبنُصرة الرّدّة الحقيقية. هم ثلاثة: عكرمة بن أبي جهل المخزومي، وخالد بن سعيد بن العاص الأُموي، وخالد بن الوليد المخزومي. وقد كوفئ هذا الأخير على ما ارتكب من فظائع مهولَة يومذاك، بأن مُنح من مجهول زوراً لقب «**سيف الاسلام**». مع أنّه كان دائماً وأبداً سيفاً على الإسلام.

(7)

مهما يكُن، فإن تلك الأحوال تُثير لدى العارف غير مسألةٍ فقهيّة:

الأُولى. هل يجوز شنّ حربٍ شاملة على المُمتنعين عن تسديد الزكاة. تُزهق فيها الأنفس وتُنهب الأموال وتُنتهك الأعراض.

الجواب: كلا بالتأكيد. بل يجب وعظهم أولاً. ثم في النهاية إنزال العقوبة بالممتنع، إن يكن ذلك ضرورياً. ذلك لأن لديه حُجّة، هي في أسوأ الأحوال شُبهة تدرأ العقوبة. فكيف بشنّ حرب شاملة دون تمييز.

الثانية: إن سلّمنا جدلاً بأن هؤلاء قد ارتدّوا، فإنّ ذلك يطرح سؤالاً، هو هل يُعاقَب المسلمُ عن ملّة بالقتل إن هو ارتـــدّ ؟

في الجواب نقول كلا بالتأكيد إجماعاً. ومحاربة النبي مُسيلمة الكذّاب لم تكن فقط لأنه ارتدّ. بل لأنه، بالإضافة إلى ذلك، قد ادعى النبوة كذباً، في مقابل النبي الحقيقي. وذلك وضعٌ ارتكابُه في رُتبة و معنى الإفساد في الأرض. الأمر الذي يوجب حربه وقتله دون ريب.

الثالثة: إن الممتنعين لديهم حُجّة شرعيّة قوية على فعـــل الامتناع عن تسديد الزكاة لهذه السُلطة بالذات. هي ما في أعناقهم من بيعة للإمام علي عليه السلام. ومن المعلوم أن فريضة الزكاة هي تكليفٌ فردي، له شروطه المعلومة، من نصابٍ وتقديرٍ ومقدارٍ ومُستحق. المكلف هو صاحب القرار في كل هذه الأُمور والعمل بالتكليف.

امّا قضية البيعة يوم الغدير فهي تضعُ الذين اغتصبوا السلطة في مرتبة البُغاة. وممّا لا ريب فيه، أنّ التنكُّر للبيعة الصحيحة لهو أسوأ بكثير جداً، وأحرى بالعقوبة من مُجرّد حجب فريضة الزكاة. فكيف يُعاقب المذنب، ذلك الذنب الكبير، أولئك الناس عقاباً جماعيّاً على تكليف شرعي فردي

في حين أنه هو الأحرى بالعقاب للذنب الجماعي الذي ارتكبه في حق الأمّة.

ولنلاحظ هنا أنّ هذه هي المرّة الوحيدة في التاريخ التي شُنّت فيها حربٌ ضدّ مسلمين تحت هذا الشعار. مع أنّه ما من ريبٍ في أن السبب المزعوم كان موجوداً دائماً.

(8)

ومع كلّ ذلك. مع التنكُّر التّام لبيعة يوم الغدير، وكأنّها لم تكن، واستنباط نظام سياسي رِدّيّ باتجاه الجاهليّة. مبنيّ على القُوى التي كانت مسيطرة قبل الإسلام ولمصلحتها. مع أنّ الأمر الذي لم يكن خفيّاً على أحد، أن البيعة قد حصلت بأمرٍ صريحٍ حازمٍ من المولى سبحانه لرسوله، ثم حصلت بأمرٍ وشُهودٍ من نبيّه.

ومع اغتصاب السلطة ممّن هي من حقّه وواجبه اغتصاباً. ومع شنّ تلك الحرب الظالمة تحت عنوانٍ كـذِب، بحيث نالت بفظائعها أكثريّة المسلمين يومذاك، مع كلّ ذلك، فإنّ الإمام عليه السلام سكت. ليس عن غياب حُجّة أو خفائها. وليس عن عجزٍ مُقعدٍ أو ضعف قوة. بل إنّه كان بالتأكيد قادراً على استنفار عشرات الأُلوف من الأكثريّة الغاضبة ممّا جرى، ممّن في أعناقهم البيعة له. فضلاً عن المنكوبين بما أُنزل بهم و بمسلمين آخرين من تقتيلٍ عامٍّ دون ذنبٍ ارتكبوه. لكن ذلك إن حصل بمبادرةٍ من الإمام فإنّه على الأرجح كان سيضع الأُمّة والدولة معاً في بداية طريقٍ بالغ الخطورة. قد يقضي على الاثنتين معاً. بل ربما أفضى إلى تجاوز الرّدّة السياسيّة باتجاه ردّة كاملة.

هكذا استوعب أوّل الأئمة (عليه وعليهم السلام) أخطر لحظةٍ في تاريخ الإسلام الفتيّ. وبذلك أسّس بالمعمول لسياسة الاستيعاب ولأولويّة الأُمّة

والدولة، بما هما أُمة ودولة عند كل الأئمة عليهم السلام في المستقبل الآتي.

وبذلك يكون الإسلام قد قام على سيف علي عليه السلام مرتين، وليس مرةً واحدة، فيما يُقال ويتردّد.

الأُولى يوم امتشقه بوجه المشركين من عُتاة قريش وغيرهم، فأقعدهم عن قتال النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فجاء نصر الله والفتح. ورأينا الناس يدخلون في دين الله أفواجا.

والثانية يوم أغمده بوجه المُرتدّين سياسياً، بعد التحاق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى. فحال دون استفزاز الذين قبضوا على السلطة، بما تحت أيديهم من قُوى سياسيّة وقتاليّة كبيرة وقويّة. بحيث كان من الممكن جداً، أن تتحوّل تلك الرّدّة السياسيّة التي ارتكبوها إلى ردّةٍ كاملة. لن تتردّد أبداً في أن تتنكّر لأصل الرسالة والرسول. وبذلك كانت حريّةً بأن تقضي على الإسلام في مهده.

ولعلّ حجم ومعنى البطولة في الطّور الثاني من الاثنين، وما يقتضيه من طاقةٍ نفسيّةٍ وصبرٍ عظيم، لهو أكبر وأعظم بكثير منه في الطّور الأول.

سياسة الاستيعاب عند الإمام الحسن عليه السلام
(40ـ50هـ/ 660ـ670م)

(1)

هـذا الفصل يدور على ما يُسـمّى عنـد الكافّةتقريباً بـ«**الصُّلح**» بين الإمام ومعاوية. ونحن إنما آثرنا كلمة «**الاستيعاب**» في عنوانه على كلمة «**الصلح**»، ليس فقط انسجاماً مع خطّة الكتاب. بل هو ينطوي على التحفّظ على الكلمة، باعتبار أنّ تنازل الإمام عن مقتضى البيعة له بعد أبيه كان«**صلحاً**». والحقيقة أنّه لم يكُن صلحاً، ولا ما يُشبه الصَّلح في شيء.

ذلك لأن الصلح يعني تنازل كلٍّ من الطرفين المُتداعيين، أو أحدهما على الأقل، عن جزءٍ من حقّه المُدّعى به مقابل الآخر، للوصول إلى صيغةٍ وسط مقبولة منهما معاً.

في حين أنّ الإمام الحسن خليفةٌ شرعي بإجماع المسلمين. إلى درجة اعتباره في تصنيف سياسيّ رائج خامسَ الخلفاء الرّاشدين. بينما كان معاوية، قبل ذلك (الصلح)، باغياً بإجماع المسلمين. وإنما اكتسب الشرعيّة، عند مَن يرى ذلك، فبفضل التنازل المزعوم له من الخليفة الشرعي الإمام الحسن له شخصياً عن المنصب.

إذن فالفصل يدور على ما يُسمّى عند الكافّة قضيّة «**الصُّلح**» بينالإمام ومعاوية. أمّا عندنا فهو إيثارٌ لسياسة «**الاستيعاب**». لِما فيها من مصلحةٍ عُليا للمسلمين. ذلك لأنّ هذا التخريج «**الصلح« ينطوي بنفسه على مُفارقةٍ خطيرةٍ جداً**.

(2)

ذلك أنّ البيعة الصحيحة لشخصٍ بمنصب الخلافة، ليست تعني أنّ المنصب قد بات ملكاً شخصيّاً له، له أن يتصرّف فيه كما يشاء، تصرّف المالك بملكه، فيهبه، مثلاً، أو يتنازل عنه لمَن يشاء، مهما تكُن الأسباب وجيهة. نعم، له فقط، في حال أن تعذّر عليه القيام بأعباء المنصب، لأي سببٍ من الأسباب الموجبة أو المقبولة، أن يُعيدَ حق البيعة إلى مَن منحه إياها، أي إلى الأُمة، بالبيعة له.

تلك هي، فيما نــرى، طريقة التفكير الصحيحة في المسألة. طبعاً بصرف النظر عن منصب الإمامة، الذي هو عندنا، نحن الشيعة الإماميّة، إنّما يتمّ لصاحبه بالنّصّ الصريح عليه شخصيّاً من إمام الوقت. ولا علاقة للأُمّة وإرادتها به. وأيضاً لاعلاقة له عضويّاً بمنصب الخلافة. فيكون إماماً واجب الامتثال من المؤمنين، سواءٌ كان (خليفة) أم لم يكُن.

وإنما أوردنا ذلك «**التفكير الصحيح**» ففي سبيل قراءة الوقائع الثابتة في تلك الفترة القراءة الصحيحة. في مقابل الرؤية السُلطويّة التسويغيّة. التي بذل عملاء السلطة ومَن تبعهم جهلاً أو طمعاً جهداً كبيراً في تزويقها. ممّا لا يزال بعضه يُستعادُ بسذاجة حتى اليوم.

وعليه نقول:

(3)

ما أن أفاق أهل «**الكوفة**» من صدمة الشهادة المفاجئة والقاسية لإمامهم، وتمّ دفنه سرّاً في قبرٍ مكتوم، احتياطاً من اعتداء المُحكّمَة على القبر وجثمان صاحبه، فيما قيل، حتى بايعوا ابنه الحسن عليه السلام بيعة رضى عامّة. تقديراً منهم لشخصه ولسيرته السابقة أثناء مدة خلافة أبيه. حيث كان يده اليمنى في التعبئة وتنظيم القُوى العسكريّة ومستلزماتها الإداريّة والتعبويّة والتمموينيّة، أثناء المعارك الثلاثة التي خاضها الإمام ضدّ البُغاة.

من ذلك أنه سبق أباه إلى «**الكوفة**» بتكليفٍ منه، ومعه الصحابي عمار بن ياسر، في مهمةٍ تحضيريّة للمعركة القادمة مع الناكثين. وبالفعل استنهض أهلَها لقتالهم، وأعدّ واستعدّ. بحيث أنه عندما وصل الإمام وجد المدينة في وضعٍ مهيّئٍ بما فيه الكفاية. كما أنّه سبقه إلى «**البصرة**»، حيث اهتمّ بكشف المقاصد الحقيقية للثلاثي المُتحالف المكوَّن من عائشة وطلحة والزبير. الذين عملوا على تضليل الناس بالقول إنّهم إنما نكثوا بيعتهم السابقة مرتين للإمام غضباً لقتله عثمان. مُستغلّين بُعد أهل «**البصرة**» عن مسرح الاحداث التي كانت عالقةً في «**المدينة**». بحيث أدّت بالتّمادي إلى مقتل عثمان. إلى غير ذلك من صنوف المُهمّات التي وليها بكامل الكفاءة فيما بعد في يومي «**النهروان**» و «**صفين**». الأمر الذي يدلّ على أنه كان دائماً محل الاعتماد في الأمورالتعبويّة الجليلة.

من هنا فإن ما يذهب إليه الباحثون الغربيون إجمالاً، فيما يخصّ قضية «**الصلح**» وبنصيب الإمام الحسن عليه السلام منها. حيث يكادون يُجمِعون، بمقدار اطلاعنا، على القول، فيما يخصّ منه الإمام، إنه إنما كان منه ذلك

(الصلح) فإنّمـــا بحسب نمط شخصيته الخاص. الذي يميل إلى المُهادنة، والسّلم، مؤثراً للعافية والحياة الرّضيّة الهانئة.

والحقيقة التي لمسناها صريحةً فيما نعرفه، و بسطنا بعضه قبل قليل من سيرته، أنّ هذا التحليل إنما هو كلامٌ ارتجالي فارغ ليس أكثر. لايدلُّ إلا على أنّ قائلــه ليس لـديه إلا الحدّ الأدنى مـــن المعرفة بشخصية الإمام، وبسيرته السابقة في المواقع. كما أنه يجهل أو يتجاهل الاسباب الموضوعيّة التي أملت على الإمام ما سُمّي بـ «**الصلح**». التي سيكون بيانها محلَّ اهتمامنا في الآتي.

(4)

المؤلفون والمؤرخون المسلمون من غير الشيعة يُهلّلون ويكبّرون لذكر ما سمّوه بـ (الصلح). ويعتبرونه في صالح السّلم العامّ للأُمّة. بل ويؤصّلونه في العقل الإسلامي زوراً بـ (حديثٍ) يرفعونه إلى النبي ﷺ يُقوّلونه فيه: «**إنّ ابني هذا سيّدٌ. ولعلّ الله أن يُصلـح بـــه بين فئتين عظيمتين من المؤمنين**».

من جانبنا نحن نرتاب كثيراً في كل (حديثٍ) مرفوعٍ إلى النبي ﷺ مبنيّ على غيبٍ أوغيبيّة، إلا أن يكـون وحياً (ما أدري ما يُفعلُ بي ولا بكم إن اتّبع إلا ما يوحى إليّ).

ثم أنّنا لسنا نـرى في (الحديث)، وفي سنده المزعوم، إلا أنّـــه ترديدٌ سـقيمٌ لأُطروحة المُستفيد الوحيد ممّن انتهت الأمور لصالحه، أي لمعاوية، بوصفه المُمثّل الباقي للحلف التاريخي السفياني- العُمري المشؤوم.

ثم أنّهم، إمعاناً منهم في تمجيد وتأصيل ذلك الإجراء ولاسمه الرّائج «**الصلح**»، ومنحه صفة الشّـرعيّة، سمّوا العام الذي تمّ فيه «**عام الجماعة**». وبالبُعد هـذا الاســم عن الحقيقة. عندما يأخذ العارف بعين الاعتبار ما قد

ترتّب عليه من مظالم رهيبة. نالت بالخصوص الشيعة من أهل «**الكوفة**». ممّا هو مبسوطٌ في الكُتُب التي أرّخت لتلك الفترة.

ذلك بالإضافة إلى ما آلت إليه الأُمور، ممّا هو مؤسَّسٌ علـــى الوضع البالغ السّـوء الذي نشأ بـ «**الصلح**»، من تهديـــدٍ بالصميم للإسلام. بتسليم الخليفة عمر مقادير «**الشام**» كلّه، ممّا سنقفُ عليه أدناه. لولا أن تداركه الله تعالى بشهادة الإمام الحسين عليه السلام ويوم «**كربلا**». ممّا بسطنا عليه الكلام تفصيلاً في كتابنا (السرّ الكبير وراء كربلا). وسنُلمّ به لماماً في الفصل التالي.

المهم أنّ تلك الأُطروحة السلطويّة بتفاصيلها، تنطوي على خديعة تقول أنّها كانت تسويةً بين مُتساويين، لِما فيه الصالح العامّ لـ «**المؤمنين**». أي أنّها تغضّ الطّرْف عن أنها قد تمّت بين وعلى حساب مَن بويع بيعةً شرعيّةً لا ريب فيها، وبين باغٍ عليه وعلى المسلمين. فكان من واجب الإمام الحسن عليه السلام، بوصفه السُلطة الشرعيّة التي من واجبها حراسة الأمن العامّ للناس، أن يُقاتل الباغي ويقتله إن اقتضى الأمرُ. كما يجب على كل قادرٍ من المسلمين أن ينفرَ معه لقتاله. وذلك بالتأكيـــد من ضُروب الجهاد الواجب.

لكن قد تحولُ ظروفٌ موضوعيّة داخليّة دون الجهاد أو الاستمرار فيه. أو أنّ القتالَ أو الاستمرار فيه قد ينطوي على تهديدٍ حقيقيّ لجسم الأُمّة، استناداً إلى ميزان القوى السياسي أو العسكري القائم. في هذه الحالـــــة قد يغدو واجب صاحب البيعة أن يُعيدها إلى مَن منحها،كيما تتحمّل المسؤوليّة كاملة. وهذا أشبه في الانظمة الديموقراطيّة اليوم، باستقالة الحكومة، حينما ينشأُ وضعٌ لا قِبَلَ لها بمعالجته، بما تحت يدها من وسائل. كيما يتحمّل النظام مسؤوليته، بوصفه مصدر السُّلطات.

لكن ذلك ليس يعني صلحاً ولا ما يُشبه الصلح. ومنحه في المثال صفة

صُلح «**بين فئتين عظيمتين من المؤمنين**»، حسب منطوق الحديث الزُّور، إنما هو تزويرٌ صريحٌ للحقيقة. ينطوي على منح البُغاة صفة «**المؤمنين**» التي لا يستحقونها، بالنظر لما هو مُتفَقٌ عليه من معنى الإيمان والمؤمنين. كما ينطوي على منح سُلطة معاوية صفة الشّرعيّة، بتصوير الأمر تنازلاً شخصيّاً له. نقل السُلطة من إلى. وقد بيّنّا فيما فات خطل هذا الفهم. ومفارقته الصريحة للقواعد الشرعيّة، المعمول بها في هذا الباب.

(4)

المؤلفون الشيعة، من الذين ضربوا بسهم في الإشكاليّة. وأبرزهم الشيخ راضي آل ياسين رحمه الله في كتابه السائر (صُلح الحسن)، تسود أبحاثهم اللهجةُ الاعتذاريّة. فكأنّ في أعماق تفكيرهم، أنّ ما انتهت إليه الأُمور، مما رأوا فيه هم أيضاً «**صُلح**»، وإن يكُن مشروطاً بشروطٍ دقيقة، يُفترَضُ فيها أن تحمي الناس من سوء استغلاله، ـ هو بنفسه أمرٌ لا يليق بالصورة القويّة التي تسكنُ أذهانهم عن أهل البيت عليهم السلام وصلابتهم في إحقاق الحقّ. مهما يكُن ذلك (الصلح) خطوةً نبيلة أو واجبة. ومهما تكُن خياراً حصريّاً. ليس لمالك القرار الشرعي إلا أن يركبَه. وهي كذلك بالفعل شئنا أم أبينا.

لكن ثمة فرقٌ شاسعٌ بين أن يخضعَ المرءُ في خياره خضوعاً. وبين أن يختاره اختياراً، وإن يكُن صعباً، عن وعـي منه على المعطيات السياسيّة والتعبويّة القائمة بالفعل. مع أنّـه قد يكونُ سـيئاً بنفسه. لكنّه وحده الذي يدفع عن الأُمة ما هو أسوأ بكثير.

من هنا، فقد رأيناهم ينهمكون في البحث عن صنوف الأعـذار، وفي مقابلها المعاذير، التي سوّغت للإمام، أو بالأحرى دعته، إلى ركوب ما سمّوه هم أيضاً بـ (الصلح). دون أن ينتبهوا إلى أن الاسم (صُلح) يضع الإمامَ ومعاويةَ في درجةٍ واحدة. ودون أن يلتفتوا أيضاً إلى أنّ هذا الاسم يتنافى

مع أسبابه الحقيقية. فكان أن وجدوا تلك الأعذار في الانهيارات المتوالية التي نزلت بعسكر الإمام. جرّاء السياسة الفتنويّة الشّاملة، التي قادها معاوية. ابتغاء تفكيك المجتمع السياسي- العسكري لـ «**الكوفة**». ومن ذلك، بل من أكثره أذىً وخبثاً، ما كان يُقال ويُذاع من رشاوى ضخمة، كان معاوية يخصُّ بها كباراً من أصحاب الإمام كي ينفضّوا عنه. بحيث أدّت، فيما زعموا، إلى انفصال بعضهم بمَن معهم عن معسكره. إلى درجة أن قيل إنّ بعضهم التحق بالفعل بمعسكر عدوهم. وإن لم يُقاتل.

نحن نرتاب كثيراً جـداً في صحة تلك الأخبار. ونعتقد أنّ ما هو مُنتشرٌ منها في الكتب إنما هو من الصدى الباقي من الإشاعات، التي كانت تنشرها أجهزة معاوية بكثافة، من ضمن خططه التفكيكيّة.

فلنلاحظ أنّ من الأسماء التي قيل إنّ أصحابها انفصلوا عن معسكر«**الكوفة**»، وحيّدوا أنفسهم، بعد بسبب ما تلقّى من رشاوى، مَن هم فوق مستوى الرّيب، ومن ذوي المستوى والماضي المجيد، ويتمتعون بمكانةٍ عالية منذ أيام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. وبعضهم من ذوي القرابة القريبة منه. بحيث لا يمكن أن تصل الدناءة بأحدهم إلى الدرجة التي تحاول تلك المزاعم أن تضعهم فيها.

ثم فلنلاحظ أيضاً، وهذه الملاحظة في منتهى الأهميّة، أنّ من تلك المزاعم مايأتي على ذكر قيمة المبالغ الماليّة الضخمة للرشاوى المزعومة بالتفصيل. مع أنّ الفرض أنّ أمراً كهذا إنّما كان يتمّ، إن هو قد تم بالفعل، فتحت ستارٍ كثيفٍ مُحكَمٍ من السّريّة. خشية الفضيحة المُشينة، المؤهّلة للإطاحة بمكانة أعلى الرجال منزلةً في المجتمع الكوفي يومذاك.

فعندما نرى أنّ تلك المزاعم تأتي على ذكر مبالغ الرشوات المزعومة بالتحديد، دون ضرورة، ودون نفيٍ أو استنكارٍ من أحد الذين تقول أنّهم

تلقّوها. يحقُّ لنا أن نُخمّن قويّاً أن الرّاوي الذي أخذ عنه المؤرخ، وكان الوسيلة للخبر لوصولها إلينا، قد نقل ما وصل إلى سمْعه، ممّا أصله الإشاعات التي كانت تُزوّقها أجهزة معاوية، تثبيطاً للقادة، ودعوةٌ ضمنيّةٌ للمستقيمين، كيما يُسارعوا إلى مثل ما قد سبقهم إليه غيرهم. وكيما يحصلوا على مثل ما ناله غيرهم من مكاسب ماليّة طائلة مَزعومة.

في مُقابل الوقوع في الفخّ الذي نصبه معاوية، ووقع فيه عامّةُ المؤرخين الشيعة من أسف، ومنه ترديد الإشاعات التي كان جهاز معاوية ينشرها، ـ فإنّ مصنّفينا من الشيعة لم يكترثوا أبداً ببيان الوضع الصّعب الذي كانت عليه «**الكوفة**» يوم ورث الإمام الحسن عليه السلام المسؤولية العامة فيها عن أبيه الشهيد.

لقد وصفوا بصدقٍ كافٍ الوضعَ المُتراخي الذي واجه فيه أهلها سياسةَ إمامهم، القاضية بشنّ الحرب على معاوية بوصفه باغياً. وهي سياسةٌ تستند إلى مسؤوليّة الإمام عن استتباب الأمر للدولة الشرعيّة، وإلى لزوم صيانة الأمن العام للناس. لكنهم لم يتساءلوا عن علّة ذلك التراخي من أهل المدينة. مع أنّ «**الكوفة**» كانت قد أثبتت في الماضي القريب، أنّها أهلٌ وكفؤةٌ لحمل المسؤولية الصعبة. فبذلت كل ما بطوقها أن تمنحه لإمامها في «**صفين**« **قبل ثلاث سنوات**.

فما الذي تغيّر أثناء تلك السنوات؟

الجواب كامنٌ في أنّ «**الكوفة**»، عندما رمت بأفلاذ أكبادها في أتون «**صفين**»، كانت سليمة الجسم والكيان. نموّها السكاني الطبيعي ينضاف باضطراد إلى عديد أهلها. والناس يموتون حتف أنوفهم غالباً.

أمّا بعد «**صفين**»، وما أدراك ما «**صفين**»، فقد باتت جسماً مهيضاً، عاجزاً عن ترميم نفسه. لِما هو معروف من أنّ الحرب لئيمة. تأكل الرجال النخبة،

وهم في سن الانتاج عملياً وبشرياً.

والحقيقة أنّ عديد أفراد القوة المقاتلة، التي خسرتها «**الكوفة**« في «**صفين**»، كان هائلاً. بحيث لا يمكن تعويضها في أقلّ من جيلين على الأقل. أي في مدة نصف قرن على الأقلّ. وبحيث أنّ الهمّ المُقلق كان، لدى رؤساء قبائلها وعشائرها، هو تدبير حماية جماعتهم أثناء المُلمّات القادمة. خصوصاً في ظل إشاعاتٍ تطير، بأنّ معاوية كان يُعدّ ويستعدّ لإخضاع «**العراق**» بالقوة. الأمرُ الذي يعني بالنسبة إليهم أن عليهم أن يمنحوا الأولويّة للدفاع عن مدينتهم وأنفسهم.

أضف إلى ذلك أمراً، لم يلتفت إليه أولئك المؤلفون والمؤرخون، أنّه في مُقابل هذا الوضع القاسي للإمام، فإنّ حجم ومعنى التأييد لمعاوية بين القوى السياسيّة الفاعلة في «**الحجاز**» و «**الشام**»، من ورثة التحالف السفياني ـ العمري، كان أقوى بكثيرٍ جداً من حجم التأييد للإمام في «**العراق**».

(5)

إذن، فنحن إن جمعنا بين ذينك التحليلين: وضع «**الكوفة**» الصعب، والتأييد العالي لمعاوية في أكثر الرقعة الإسلاميّة، فإننا نجدُ أنّ تنازل الإمام عن بيعة الناس له في «**العراق**»، في أسبابه والدّواعي التي ألجأت الإمام عليه السلام إليه، بإعادتها إلى مَن منحها، هو تماماً نظير سُكوت أبيه من قبل عن البيعةالعامّة الناجزة له في أعناق المسلمين. تقديماً للسّيء على ما هو الأسوأ منه بكثير. أي أنه يندرج في القاعدة التي التزم بها كل الأئمة عليهم السلام، القاضية بمنح الأولويّة المطلقة للأُمة بما هي أُمة، وللدولة بما هي دولة.

الافراد الصادقوا الإيمان والعزيمة إنما عليهم في هذا الظرف العسير ومثله، كلٌّ بحسب موقعه وقدرته، أن يكون همّهم الأول والأساسي،

هو أن يستوعبوا الأزمَـــة اســـتيعاباً، دون أن يخضعـــــوا لمقتضياتها مهما تكن قويّة، باليأس وصرْف النظر والقعود. أو بالقتال غير المحسوب النتائج، أو من موقع ضعفٍ سياسي أو عسكري. كما درجت عليه الحركات الثوريّة الهاشميّة ـ تبـاعـــاً بعد قليل. فلم تجنِ آنيّاً إلا الخسائر البشريّة الجسيمة في الجسم المؤمن.

(6)

هنا، وما دمنا الآن نراجع حساباتنا مع واقعة تنازل الإمام، فإن علينا أن نأخذ بالاعتبار المكاسب الخفيّة التي ستتحقّق للشيعة بتنازله، الذي كان سبب حُزن أكثر شيعته. وفي رأسها الهجرات الكبيرة التي خرجت من «**الكوفة**»، بسبب ما نزل بأهلها من مصائب على يد معاوية ورجاله، بعد أن استتبّ له الأمر. وكان من عظيم أثرها الإيجابي أن نشرت التشيّع في الأقطار، بعد أن كان محاصَراً سُكانياً في «**الكوفة**».

من ذلك الهجرة الهمدانيّة الكبرى من «**الكوفة**» إلى أنحاء «**الشام**». وهي التي يعود إليه الفضل في نشر التشيّع فيه، بحيث أنّه بات الغالب عليه سُكّانيّاً مدة غير قصيرة، بل إلى اليوم. وكان له من الأثر ما لا يوصف إلا باعتباره إرادةٍ ربّانيّة. ممّا وصفناه بشيءٍ من التبسّط في كتابنا (التأسيس لتاريخ الشيعة في سوريا ولبنان). ومنها الهجرات الكثيرة جـدّاً إلى أنحاء المنطقة الفارسيّة. وذلك إجمالاً من النتائج الإيجابيّة البالغة الأهميّة لِما انتهت إليه الأُمور من قبل في «**الكوفة**». لم تكن منظورة يوم وقّـع أو أعلـن الإمامُ تنازله عن البيعة. وهي تُثبت أيضـاً وأيضاً، بما لايقبل الشك، الفوائد العميمة لسياسة الاستيعاب الصّبورة. ومن تلك الفوائد ما لم تكن منظورةً يومذاك، أخـذت بعين الاعتبار دائمـاً مصلحة الأُمّـة والدولة. إلى درجة أنّ المرء لَيتساءل اليوم ماذا كان ليكون أمر التشيع لولاها في مستقبل أيامه. وهل يمكن أن

يملك طاقة ذاتيّة مماثلة من القدرة على مثل ذلك الانتشار. إلى غير ذلك من هجراتٍ كثيرة لا إحصاء لها. وإن كنا نعرفُ أنها طبقت المعمورة في قارّتي «**آسية**» و«**إفريقيا**» ولله أمرٌ هو بالغه.

(7)

* خلاصة القول في الباب

إننا نتحفّظُ بشدّة على وصف واقعة تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن منصب الخلافة بـ (صُلح). ذلك هو الفخّ الذي نصبه معاوية بدهاءٍ ما بعده دهاء، ابتغاء منح حكمه صفة الشرعيّة التي كان يفتقر إليه. بوصفه باغياً خرج على الخليفة الذي بويع بيعةً شرعيّة، بدون أدنى ريب. ووقع في شباكه المؤرخون والباحثون إجمالاً، بمن فيهم بعض الشيعة الصادقين من أسف.

ما قد حصل بالفعل، حتى بما انطوى عليه من شروطٍ دقيقة، رمت إلى منع استغلاله فيما يُسيء إلى استقامة الحكم على الطريق الصحيح، لم يكُن بالتأكيد صلحاً ولا ما يُشبه الصلح في شيء. لأنّه يفتقرُ إلى الشرط الأساسي في كلّ صلح، هو أصل الحقّ للمُستفيد منه، أو ادعاؤه ممّن هو أهله على الأقل. الأمر الذي لم يكُن مُتوفّراً في جانب معاوية.

كما أنه بالتأكيد لم يكن أبداً في صالح «**المؤمنين**»، كما زعم الزّاعمون. وسوّغوه بحديثٍ كذبٍ بالتأكيد. نسبوه زوراً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قوّلوه فيه وصفَ الحَدَث بأنّه قد يُصلح الله به بين فئتين عظيمتين من «**المؤمنين**». والعياذ بالله. لأن فريق معاوية يفتقر بشدّة إلى هذه الصفة.

(8)

الحقيقةُ أنّه، فيما يخصّ الإمام مما جرى، كان التنازل بالنسبة إليه حكمَ

ضرورة مرّ الطعم. أملاه عليه إملاءً أنّ ما من خيارٍ سليمٍ آخر من دونه، كيما لاتصل الأمور إلى قتالٍ إسلامي عامّ، سيكون بالتأكيد سبب وهنٍ عميقٍ لجسم الأُمّة والدولة معاً. خصوصاً في ظلّ التهديد الدائم بأن تستغلّه الدولةُ الروميّةُ الجبّارة، وهي التي كانت تتحفّزُ وتُعدّ وتستعدّ لاستعادة «**الشام**» بالقوة. الأمر الذي إن حدث، فإنّه سيودي حتماً بالنتيجة إلى انهيار الإسلام فوراً في «**الشام**» و«**مصر**» و«**العراق**». حيث كانت الأكثرية السُّكانية ما تزال من غير المسلمين. ولا ريب في أنها، أي الدولة الروميّة، كانت تتطلّع إلى استعادة سُلطتها على تلك المنطقة الشاسعة الغنيّة قبل الفتوحات الإسلامية. ونشوب حربٍ إسلاميّة سيُمهّد لها الطريق دون ريب.

هذا كلّه، خصوصاً إن نحن أخذنا بالاعتبار النتائج البالغة السّوء لسياسة عمر المُتخاذلة تجاه الدولة الروميّة، التي بنى عليها معاوية استخذاءه هو الآخَر تجاهها. لأن كل عمله كان لا يرمي إلى أكثر من القبض على السلطة. حتى لو كانت من درجة حاكم شكلي في المنطقة الشاميّة بأكملها. في حين كانت السلطة الحقيقية فيها لعُملاء الدولة الروميّة.

وكل ذلك سنقفُ عليه في الآتي بتفصيلٍ أوفى إن شاء الله. وقد سبق لنا أن بيّنّاه بكامل تفاصيله في غير كتابٍ من كُتبنا. فليرجع إليها مَن أحب.

نقول هذا، مع الاعتذار من القارئ الكريم عن عدم تحديد أين من تلك الكُتُب. لأنني وانا مشغولٌ بمشق الكتاب، كنت بعيداً عن مكتبتي الكبرى، بسبب الحرب الرهيبة العالقة من حولي.

سياسة الاستيعاب عند الإمام الحسين عليه السلام
(50ـ61هـ/670ـ680م)

(1)

الثابت أنّ الإمام الحسين عليه السلام قد سكن سياسيّاً سكوناً تاماً أثناء السنوات العشر الأُولى من إمامته. بحيث كانت استمراراً لسياسة أخيه من قبل. أي منذ أن تنازل هذا عن البيعة له وأعادها إلى الأُمّة. وكان الحسين يأمر أولياءه القلقين المُترقبين بـ «**الخلود إلى الأرض**»،أي بعدم الإتيان بأي حِراكٍ سياسي من أيّ درجة.

على أثر وفاة معاوية، وفرْض عملاء الدولة الروميّة المحلّيين يزيداً على منصب الخلافة. يوم كانت السلطة الحقيقية في «**الشام**»كاملةً طوع منصور بن سرجون الكلبي، المعروف اليوم باسم القديس يوحنا الدمشقي Saint damassin john. المدفون في كنيسةٍ في صحراء «**سيناء**»، وقبره فيها معروف. وكان من أوّل ما أجراه منصور، وإن يكُن ذلك قد أرادوه في الظاهر صادراً من يزيد، أن أمر بتحرير رسالةٍ إلى والي«**المدينة**».يأمره فيه بدعـوة الحسين إلى مجلسه وأمره بالبيعة بالخلافة ليزيد، تحت طائلة القتل فوراً إن أبى.

(2)

هنا على القارئ اللبيب أن يتأمّل في خصوصية دعوة الإمام دون سواه إلى البيعة. في حين أننا رأينا القابضين بالفعل على زمام السلطة في «**دمشق**» لم يهتموا إطلاقاً بأخذ البيعة لـ (لخليفة) الجديد في العاصمة من أيٍّ كان، ولا في أي مكانٍ آخر، ولا من أشخاصٍ آخرين. الأمر الذي يمنح دعوته هو بالذات معنىً خاصّاً بها. لا ريب في أنّه، أي المعنى، ذو علاقةٍ بالمُخطّط الانقلابي الكبير، الذي كان منصور وأزلامه يعملون عليه بمنتهى الهمّة. وكان، يوم أجلس يزيداً على العرش بالقوّة، قد أينع وقَرُب قطافه. كما أنّ المُسارعة بتوجيه الكتاب قد يكون مبنيّاً على الخشية المُحقّة من مُسارعة الإمام إلى اتخاذ موقفٍ علنيّ ممّا كان يجري جهاراً نهاراً في «**دمشق**». من نيلٍ علني بالإسلام.

طبعاً أبى الإمامُ بشدّة الامتثال لأمر الوالي، تحت شعار «**مثلي لا يُبايع مثله**». وهو كلامٌ حمّال معاني. «**مثلي**» بماذا ؟. وهل كانت المُماثلة من قبلُ شرطاً يؤخذ به في شأن البيعة قبولاً ورفضاً.

(3)

هذه الأسئلة قد تبدو مهمّة بوصفها شرحاً لموقف الإمام عليه السلام. لكنّ الحقيقة أنها غير ذات قيمة بنفسها. لأنها لا تقول السبب الحقيقي عنده للامتناع عن البيعة. بل هي أقصى ما يمكن للإمام أن يُعلنه بذلك المجلس المنحوس. والأسباب الأساسيّة للامتناع لا يمكن إطلاقاً التصريح بها، لِما قد يترتّب على ذلك من كشْف معلومات في الغاية من الخطورة، لم يكن الجمهور مهيّأً لفهمها كما هي في الحقيقة وكما ينبغي. فضلاً عن أنّها ستكون حتماً موضعاً وسبباً لقلقٍ عامّ لدى المؤمنين. وموضعاً للإستبشار والتحفز، وربما أكثر، لدى غيرهم من غير المسلمين. وهم الذين كانوا يومذاك الأكثريّة الكاثرة من السكان في الأقاليم الثلاثة «**الشام**» و «**العراق**» و «**مصر**».

المؤرخون إجمالاً بنوا على موقف الإمام المُمتنع أنّه كان ضدّ يزيد شخصيّاً، جرّاء فسقه وتهتّكه العلني فقط. وهو سببٌ كافٍ ولا ريب. لكنّ خطوات الإمام التالية، حتى شهادته، تُبيّن للمتأمّل أن ثمة سببٌ أساسي آخَر أيضاً، هو أكبر وأقوى وأحرى بالاعتبار من ذلك بكثير.

مهما يكُن، فإنه ما أن خرج الإمام غاضباً من ذلك المجلس المشؤوم، بعد أن سمع بأُذنه الثعلبَ العتيقَ مروان بن الحكم يحثُّ الوالي على قتله قبل فوات الفرصة، حتى سارع للخروج من «**المدينة**« **باتجاه** «**مكة**».

(4)

ما من ريبٍ في أنّ هذه الخطوة من الإمام كانت تنطوي على معنى تصعيدي.كما أثبتت خطواته التالية. حيث بدأ العمل الجذري باتجاه إعلان المُعارضة العلنيّة للدولة. أي ما قد نُسمّيه بلغة اليوم العصيان المدني لها، أي عدم الاعتراف أو سحب صفة الشّرعيّة عنها. وتلك خطوةٌ غير مسبوقة من سلفيه، أبيه وأخيه، على الرغم من الحرب والقتال مع معاوية، آخر مُمثّل للحلف السفياني ـ العُمري. بل رأيناهما حريصيَن كلَّ الحرص على سياسة عدم المسّ بالدولة والأُمّة بما هما بسوء. الأمر الذي يدلّ على أنّ الإمام الحسين عليه السلام كان يعرف ما وراء الأكمة. وأنّ أمراً خطيراً قد جدّ، لم يكُن قائماً بالحجم نفسه، وبالقوة نفسها، من قبل. أي مثلما كانت في عهد أبيه وأخيه. يستدعي سياسةً مختلفة.

السؤال: ما هو ذلك الأمر ؟

(5)

يؤثر عن الإمام علي عليه السلام أنه قال يوماً:« **والله لو فعلها ابن الأصفر لوضعتُ يدي في يد معاوية**». وهو نصٌّ مُتداوَلٌ شفويّاً على نطاقٍ واسع.

وإن لم يُـــورَد في (نهج البلاغة) ومُلحقاتـــــه والاستدراكات عليه. لكن، من وُجهة نظرٍ نقديّة صِرفة، فإنّ إمارات الصحّة قويّةٌ جداً عليه. على الأقلّ لانتفاء المصلحة عند أحد في أن يكون قـد وضعه. فضلاً عن أنّ الإمام كان على اهتمامٍ عالٍ بالاطلاع على كافة الأحوال والأوضاع في عالم الإسلام.

من المؤسف أنّ هذا النّصّ البالغ الاهميّة قد وصلنا مقطوعاً عن سياقه، أي ماكان، قبل قوله ومن بعده. بحيث نكون قادرين على معرفة أو تقدير السبب في صدوره. مع أنّ النصّ قويّ بذاته.من قوته أنه إن حصل ذلك من«**ابن الاصفر**» فسيكون كافياً لأن يقلبَ الإمامُ كلَّ سياسته الفعليّة الداخليّة.فيضمُّ قوّته العسكريّـة إلى قوة الباغي عليه. مع أنّ قتاله واجبٌ عيني عليه في الأحوال العاديّة.

لكنّ النّصّ، على الأقلّ، يدلّ على أنّ الإمام عليه السلام كان يتحسّب من أن مَن أشار إليه بـــ«**ابن الأصفر**»، يعني إمبراطور الدولة الروميّة، كان ينوي أو يُعدّ لعملٍ عسكري يرمي إلى استعادة المنطقة الشاميّة، التي كان قد انتزعها منه الفاتحون المسلمون. وبعد أن أدّت سياسة عمر المُتخاذلة أثناء خلافته إلى تمكين الرُّوم فيما بعد من الحكم الفعلي للمنطقة بواسطة عُملائهم المُعيّنين من قِبلهم. وبذلك غدت سُلطة معاوية على «**الشام**» شكليّة تماماً. إلى درجة أنّ كبير عُملاء الدولة الروميّة في «**دمشق**»، منصور الثاني بـــن سرجون الكلبي، المعروف اليوم باسم القديس يوحنا الدمشقي، كان يعقد الجلسات في قصر الخلافـــة، حيث ينـــال من الإسلام ونبيّـــه وقرآنـــه بأقـــذع الأوصاف. بحضور ربيبهم (الأمير) يزيد. أمّا معاوية فقد كان في شُغلٍ عمّا يجـــري بآلامـــه الفظيعة في السنتين الأخيرتين لحياته، بسبب الشلل النصفي الذي نزل به. بالإضافة إلى مضاعفاته المؤلمة من العقْر الذي ينزل بمَن يضطرون للجوء إلى الفراش مدة طويلة. هـذا،

مع إلزام فقهاء «**دمشق**»، وأهل الحديث فيها، بالحضور بعمائمهم ولحاهم، ليستمعوا صامتين إلى ما يُقال.

(6)

وطبعاً كلُّ ذلك إنّما حصل بعد شهادة الإمام علي عليه السلام، وبعد تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن البيعة. لكن الإمام كان يتحسّب لأمرٍ ما حين قال كلماته تلك. قد يكون لخطوةٍ عسكريّة من الروم يستعيدون بها كلّ مافقدوه، كما هو مُتوقّع. وذلك استناداً، ربما، إلى ملاحظته تحركات عسكريّة مشبوهة على الحدود، التي كانت معمورةً بأبناء القبائل العربية المُتنصّرة، التي أُجبرت بالفتح الإسلامي على ترك أوطانها. وكانت مُتحفّزة كلَّ التحفّز إلى اليوم الذي تستعيد فيه أوطانها الفقيدة بالقوة. ومن المعلوم أنّ هذا الوضع مؤهّل قوي لتوليد حوافز قتاليّة بالغاية من القوة.

فهذا ما يتعلّق بالتأريخ للوضع الذي وجد الإمام الحسين عليه السلام نفسه في داخله. وممّا لا ريب فيه، أنه كان على اطلاعٍ تامٍّ على ما يجري على قدمٍ وساق في «**دمشق**». على الأقلّ لأن الأمر لم يكن خفيّاً في «**دمشق**« **على أحد**.

(7)

من هنا فقد كان وصول يزيد إلى منصب الخلافة، الذي حصل بقوة أخواله ومُربّيه النصارى من أهل«**حوّارين**».وليس بالبيعة أو العهد، كما زوّقه من عنده زوراً وبهتاناً الفقيه السُلطوي ابن تيميّة، كان يعني بالنسبة للإمام وضعَ يزيد في الموقع الذي يمنحه القدرة على إعلان ما ينهد إليه ويعمل عليه عُملاء الدولة الرّومية. ومن ورائهم الامبراطوريّة وأجهزتها، بكلّ ما لديهم من قوةٍ وخبرة. كأن يُعلن يزيد بنفسه في قصر الخلافة، مثلاً،

أنه لا رسالة ولا رسول ولاقرآن ولاتنزيل. وأن كلّ الأمر ليس يتجاوز لحظةً مضت وانتهت.

قوّة هذا الإعلان أن يتمّ بالفم الملآن ممّن هو عند عامّة الناس خليفة المسلمين، ومن قصر الخلافة المركزي. وما من ريبٍ في أنّ أكثر الناس، وقد كانوا يومذاك من غير المسلمين، في«**الشام**» و«**العراق**»و«**مصر**»، كانوا سيصفّقون ويحتفون سروراً بهذا الإنجاز الهائل والمجّاني. وبذلك سيتلقّى الإسلامُ طعنةً في الصميم. هيهات أن تقوم له من بعدها قائمة.

هوذا السبب الحقيقي العميق لرفض الإمام البيعة ليزيد، ومن ثَمّ لإعلانه الفريد فيما يخصُّ سياسته تجاه الدولة، طبعاً بالإضافة إلى سيرة يزيد المُشينة. ومن ثمّ خروج الإمام غاضباً من «**المدينة**» ومغزاه، بوصفها مركز السلطة الأمني الرئيس في «**الحجاز**»، قاصداً حرم الله وأمنه.

(8)

ممّا لا ريب فيه، أن خروج الإمام بتلك الطريقة كان موضع تساؤل الناس. الذين كانوا يتوقعون منه حركةً ما، تجاه الوضع المُلتبس، الذي نشأ بوصول رجلٍ سيء السُّمعة كيزيد. بل إنّ الإمام كان وحده معقد الأمل للناس في الخلاص. فطفقوا يقصدونه حيث هو في مجلسه ليستمعوا إليه وهو يُبيّن لهم توجّهاته السياسيّة الجديدة. دون أن يشير، فيما نحسَب، إلى الأبعاد التي كان يرمي إليها، ويعمل عليها العُملاء المحليّون للروم من بني سرجون، بقيادة وتوجيه منصور بن سرجون الكلبي، للسبب الذي كنا قد ألمحنا إليه إلماحاً قبل قليل.

في هذا السياق نشرَ الإمام بكلّ وسيلة، لأوّل مرّة في سياسة بيته من قبل، مبدأ العصيان المدني للدولة الفعليّة، وأعلن عدم اعترافه بشرعيّتها. حتى على مستوى الاستيعاب الإيجابي. الذي عرفنا أنّه كان يعمل ضمن الحِفاظ

على الآخر المُختلف، ضمن السُّلطة الحاكمة. دون منحه ذريعةً للقسوة. كما فعل أبوه وأخوه من قبل. حفاظاً منهما على جسم الدولة بما هي دولة، وعلى شخصيّة الأمـّة بما هي أُمّــة.

أمّا الآن فقد تغيّر الوضعُ عند الآخر تغيّراً جذريّاً. إلى درجة أن صارت الدولة، بما هي دولة، مركزَ ومصدرَ وحاميَ الخطر الدّاهم، الذي خطا خطواتٍ كبيرة وأساسيّة باتجاه إعلان سقوط الأُطروحة الإسلاميّة ورموزها.

(9)

من هنا بات من الضروري استيعاب الدولة استيعاباً معكوساً، أو فلنقُل استعاباً سلبيّاً. وذلك بتدميرها تدميراً مادياً ومعنوياً، كمــا يفعل الطبيب بالمرض. فيُقاتله ويقضي عليه لمصلحة حياة وطيب عيش المريض. وذلك ما سيحصل بالفعل بشهادة الإمام الحسين عليه السلام المُدويّة يوم «**كربلا**». التي أدّت إلى افتضاح ما كانـت الدولـــة تعمل عليه علناً، والقضاء عليها، بقوّة الجماهير الغاضبة. ممّا بسطنا الكلام عليه مُفصّلاً في كتابنا المطبوع، والمُترجَم إلى الفارسيّة (السّر الكبير وراء كربلا). ولن نُكرّرَ الآن ما كُنّا قد بيّنّاه مُفصّلاً هناك. وهو كلامٌ طويل. إذن فليرجع القارئ، الرّاغب في تفصيل ما أجملناه هنا، إليه هناك.

سياسة الاستيعاب عند الإمام علي بن الحسين عليه السلام
(61ـ95هـ/680ـ713)

(1)

والحقيقة أنّ الاستيعاب، أو بالأحرى فن اختيار الممكن أو الأفضل، بالنظر لمواصفات الظّرف القائم سياسياً بالفعل، عند الإمام زين العابدين عليه السلام، لهو من أكثر الأطوار، التي نقفُ وسنقفُ عليها طوراً طوراً، إثارةً للعجب والإعجاب. فماذا قد يمكن أن يأتي به إمامٌ فردٌ، عاش وعمل في الظروف القاسية المُحبطة، التي كان طليعتها، بالنسبة إليه فتىً لم يبلغ الحُلُم يوم «**كربلا**» الرهيب، ومُعاناته الشخصيّة فيها. ثم ما تلاه من سقوطٍ مادّي ومعنوي تامّين للدولة الإسلاميّة من رأس. بحيث باتت العاصمة المركزيّة «**دمشق**» محكومةً عمليّاً للروم، بتداعيات السياسة المُتخاذلة التي ارتكبها عمر، يوم منح الدولة الروميّة العدوّة حقّ جباية وصرف عوائد «**الشام**» كلّه لحساب خزانتها.

السقوط المادّي للدولة بدأ بقتل (الخليفة) الفعلي يزيد بأيدي ذوي قرباه. بسبب الجريمة المهولة التي ارتُكبت باسمه في «**كربلا**». ليس عقاباً له على دوره المزعوم في الجريمة. لكن لأنه لم يُحسن العمل في هذا الشأن حسب مقاييسهم. بحيث أنه بأخطائه، على يد واليه على «**العراق**» عُبيد الله بن زياد، استفزّ الأُمة بأكملها على البيت الحاكم. بما أودى إلى اغتيالات

متبادلة بين البيتين السفياني والمرواني. أدّى إلى القضاء قضاءً مبرماً بالتوالي على رجال الدولة في «**الشام**». وكان مؤهلاً ليؤدّي لانفراط عقد الأُمّة كأُمّة. والنكوص باتجاه الصيغة القبائليّة، التي كانت ما تزال حيّة، وإن تحت شعار الخلافة.

أمّا سقوطها معنويّاً فقد حصل بتنظيم منصور نفسه عسكراً لجباً. نظن أنه ضمّ عناصر قتاليّة من قومه النصارى. مهمته أن يستبيح «**المدينة**» قتلاً ونهباً واغتصاباً للنساء والفتيات. وبالفعل ارتكب فيها وفي أهليها عشوائيّاً كل ما قد يخطر بالبال من فظائع. لا لسبب إلا للانتقام من الإسلام بشخص رمزه التاريخي. بعد أن بان له فشل مشروعه الأساسي في تنظيم ردّة شاملة كاملة، تُعيد «**الشام**» إلى أحضان الدولة الروميّة. الذي قلنا قبل قليل أننا بسطنا عليها الكلام في كتابنا (السر الكبير وراء كربلاء). وقد شهد الإمامُ بنفسه تلك الأيام المهولة. لأنه كان إبّانها ساكنا في «**المدينة**».

(2)

والحقيقة أن ذلك الانهيار بوجهيه هو نتيجةٌ حتميّة لغياب الدولة كمفهوم منذ وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمصلحة تشكيلاتٍ قَبَليّةٍ وممثليها. بحيث باتت قضية تشكيل جهاز السلطة الحاكم عبارة عن تسويات شخصيّة، تتمُّ بين أشخاص عاديين في كل شيْ. يفتقرون إلى الحدّ الأدنى من السياسة والرؤية السياسيّة، فضلاً عن التّحلّى بالأخلاق والخبرة السياسيّة اللائقة بالمشروع الذي بنى النبي أساسه. وعندما جاء الإمام علي عليه السلام إلى السلطة بقوّة الجمهور، على أثر ثورةٍ شعبيّة شاملة على الوضع البائس، تناسوا جميعاً خلافاتهم المُزمنة. ووقفوا جداراً واحداً صلباً قباله.

ولعل من أسوأ آثار غياب الدولة كدولة في ذلك الأوان، أن عمر، بشخصه وحده، ودون مشورةٍ من أحد، عقد بنفسه تلك المعاهدة السّريّة البائسة

مع الدولة الروميّة، التي كادت بنتائجها وتداعياتها أن تُطيح بالإسلام من رأس.

(3)

ماذا كان بوسع الإمام زين العابدين عليه السلام أن يفعل ؟ أو بالأحرى إلى أين و إلى مَ اتجه تفكيره ؟

الجواب: إن تفكيره، ويا للعجب العُجّاب، اتجه إلى إحياء الدولة بما هي دولة. وهي التي كانت تُعاني سكرات الموت. فانهارت أو كادت بسبب أعمال الشيطان منصور بن سرجون (القديس يوحنا الدمشقي) وتداعياتها الفظيعة. ابتداءً من إنهاء صيغة الخلافة عملياً بتولية شخصٍ من مستوى يزيد، الذي لا يفيق من السُّكر. وانتهاءَ باستباحة «**المدينة**» وتدميرها، إلى غير ذلك من ضُروب توهين الإسلام علناً بين أهله. وذلك بعمله، أي الإمام عليه السلام، على التحضير للمجيء بخليفةٍ جديدٍ آهلٍ للمنصب. وهو المسعى الذي انتهى بعبد الملك بن مروان في منصب الخلافة. الذي كان قبلُ من أهل الحديث الشريف البارزين في حلقات «**المدينة**»، إلى ما كان يتصف به من نسكٍ وورع فيما يُقال. فضلاً عن أنّ الرجل هو في النهاية أُموي، يُمثّلُ ما لايزال أوسع قاعدة شعبيّة سياسيّة، ستدعمه ولا ريب.

ممّا لامراء ولاريب فيه، أنّ الخليفة عبد الملك هو أوّل رئيس للدولة الإسلاميّة، قبض على السلطة العُليا في الدولة الإسلاميّة بيدٍ من حديد. كما كانت له سياسته المُقرّرة في الأمور التي يعمل عليها. وقد نجح في ذلك أيما نجاح. الأمرُ الذي كان نجاحاً لخطّة وأعمال الإمام.

(4)

من ذلك أنّه هوالذي صكّ العُملة الإسلاميّة لأول مرة. وبذلك حرّر السوق والاقتصاد والسياسة في بلاد الإسلام من الارتهان لقوة العملة الروميّة (الديناريوس والدراخما). كما أنّه هو أيضاً الذي قضى نهائياً على حلُم الروم العتيد باستعادة «**الشام**». وهذان إنجازان في منتهى الأهميّة في تاريخ الإسلام.

أمّا القبائل العربيّة النّازحة، التي كانت مُعدّة للمهمّة الكبرى، باستعادة الشام إلى أحضان الدولة الرّوميّة، فقد استقرّت نهائيّاً في «**أدرنة**» و«**سالونيك**» و «**جورجيا**». وبقاياها ما تزال حتى اليوم تحمل حقداً غير مكتوم على الإسلام. ومن «**أدرنه**» كمال اتاتورك، الذي قبض على السلطة في عاصمة الدولة العثمانية، بمساعدةٍ خفيّةٍ من دول غربية. وبنى سياسته على القضاء المبرم على كافة المعالم الإسلاميّة في «**تركية**». وفي رأس ذلك وأوّله أنّه قضى بالفعل على الخلافة، وأجبر الشعب التركي على ترك كتابة لغته بالحرف العربي إلى الحرف اللاتيني.

وقيل أن في«**جورجيا**» قُرى مايزال أهلها يتكلمون بينهم بالعربيّة.

(5)

السؤال الآن: كيف تأتّى للإمام أن يحقّقَ ذلك الانجاز التاريخي، الذي تعجز عن مثله أعتى القوى السياسيّة يومذاك؟

الجواب يستدعي منّا، في هذه المرحلة من البحث، أن نُلمَّ لماماً بالوضع السياسي ورجاله في قلب دار الإسلام. «**الحجاز**» و «**الشام**» وجزئيّاً «**العراق**». وهنا نقول:

أولاً: حقٌّ أن الخلافة الأُمويّة، والموقع الذي كان لعاصمتها «**دمشق**» قد انهارت انهياراً تاماً. لكن ذلك لا يعني أن موقع المجموعة الأُمويّة بفروعها قد انحسر حضورها. بل كانت تتمتّع بمقدارٍ جيّدٍ من المكانة والثروة. وإن هي فقدت معظم رجالها بعد جريمة «**كربلا**» وبفضلها.

ثانياً: حقٌّ أيضاً أنّ المصادر، وبالخصوص الشيعيّة منها، تُصوّرُ نمطَ حضور الإمام عليه السلام في «**الحجاز**» أثناء فترة إمامته الطويلة (61ـ95هـ / 680ـ713م)، بأنّه كان أشبه بالعزلة، والانصراف التّامّ إلى أحزانه وأشجانه. إلى درجة القول، إنّ مَن كانوا من حوله من أوليائه لا يتجاوز عددهم الأربعة أشخاص، كلّهم من ضعفة الناس.

(6)

لكنّ حادثةً عرَضيّةً، صادف أن شهدها أحدُ كبار الشعراء يومذاك، وتأثّر بها بشدّة، بحيث دعته لأن يُخلّدها بشعره، أظهرت المكانة العالية جداً بكلّ المعاني التي كان الإمام يتمتّع بها بين كافة المسلمين. وهي قصّة القصيدة الشهيرة التي مطلعها:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحِلُّ والحرم

«وطأته» يقصد بها ما كان له من سلطة الفعليّة، بما فيها معنويّة قويّة. وإن هو عبّر عنها بهذه الكلمة الحمّالة للمعاني.

والقصيدة وقصّتها معروفتان جيداً لدى الكافّة. بما يكفينا ويُعفينا من سردهما. وسنعود إلى مغزاهما بعد قليل.

ثالثا: إنّ المغزى الكبير الذي نفهمه من الحادثة، أنّها تدلُّ دلالةً جليّةً لا ريب فيها على أن «**وطأته**» كانت على كافة المسلمين،

وليست على أهل «**الحجاز**» فقط. ذلك لأنّ مناسك الحـــج، كما هـــو معلوم، هي ملتقى للقادمين من كافة الأقطار الإسلاميّة. فعندما يُفرجون جميعاً للإمام ليصلَ إلى الحجر الأسود. في حين لايكترثون بالأمير الأُموي المُحاصَر في الزُّحام، بما ومَن معه ولابد من مظاهر العزّ والسُلطة والهيبة. فهذا يدلُّ ويعني أنّ تلك الجُموع الغفيرة قد اتخذت في لحظة قراراً عامّاً عفويّاً بالولاء للإمام عليه السلام دون سواه، فقط بتأثير ما يسكن وُجدانها الحيّ من ولاء، ومن مكانةٍ عاليةٍ جداً له بأكثر من معنى.

وعليه فإن علينا، ونحن نحاول أن نُبيّن كيف وبأيّة وسيلة جاء الإمام بعبد الملك إلى الخلافة، أن نأخذ بالاعتبار مضمون الملاحظتين الأُولى والثالثة. في حين نتحفّظ ونعترض على مضمون الملاحظة السّاذجة الثانيّة.

(7)

ثم أنّ علينا، للغرض نفسه، أن نقفَ على عناصر الوضع السياسي القائم في المنطقة يومذاك.

وعليه نقول:

إن الباقين من صغار رجال الأمويين البارزين في «**الشام**» إجمالاً، بفصيليهم السفياني والمرواني، الذين كانوا من قبل يـملأون السّاحة السياسيّة بأكملها بحضورهم الفـذّ، الذي لا شريك لهم فيه، منذ أيام الحلف السفياني ـ العُمري المشؤوم، ـ فقد كانـوا مـــا يزالون مُنكفئين على أنفسهم. تحت تأثير عار يوم «**كربلا**». أي أنّهم قـد باتوا عند أنفسهم وعند الناس خارج اللعبة السياسيّة.

في المُقابل برُز في «**الحجاز الزبيريون**»، نسبةً إلى الزبير بن العوام، ابن عمّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام. وهم الـذين كانـوا يكتمون شوقاً مُزمناً إلى

القبض على السُلطة. مع أنّهم لم يكونوا يملكون القاعدة البشريّة والحضور المناسبَين، عديداً على الأقلّ، لهذا المطلب الكبير. لذلك فقد رأيناهم يلتصقون بغيرهم، أو يُلصقون غيرهم بهم، كيما يمنحوا أنفسهم الحجمَ الذي يفتقرون إليه. كذلك فعل الزبير بالتحاقه بعائشة، يوم اتجهت إلى«**البصرة**»، في خطوةٍ مُناهضة للخليفة الشرعي، الذي سبق له أن بايعه. حيث شاركها إثمها بالزّعم أنها إنما خرجت للثأر من ابن خاله علي عليه السلام لقتله عثمان. حسب زعم الثُلاثي. كما ضلع بنفسه في إثم القتال والقتل يوم الجمل. طمعاً بأن يصِل عن هذا الطريق إلى الخلافة. وهو موقفٌ وتفكيرٌ في الغاية من النّذالة والغباء. إلى أن دفع حياته المادّيّة والمعنوية ثمناً لهذا السلوك الأخرق.

أمّا ابنه عبد الله فلم يكُن أقلّ غباءً من أبيه. فقد حاول الأمرَ نفسه، ساتراً ضعفه عنه بالتحالف مع بعض الخوارج / المُحكّمة. وهو سلوكٌ أخرق أيضاً. أشبه بتحالف الذئاب على فريسة. سينتهي حتما إذ يقتلونها. ثم أنّه سيتحوّل سريعاً بالتأكيد إلى القتال على مَن الذي سيأكلها.

ومع ذلك، فإن حالة الفراغ السياسي الشّاملة أتاحت لعبد الله بن الزبير بعض الانتصارات المؤقتة. فبسط سلطاناً مؤقتاً على «**الحجاز**»، مُستغلاً حالة الفراغ السياسي الشّامل. وعيّن لنفسه والياً أُضحوكة على«**الشام**». ثم أنّه أخرج عسكراً له، بقيادة أخيه مصعب، الرجل الوحيد حقاً في بيته، نظنُّ أنّه ضمّ بعض الخوارج، أخرجه إلى «**العراق**»، محاولاً بنجاحٍ مؤقّتٍ ضمّه إلى (دولته) بالقوّة.

هوذا الوضع البالغ التعقيد الذي واجهه الإمام زين العابدين عليه السلام، وهو يسعى سعيه إلى استيعاب ذلك الوضع المُعقّد استيعاباً إيجابيّاً. الأمرُ الذي لا يمكن أن يتمّ إلا بترميم الدولة المُنهارة، المُتجهة والمرشّحة إلى المزيد من الانهيار.

أظن أنّ القارئ الحصيف قد بات، بعد هذا البيان، يُشاركنا الرأي في أنّ مطلب الإمام ترميم الدولة ليس لـه أن يتمّ إلا بتحييد البيـت الزبيري على الأقل. ومن ثَـمّ التّصدّي لأطماعه الفجّة، التي تفتقر بشدّة إلى الذكاء وحُسن الخطاب. كأنْ يوم قدّم الزبير نفسه، بمقصدٍ خفيّ هو الحصول على الخلافة، في غياب حُسن الخُلُق والخطاب، في قبال ابن خاله الإمام علي عليه السلام، بعد أن نكث بيعته له، بحجةٍ سخيفةٍ واضحة البطلان، هي أنه هو الذي قتل عثمان. أو أن يُقدّم ابنه عبد الله نفسه وعسكره بديلاً عن الدولة المنهارة، دون حضورٍ أو سابقةٍ لـه، فذلك هو البلاء بعينه، الذي حاق بالزبـيـرين، وهيّأ لاقتلاعهم. بقتل الزبيـر، ثم بقتل ابنيه مصعب ثم عبد الله، في وقائع معروفة. بعد أن اقتربوا من الحصول على منية أنفسهم. أو ربما بدا لفترةٍ أن أحدهم قد حصل عليها بالفعل.

(8)

السؤال الكبير الآن:

كيف تمّ القضاءُ على هذا العنصر السياسي الطفيلي، وعلى يـد مَن، في ظلّ غياب أي قوةٍ سياسيّة أو عسكريّة مُنافسة للزبيريين في كل المنطقة العربية من دار الإسلام. بحيث كانوا لفترةٍ وحدهم المُتفرّدين بالقوة العسكريّة المُسلحة المنظّمة العاملة في الأوان ؟

الجواب باختصار: إن كلّ ذلك، قد ابتـدأ بالقضاء على قوتهم العسكريّة، التي عرفنا أنها كانت مُرابطةً في «**العراق**»، بقيادة رجلهم القوي مصعب. ثـم انتهى بترميم الدولة المنهارة كما سنعرف، وكلاهما تمّ بمبادرتين مُباشرتين من الإمام زين العابدين عليه السلام.

وطبعاً فإنّ هذا الكلام جديدٌ تماماً على أذهان المؤمنين، وعلى التاريخ المكتوب. لذلك سيكون علينا أن نُبيّنه على التوّ.

ممّا لا ريب فيه أنّ ملءَ الفراغ السياسي في «**العراق**» هو الخطوة الذكيّة الوحيدة التي اتخذها البيت الزبيري. بما لـ«**العراق**» من أهميّةٍ لاتُبارى من عدّة وجـــوه. في ظـــلّ الفوضى الضاربـــة أطنابهـــا في «**الحجاز**». وفي ظـــلّ السّيطرة الاستلابيّة شبه التامّة لعُملاء الدولة الروميّة، بشخص منصور بن سرجون، على السُلطة في كافة أنحاء ومؤسسات المنطقة الشّاميّة. التي، مهما بلغت من القوّة، فإنّها تبقى كما وصفناها (استلابيّة). أعجز من أن تأتي بنظامٍ سياسي موضعَ اعترافٍ علني من العموم، من ضمن المفاهيم المعمول بها.

أمّا البقيّة الباقية من الأُمويين في«**الشام**»، فقد التجأت إلى منطقة «**البلقاء**» الهضابيّة البائسة غرب«**الأُردن**». لامطلب لها أكثر من البقاء على قيد الحياة. خصوصاً بعد أن عمد عبد الله إلى تعيين (والٍ) له على «**الشام**». حقٌّ أنه لم يكن له من الأمر شيْ قبال منصور. بحيث أنّ هذا لم يكترث به. لكنّ مجـرّد توليته كان له فعل النذير لأولئك الأُمويين، فانطلقوا بقضّهم وقضيضهم إلى «**البلقاء**».

ما من ريبٍ في أنّ مصعب هو صاحب تلك الخطوة الذّكيّة بالاستيلاء السياسي العسكري على «**العراق**». ثم ما من ريبٍ في أنّ مـــــا من سبيلٍ للقضاء على الخطر الذي يُمثّله البيت الزبيري. بما فيه الخطر الشخصي على أبناء البيت الهاشمي، في ظل الاضطهاد المُلطّف الذي نظّمه بحقّهم عبد الله. آخذين بعين الاعتبار تاريخ رجاله و تلهّفهم على الإمساك بالسلطة من أينمـــــا وكيفما تأتّت، إلا بخطوةٍ معاكسة، تنتزع «**العراق**» من مصعب وعسكره.

(9)

الذي نذهب إليه، بعد قراءةٍ شاملة ودقيقة لعناصر الفترة، أنّ الإمام زين

العابدين عليه السلام هو الذي أولى هذا المطلب كامل اهتمامه. وأنّه هو الذي نظّم وهندس القضاء المُبرم على مصعب وعسكره في «**العراق**»، في معركةٍ فاصلة. لعلّها من أكثر المعارك أهميّةً وأبعدها أثراً في التاريخ الدّاخلي للإسلام.

كيف، وأنّى؟ ومتى كان الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، من قبلُ ومن بعد، يزجّون بأنفسهم في صراعٍ قتالي على السُّلطة، مهما تكُن موجباتها أو مسوّغاتها!

الجواب: إن الإمام عليه السلام قد دخل بالفعل. لكن ليس بنفسه بل بـ «**وطأته**». بأن هندس ونظّم القوة، التي وِلِيَت مهمة القضاء على القوة العسكريّة لمصعب في «**العراق**».

عمليّاً ماذا تعني «**وطأته**» هنا ؟

الذي نراه أنها تعني قوّة وثقل حضوره في المجتمع الحجازي وعاصمته «**المدينة**». بالإضافة إلى ما كان له من كلمةٍ مسموعةٍ لا تُردّ عند أشياعه وأوليائه أينما حلّوا وكانوا.

(10)

من الثابت الذي تُردّده بالتّمضُّن كُتُبُ التاريخ المعنيّة بالفترة، دون الوقوف على مغزاه، أنّ الذين حاربوا مصعباً في«**العراق**»، وقضوا عليه وعلى عسكره، كانوا من الهمدانيين الشيعة بامتياز.

لكنّنا نعرف أنّ هؤلاء الهمدانيين كانوا قد هاجروا بجموعهم الكبيرة من«**العراق**»، وبالتحديد من «**الكوفة**»، بقضّهم وقضيضهم من زمان، هرباً من اضطهاد معاوية لهم، بعد تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الخلافة. ونزلوا بجموعهم الكبيرة أنحاء المنطقة الشّاميّة. بحيث باتوا

بعد قليل أكبر كتلةٍ بشريّةٍ إسلاميّةٍ فيه. بل حتى بالنسبة للنصارى، السكان الأصليين للمنطقة، الذين كانوا من قبل الأكثريّة المطلقة فيها.

وإلى الهمدانيين يعود الفضل في نشر التشيّع في أنحائه حيثما حلّوا. وخصوصاً في سهل البقاع الخصيب بجوار مدينة «**بعلبك**». كما بيّنّا بالتفصيل في كتابنا (التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريا) وغيره.

إذن، وما داموا قد هاجروا من «**العراق**» بقضّهم وقضيضهم، فكيف نقول، إذن، إنّهم هم الذين قاتلوا عسكر مصعب في «**العراق**» فقتلوه و قضوا على عسكره، الذي لم يكن ضعيفاً!

نقول في الجواب: هذا صحيح. لكنّ العجيب، الذي قلنا إن المؤرخين كافة لم يقفوا على معناه ومغزاه، أن أولئك الهمدانيين الذين ناجزوا مصعب في «**العراق**»، فقتلوه وشتّتوا الناجين من المعركة من عسكره، كانوا قد قدموا إلى «**العراق**« من مدينة «**حمص**» وسط «**سوريا**». ثم عادوا إليها بعد أن أنجزوا المهمة الموكولة إليهم. وذلك أمرٌ يطرح أسئلة كثيرة. سيكون علينا أن نعالجها. لكن بعد نبذة مهمتها أن نُعرّف القارئ بأولئك القوم.

(11)

الهمْدانيون، أو بنو همْدان، شعبٌ من شعوب «**حضرموت**» في «**اليمن**»، هو أغنى وأكثر أقطار«**اليمن**» رسوخاً في رسوم الحضارة اليمنيّة العريقة.

هؤلاء أعلنوا إسلامهم على يد الإمام علي عليه السلام في يوم واحد. ومذ ذاك قامت بينهم وبينه علاقةٌ لا تنفصم. استمرّت بعده مع أهل بيت النبوة وشيعتهم حتى اليوم. وأكثر شيعة «**لبنان**»، وبالخصوص في مدينة«**بعلبك**» ومنطقتها، هم من أصولٍ همدانيّة. هاجرت إليها من «**الكوفة**». كما كان منهم، أصولاً وهجرةً، الأكثريّةُ المطلقةُ لسكان مدينة «**حمص**» حتى أواسط

القرن السادس الهجـــري، قبل أن ينهـار التشيّع إجمالاً في وســـط وشـــمال «**سوريا**». وذلــك بالتأثير المباشر لدخول العناصر التركيّة في الصورة السياسيّة للمنطقة الشامية إجمالاً. بما حملته معها من ذهنيّة ذات صفةٍ سُلطويّة حادّة. لم ولن تلقى قبولاً بين الشيعة والتشيّع. ولم يمحضوا ولاءهم لغير أهل البيت عليهم السلام.

هؤلاء الهمدانيّون الحمصيّون هم الذين هبّوا بجموعهم الكبيرة إلى «**العراق**»، حيث أنزلوا بمصعب وعسكره ما قد عرفناه.

(12)

هذه الوقائع الثابتة لا تنفكُّ تطرح علينا الأسئلة المُحيّرة. وفي رأسها السؤال الأساسي التالي:

حسناً، ما الذي حفز تلك الجموع الغفيرة من الهمدانيين القاطنين مدينة «**حمص**» إلى النّفر بجُموعهم من «**حمص**» إلى «**العراق**»، على بُعـد الشّقّة. واضعةً نصب عينيها القضاء على شخصٍ لم تكن تعرفه بالتأكيد، ولم يكُن لديها أي سبب شخصي لشنّ الحـــرب عليه، هو مصعب بن الزبير. وكانت من حيث حجم العديد والعُـدّة والبلاء بحيث نجحت فيما رمت إليه؟

نقول في الجواب:

من المؤكّـد أن ذلك الحافز لم يكن ذاتيّاً. مثلما قد يحدث بين الجماعات البشريّة لسببٍ أو لغيره. الأمرُ الذي يُلزمنا بالبحث عن عاملٍ خارجي، هو الذي ألزم وقضى على همدانيـي «**حمص**» بالانصياع له، والإقدام على تلك الخطوة على صعوبتها.

من المؤكّد أن ليس في الميدان مَـن يملك هذه الصفة دون مُنازع إلا إمامهم الإمام زين العابدين عليه السلام.

هكذا بالتركيب المنطقي لعناصر تاريخية قوية وثابتة، أن الإمام، دون سواه، هو الذي هندس ونظّم القضاء نهائياً على القوة العسكريّة للزبيريين. وبذلك باتت الطريق سالكةً أمام ترميم الدولة الإسلاميّة، بالمجيء بعبد الملك إلى منصب الخلافة. والباقي تفاصيل يمكن أن تحصل بأيّة طريقة، بعد زوال المانع الرئيسي.

والعجيب الذي يُبيّن لنا بؤس تاريخنا ومؤرّخينا، أن ما قد وصلْنا نحن إليه هنا من نتائج بشقّ الأنفس، كان أمراً معروفاً عند الكافّة في أوانه. ومع ذلك فإن مؤرخينا المساكين لم يروه ولم يُسجلوه. بل سجّلوا ضمناً ما قد ينفيه، بما أودعوه صحائفهم من صورةٍ بائسةٍ للإمام، على حساب صورته الحقيقية، المهمومة والذكيّة والفعّالة. ومن المعلوم أنّ العُملة الزّائفة تطرد العُملة الصحيحة.

(13)

ومن ذلك أن عبد الملك، بعد أن تمكّن وضعه في الخلافة بـ «**دمشق**»، كان من أوّل ما عمله، فيما يبدو، أن قصد بنفسه مدينة «**حمص**»، ليشكر علناً أهلها من الهمدانيين على ما بذلوه في سبيل القضاء على الزبيريين. من مشقّات السفر الطويل. إلى خوض الحرب الضّروس. لولاهما لَما كان له أدنى أمل في الحصول على منصب الخلافة.

بل إنّه عندما أظهر رجلٌ همداني من أهلها ضيقه بعمّ الخليفة والياً على المدينة. أمره بمغادرة المدينة فوراً.

وتفصيل الواقعة مبسوطٌ في كتابنا (التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريا) في الفصل المخصّص لمدينة «**حمص**».

ومن وجوه شُهرة ما نحن فيه، أن الفرزدق إذ ذكر صراحةً «**وطأته**»، يعني

الإمام، في بطحاء «**الحجاز**»، أي «**المدينة**»، في مطلع قصيدته:

«هذا الذي تعرف البطحاء وطأته»

لم يكن ذكر الوطأة عبثاً وتفاصُحاً فارغاً منه، بل كان بالتأكيد يعني كل ما قد توحي به هذه الكلمة القويّة من معاني. كلُّها تدلّ على فرْض إرادة صاحبها على موضوع الكلام. ومن تطبيقاتها الطريفة في اللغة، التعبير عن موقع الرجل من المرأة أثناء المواقعة أنّه وَطْأُ (وطأها). تعبيراً عن سيطرة الرجل وإرادته على المرأة. وإلا فإن كلمة الشاعر بحق الإمام ستكون أشبه بالتّفاصُح الفارغ، ومن باب إطلاق أوصاف عريضة على مَن يعرف السامعون أنّ صاحبها ليس يستحقّها. لذلك نقول، إنّ من الواضح للمتأمّل الحصيف أنّ الشاعر الكبير كان يُشير بكلمةٍ واحدة، لكنّها قويّة، إلى ما كان للإمام من نفوذٍ وحضورٍ قوي في عاصمة «**الحجاز**». كفاء أعماله التاريخية في إنهاء الظاهرة الزبيريّة، والتمهيد، على الأقلّ، للمجيء بعبد الملك إلى منصب الخلافة. الأمران اللذان يبدو أنّهما كانا معلومين معروفين بدرجةٍ أو بأُخرى لدى كافة الحجيج أو أكثرهم، ولذلك بادرت فأفرجت جُموعهم له للوصول إلى الحجر الأسود.

(14)

يبقى سؤالٌ لا بُدّ منه. أظنّ أنّ القارئ اللبيب قد بدأ يطرحه على عقله. هو:

هل من دورٍ ما للإمام عليه السلام في المجيء بعبد الملك، دون سواه، إلى الخلافة؟

لسنا نتوقّع أن نجدَ نصّاً صريحاً يُجيب عن السؤال. ضرورة أنّ هذا النمط العظيم الخطر، وما هو مثله من القضايا الكبيرة، إنما تتمُّ معالجته وراء

الابواب المُغلقة، والسّتور المُسدلَة، بين أفرادٍ من خاصّة النُّخبة.

لذلك أرى أنّ من الأفضل أن نطرحَ السؤال بصيغةٍ مختلفة تقول:

هل نتصوّر أن الإمـام، الذي بذل كلّ هاتيك الجهود في سبيل إنهاء الظاهرة الزُّبـيـرية في السياسة، للأسباب وبالطريقة التي عرفناها، أن يترك الأُمور تتحرك من بعد حيث تقودها رياحُ الأهواء، في ذلك الظرف العصيب. خصوصاً في ظلّ الفوضى الضاربة أطنابها وغياب الدولة. أم أنّه سيُتابع في الاتجاه المُؤهّل لتحقيق الهدف الكبير المنشود، ألا وهو ترميم الدولة؟

(15)

في سبيل الجواب، علينا أن نسألَ سؤالاً تكميليّاً، يدور على البطل القادم عبد الملك بن مروان: مَن هو؟ أو ماذا كان انطباع الناس عنه في ذلك الأوان؟

الحقيقة أنّ الرجل جمع في شخصه ميزتيَن، لم نرهما مجتمعتين في غيره يومذاك، هما:

الأُولى: أنّـه ينتمي إلى أُميّة، أقوى وأغنى بطون قريش، التي كانت ما تزال كبيرة القبائل العربيّة وأقواها وأثـراها. ومن الغني عن البيان أنّ عبد الملك خليفةً سيكون بحاجةٍ ماسّـة إلى الدّعم من وضعٍ قبَليّ قوي وفعّال.

الثانية: أنّـه كشخص كان، في ذلك الطور من حياته، ذا تاريخٍ نظيفٍ جداً. بل يُمكن القول، بمقدارٍ كافٍ من الصدق، إنّـــه تاريخٌ بهـــيّ، بوصف الرجل ظاهرةً نادرةً في بيته الأُموي. بحيث كان مؤهّلاً لأن يبعث على مقدارٍ كافٍ من الثقة والاطمئنان إلى شخصه.

كان من معارف المشتغلين بالحديث الشّريف في حلقات «**المدينة**».كما كان من أهل الزّهادة والعبادة والتّنسّـك فيها. فيما قيل.

والظاهر أنّ علاقته الشخصيّة بالإمام عليه السلام، الـذي كان يُقيمُ في «**المدينة**» أيضاً، كانت طبيعيّة لم تشبها شائبة فيما يبدو.

ومن الواضح أنّ هاتين الصفتين، بتكاملهما البديع الفـذّ في شخصه، هما تماماً في صالح أن يجري اختياره أو بيعته ليكون الخليفة القادم. نسَبُه الأُموي يمنحـه قاعـدةً بشريّة، صالحة لأن يستند إليها في حُكمـه، فتُعاضده وتحميه عند الاقتضاء. واشتغاله بالحديث وورعه وعبادته يبعثان الناس على الاطمئنان لجانبه.

ونقول ما من ريبٍ في أنّ تلك المواصفات والاعتبارات في الرجل جيّدة بالمقدار الكافي. بل نكاد نقول إنّها فذّة، لسنا نعرف مثيلاً أو شبيهاً له بها في كلِّ مَن نعرفه من رجال ذلك الأوان.

لكنّها، من وُجهة نظرٍ منهجيّة صِرْفة، ليست تكفي بنفسها لأكثر من القول إن الإمام قد سكت أو رضي، أو على الأقل لم يُعارض بنحوٍ أو بآخَر مجيءَ الرجل إلى سُـدّة الخلافة. ما هو أكثر منها هو عملٌ، مامن سبيل لننسبه إلى فاعلٍ بعينه مالم يأتنا نصٌّ صريحٌ عليه.

(16)

خلاصة القول في العمل الاستيعابي للإمام زين العابدين، إنه وجّه كامل جهده وتفكيره إلى إنهاء حالة الفوضى السياسيّة الضاربة أطنابها في كل دار الإسلام. وذلـك بالعمل على إحياء الدولـة المُنهارة. بعد أن كانـت عاصمتها «**دمشق**»، بل المنطقة الشاميّة كلّها لسنوات، في قبضة أبناء البيت السّرجوني الثلاثة بالتوالي. وفي فترة البحث باتت في قبضة ثالثهم وآخرهم الدّاهية منصور الثاني بن سرجون.

كل ذلك بسبب خطيئة عمر السياسيّة الكبيرة، بتسليم مقاديـر «**الشام**»

كلّه إلى الدولة الرّوميّة. مُقابل الالتزام بأن لا تحاول إعادة احتلالها بالقوة العسكريّة. وكان أن كلّفت كبير البيت آنذاك منصور الأول بمهمّة جباية العائدات. ومن ثَـم تسديدها إلى خزانة الدولة الرومية في «**القسطنطينيّة**» بالعُملة الروميّة الدّيناريوس والدّراخما.

أما الآن، وقد بات للمسلمين خليفة جديد، كامل الأوصاف للمنصب. آهلٌ لبناء الدولة من جديد. جرى اختياره بدقّةٍ وحزم، بمشهدٍ من الإمام الهُمام زين العابدين عليه السلام على الأقلّ، فما الذي حصل، وماذا كان من أمـر الطاغية منصور؟

من المؤكّـد أنّ الخليفة الجديد لم يلتقِ بمنصور. ولو انّ ذلك حصل، بأي شـكلٍ من الأشكال، لَما خفي. ولـرأينا الخليفة الحازم، العارف بأعماله الوقحة في توهين الإسلام ورموزه وكتابه، يُسارع إلى مَـنْزِع رقبته دون تردُّد. والظاهرُ تخميناً أن الخبيث ما أن عرف أنّه بات للمسلمين خليفةٌ جديد، وأنّـه من غير نمط أشباه الرجال، من (الخلفاء) الذين عرفهم، حتى أدرك أن أيامَ عـزّه الغلط في «**دمشق**» قد انتهت إلى غير رجعة. فسارع إلى جمع أعوانه، وإلى الاستيلاء على مـا تحت يده من أموالٍ كثيرة. حيث فـرّ بنفسه وبهم وبها جنوباً. إلى أن وصلت به الدروب إلى ديرٍ صغيرٍ مُنعزلٍ جنوب صحراء «**سيناء**« **اسمه اليوم «دير القديسة كاترينا»**، فنزله . وفيه قضى ما بقي له من أيام الحياة. وفيه توفي ودُفن.

والظاهرُ أنّه هو الذي جدّد البناء الكبير المُهيب لكنيسة الدير، بل ربما للديـر نفسه، بحيث بات على ما هو عليه اليوم من ضخامـةٍ وفخامة، بما كان تحت يده من أموالٍ منهوبةٍ من أهل «**دمشق**».

سياسة الاستيعاب عند الإمام محمد الباقر عليه السلام
(95 - 114 هـ/732-713 م)

(1)

ثمة ملاحظتان أساسيّتان ينبغي الأخـــذ بهما، ونحن مُقبلون على الحصّة الثمينة من هذا البحث للإمام الباقر، هما:

الأُولـى: أن حضور الإمـام الباقر، بل حضور كلِّ الأئمة عليهم السلام من بعد الإمام زين العابدين عليه السلام، كما سنرى إن شاء الله، بات مختلفاً كلَّ الاختلاف عن نمط حضور الأئمة الثلاثة الأُوَل. وذلك بفضل ما عرفناه من أعمال باهرة لسلفه الإمام زين العابدين في الميدان السياسي. التي نقلت موقعَ الإمام إجمالاً من موقع ردّ الفعل على أعمال وأهواء الآخَرين ومراميهم، فيسعى إلى استيعابها بما يرفع أو يُهوّن من ضررها وأذاها وليس أكثر. في هذا النطاق نضعُ سكوتَ الإمـام علي عليه السلام عن ما جرى يوم السقيفة ونتائجه. وتنازُل الإمـام الحسن عليه السلام عن البيعة وردّهـــا إلى الأمّـــة. وإعلان الإمام الحسين عليه السلام سحبَ اعترافه بالدولة إلى درجة قتالها بما ملك.

أمّا الإمام زين العابدين، فقد رأيناه يوجّـه جهوده إلى الميدان السياسي، ابتغاء بسط الانتظام العامّ في مقابل الفوضى. وإلى إعادة بناء الدولة على

قواعـد جـديـدة بعد انهيارها. ونجح في كل ذلك أيما نجاح. الأمر الذي استمرّ تأثيره الحسن من بعده. ومن ذلـك التأثير أنه بـثّ روحاً جديدةً في نمط حضور الأئمة عليهم السلام الآتين عند أنفسهم وعند الناس، بمَن فيهم أصحاب السُلطة. فباتوا يتمتّعون بحظٍ وافرٍ ملحوظٍ من الإيجابيّة والتلقائيّة بلهَ التقدير.

أضف إلى ذلك أنّه ما من ريبٍ في أنهم، أعني أصحاب السُلطة من البيت المرواني، كانوا وكانت ذاكرتهم متحرّريَن نسّبيّاً من الروح والذّاكرة السفيانيّة الدنيئة التخريبيّة. لأنّ هـذه لم تنسَ يوماً ثأرها عند الإسلام. الذي انتزع منها كل الامتيازات التي كانت تتمتّع بها في المجتمع المكّي. وعَبره في (المجتمع) الأعرابي إجمالاً. وما من ريبٍ في أنّه كان لذلك أثره الملحوظ في نمط العلاقات التي نهضت بين الخلفاء والأئمة. كما أننا نعتقد أنّه في هذا الوسط الإيجابي، بدأ أئمة أهل البيت، خصوصاً الإمامان الباقر والصادق (عليهما السلام)، يأخذون محلّهم العالي حتى اليوم في عقل الإسلام السُّلطوي.

الثانية: أنّ الإمام الباقر عليه السلام عاش وعمل، أثناء السنوات العشرين لإمامته، في ظلّ حالةٍ من القلق الفكروي، ليس الفكري، المُتعمّد والمقصود. الخاضع لآليّاتٍ سياسيّة، رمت إلى قمع الإنسان قمعاً ذاتيّاً. يرمي إلى أن ينتزعَ منه حقّه في آليّة تبادل السلطة ومحاسبتها عند الاقتضاء. ومن هنا فقد عمل الإمام على ترميم الإنسان المسلم فكريّاً، في مقابل الغزو الفكري للشعوب التي اتصلت بالمسلمين، بعد اتصالها به بالفتوحات. فضلاً عن استغلال السياسي لها لِما يناسبه منها.

(2)

ومن ذلك، بل أسوئه، فكرة الجبر. التي بذل معاوية جهوداً كبيرة في

نشرها. مُستعيناً بصنائعه وضّاعي الحديث لحسابه، بما يأول إلى قمع الإنسان قمعاً ذاتيّاً. وهي تذهب إلى أنّ الله هو الفاعلالحقيقي لأعمال البشر خيرها وشرّها. وعليه فما من حقٍّ لأيٍّ كان في نقد السُلطة وإدانتها ولومها. لأنه بذلك يكون في زعمه مُوجهاً انتقاده ضمناً إلى إرادة الله تعالى.

ومنه أيضاً فكرة الإرجاء. التي تقول إن الحكم على أعمال البشر موكولٌ إلى الله وحده. مَرجوّ إليه يوم الحساب. إذن، فعندما يُقدِم إنسانٌ على مُحاسبة حاكمٍ على ما جنته يداه، فهو يعتدي ضمناً على حقٍّ من حقوق الله. وقد يتلقّى العقاب على هذه (الوقاحة).

(3)

هكذا، في ظلّ هذين النمطين من التفكير، يغدو أيُّ حاكم مهما يكُن وتكون كفاءته وصدقه في حصنٍ حصين، آمناً من أن يناله حسابٌ أو عقابٌ مهما فعل أو لم يفعل. والعجيب أنّ هذا النّمط من الفكر ما يزال رائجاً في عصرنا. بل هو من العناصر الفكريّة المعمول بها على أوسع نطاق في الإسلام السُّلطوي.

وقد عبّر عن ذلك بصدق الفقيه السُّلطوي بامتياز ابن تيمية، بأن قال قولته السّائرة: «**إنّ الصبر على الحاكم الجائر من أُصول الملّة**». (لاحظ: «**من أُصول الملّة**» وليس، مثلاً، من أُصول الدين. أي أن الذي لا يذهب مذهبه في هذه المسألة تنقصه عقيدةٌ أساسيّة من عقائد الإسلام الأساسيّة، إلى حدّ الكفر). اللهم عفوك.

هذا، إلى الذين ذهبوا في المقابل إلى رفض القول بذينك المذهبين كلاهما. بأن ذهبوا إلى عكسهما، فقالوا إن الإنسان هو الخالق لأفعاله. فكانوا كمن حاول أن يمتطي ظهر فرس بقفزةٍ قويّةٍ واحدة، فسقط في الجانب الآخَر.إلى المُحكّمة، المُسمّون على لسان خصومهم بـ (الخوارج). فضلاً

عن تيّاراتٍ صغيرة من دهريّة وملاحدة ومُشبّهة ومُعطّلة. قادمةٌ من مختلف المؤثرات والينابيع القريبة والبعيدة.

(4)

إذن فنحن، إذ ندخل باحة الإمام الباقر عليه السلام من إشكاليّات هذا البحث، نكون قد دخلنا نمطاً جديداً من الاستيعاب عند الأئمة. أبرز صفاته أنّه مُتحرّرٌ من الشأن السياسي و بلباله، بفضل أعمال الأئمة الأربعة السابقين طبعاً. فيوجّه جهوده إلى بلبال ما قد وصفناه من أحوالٍ فكريّة. لم تكن قد نشأت في الإسلام نشأةً طبيعيّة صحيّة. وإنّما لأن المسلمين وجدوا أنفسهم، فجأةً ودونما استعداد، قِبال أسئلة وإشكاليّات فكريّة، حملتها شبكةُ علاقاتهم الجديدة بالشعوب الأُخرى وتراثها. فبات من واجب إمام الفترة أن يستوعب هذه الحالة المُعقّدة استيعاباً إيجابيّاً. بأن لا يدعو ويعمل على إغلاق الأبواب في وجهها. بل يُجيب عنها ويعالجها، بما عنده وتحت يده من ثروةٍ فكريّةٍ. تجمع بين العُمق والغنى والأصالة.

إن أوّلَ ما ينبغي لنا الوقوف عليه في هذا الباب من أعمال الإمام الباقر عليه السلام هو من باب التّشريع. المسألة الشّائكة في الإسلام.

ذلك أنّ أهل السُلطة التفتوا مبكّراً إلى ما في الأقوال المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طاقة. يمكن لهم أن يوجّهوها الوُجهةَ التي تناسبهم كتماناً أو نشراً. وكان أوّل من وظّفها توظيفاً احترافيّاً معاوية. إذ استحضر أبا هُريرة السّدوسي إلى «**دمشق**». حيث جعل منه آلةً لتصنيع وإنتاج الحديث، حسب ووفق الطّلب. ثم عبد الملك الذي كرّر سابقة معاوية. فاستحضر شهاب الدين الزُّهري من «**المدينة**» إلى «**دمشق**» أيضاً، ليوكل إليه مثل ما قد سبق لمعاوية. وقد نعى الإمام زين العابدين عليه السلام على الزُّهري أعماله في خدمة عبد الملك في رسالةٍ له معروفة، خاطب فيها الزهريَّ واعظاً مرشداً.

شرحناها وقرأناها قراءةً تاريخيّةً في كتابنا (الحديث النبوي والسُّلطة). إلى أن جاء الفقيه الشجاع أبو حنيفه، الذي أعلن سَـــلْبَ الثقة من كلّ ما سُـمي بـ (الحديث) أو (السُّنّة). لحساب ما سمّاه بـ (القياس).

(5)

في هذا السياق أتى الإمام الباقر بمنهجٍ فقهي جديد. رمى به إلى بيان الطريقة الصّواب في جعل الفقه والفقيه قـادراً على مواكبة الحاجات المتطوّرة للمجتمع. وذلك بوضع قواعد أساسـيّة، ليس على طليعة المجتمع الآهلة، كلٌّ حسب خبرته الخاصة، إلا أن يُفرّعها إلى تشريعاتٍ تفصيليّة. وهذا موضوعٌ شاسعٌ يستحقُّ بحثاً برأسه. ولذلك سنكتفي هنا ببيان أمثلة من القواعد الفقهيّة التي ألفتَ الإمامُ إليها.

1 ـ قاعدة نفي العُسر والحرج في التكاليف. أصلها في التنزيل «**لايُكلفُ الله نفساً إلا وسعها**». «**وما جعل عليكم في الدين من حرج**».

2ـ لا عبرة بالشكّ بعد التجاوز. يعني في الصلاة. منحها صفة القاعدة في قوله: «**إن شكّ بالرّكوع بعدما سجد فليمضِ. وإن شكّ في السجود بعدما قام فليمضِ. كلُّ شيءٍ شكّ فيه ممّا قد تجاوزه ودخل في غيره فليمضِ فيه**».

3 ـ إن الشّرط الفاسد لا يُبطل العقد. ورد التنصيص عليـه في فيما رُوي عنه من روايات.

4ـ عدم ضمان الأمين ما تحت يـده إلا بالتّعـدّي أو التفريط.

جاء ذكـره في جوابٍ للإمام على مَن سأله، فقال: «**ليس عليه غُرم بعد أن كان أميناً**». حيث يُفهم من لحن الجواب ما قـد يعني ضمناً، أن علّة نفي الغرم عن المؤتمَـن هي أنّه أمين، وليس فضوليّـاً أو مُتطفّلاً. ولولا ذلك للزمه الغُـرمُ حتماً.

والحقيقةُ أنّ هذه النصوص وأمثالها الكثيرة ذات قيمة تاريخيّة جليلة، حينما يُعملها الفقيه، المُلتزم بالمنهج التفريعي. ذلك من حيث أنّها تؤسّس للمنهج البديع الذي سيكون موضع اهتمامٍ خاصٍّ للأئمة التالين عليهم السلام من بعده.وذلك في المقولة الشهيرة لغير إمامٍ منهم:«**إنّما علينا أن نؤصّلَ لكم الأُصول. وعليكم أن تُفرّعوا**». وهو منهجٌ سابقٌ على منهج الاجتهاد ـ وبطليه عندنا الأسكافي وابن الجُنيد.

والجدير بالذكر أنّ دور الإمام الباقر عليه السلام في تأسيس فقهٍ جديد من وجهة نظرٍ منهجيّة، مقابل الفقه السُلطوي، كان محلّ فهمٍ وتقديرٍ من الناس أثناء فترة إمامته الطويلة وبعـــدها.

نقرأُ ذلك في تقريرٍ شهير. لانعرف صاحبه بالضّبط. لكنّه بلحن خطابه يدلُّ على أنّه كان من أهل البصيرة والمعرفة. قال:

«**كان الشيعةُ قبل أبي جعفر لا يعرفون مناســك حجّهــم وصلاتهم. حتى كان أبو جعفر، ففتح لهم. وبيّن لهم مناسك حجّهم وصلاتهم. حتى صار الناس يحتاجون إليهم، بعد أن كانوا يحتاجون إلى الناس**».

(6)

في باب العقيدة والكلام، عملَ الإمامُ على بيان المخرج الصحيح من مأزقي الجبر والتفويض. وذلك في كلامٍ وجّهه إلى أحد كبار المُعتزلة القائلين بالتفويض. حيث خاطبه فقـــال: »... وإياك أن تقول بالتفويض. فإنّ الله عزّوجلّ لم يُفوّض الأمر إلى خلقه وهناً منه وضعفاً. ولا أجبرهم على معاصيه ظلماً».

والذي نظنه أنّ هذه العبارة المُبتكرَة هي أوّلُ مداخلةٍ من نوعها في إشكاليّة السلوك البشري. الأمرُ الذي يضعها في موقعٍ تأسيسي من تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام.

ثم أننا نلاحظ أن هذه البادرة الفذّة، بما تملكه من أصالة وقوة، قد مضت تنمو وتتفاعل. بحيث أنتجت في النطاق الأول المقولة الشهيرة «**لا جبر ولا تفويض ولكن أمرٌ بين أمرين**» التي ستصبح شعار الشيعة الإماميّة حتى اليوم. ثم أنها أنتجت بتفاعلها، بعد زُهاء قرنين من الزمان، عند أبي الحسن الأشعري (ت:324هـ / 936م)فكرة (الكسب). التي ستصبح شعار الأشاعرة من المسلمين.

والحقيقةُ أنّ هذه الفكرة البديعة ماهي إلا تفصيلٌ وتطبيقٌ بمعنىً لمقولة (الأمر بين الأمرين). تماماً في مقابل فكرة الجبر، التي فُرضت من قبل على العقل الإسلامي فرضاً، لغرضٍ سياسي، عرفناه وبيّنّاه فيما فات قبل قليل.

أمّا فكرة الكسب فإنّها وصفت عمل الإنسان بأنّه كسبٌ له أو عليه. أي أنّه بالتالي هو المسؤول عنه مسؤليّةً كاملة. وقد يكونُ مُحاسَباً عليه في الدنيا كما في الآخرة.

(7)

في باب وُجوه ومناهج التعامل مع وبالنّص القرآني، نذكر أنّ الإمام الباقر عليه السلام هو رائد ما جدّ من بعد من منهج ووجوه وقواعد دقيقة، وموضع تسالُم إجمالاً، للقواعد الصحيحة للتعامل مع نصوص الكتاب. وبيان المعاني الدقيقة لِما أشكل من كلماته.

من قبله لم تكن التقاليد المنهجية للتعامل مع النّصّ القرآني قد نضجت بعد. ولم تكن الكتب المعنيّة ببيان معانيه تحت عنوان (التفسير) قد صُنّفت. فكان هو أوّل مَن اعتنى اعتناءً خاصاً بذلك.

ومن الغني عن البيان أن هذا الاعتناء منه يندرج في سياق سعيه إلى تأصيل العمل الفكري العالق من حوله. وتحريره من بعض المؤثرات الأجنبيّة

الطارئة. أي أنّه في مقابل حالة ما قد سمّيناه في مطلع هذه الدراسة«**القلق الفكروي**»، أي الذي ميدانه الفكر، وإن يكُن بنفسه ليس فكراً. بل قد يكون عملاً سياسيّاً مثلا.

والمُتتبّع لنصوص هذا الباب عند الإمام يرى أن ذلك قد تمّ على يده بنحوين اثنين.

وهو المُسمّى في لغة المُصنفين بـ (التفسير).

الثاني: التأكيد على وجهٍ من وُجوه كلمةٍ أو جملةٍ قرآنيّةٍ بعينها في الاستعمال اليومي، بوصفها مصداقاً من مصاديق معناها. صادف أن يكون هو بالذات موضع الاهتمام. فيُطبّق المعنى تطبيقاً على الأمر الذي أشكل بالفعل. وبذلك يتجاوز مجرّدَ الفهم اللغوي للمعنى باتجاه الاستفادة من المفاد العملي للنصّ.

هذا النّهج هو ما يُسمّى بـ (الجري). والكلمة مُقتبسَةٌ من مقولة «**القرآن يجري كما يجري الليل والنهار**» أي أنّ آياته تأخذ معنىً عملانيّاً واحداً مع تغيّر الأحوال. لكنّ اسمه الرّائج اليوم هو (التفسير التطبيقي). لأن صاحبه اختار أن يُطبّقَه على واقعةٍ بعينها. وعند غير مصنّف: «**التفسير الموضوعي**». والكلُّ واحد. وميزته بالقياس إلى التفسير اللفظي، أنه يترك معنى الكلمة القرآنيّة مفتوحاً على كلّ مايُمكن أن يجدّ من تطبيقاتٍ مناسبة في الحاضر وفي المستقبل.

(8)

والذي لاحظناه كثيراً أثناء قرآتنا في كتب القرآنيات. ما كان منها من باب التفسير، وما كان منها مبنيّاً على الجري أو يعتمد مبدأ التطبيق، تنقلُ كثيراً جداً كلمات الإمام الباقر عليه السلام من البابيَن كلاهما. أي من باب التفسير ومن باب

التطبيق. لكننا لاحظنا أيضاً أنّ المُتقدّمة زمنيّاً منها، وبالخصوص (التفسيران) المنسوبان إلى القُمّي والعيّاشي، تهتمّان بنصوص الجري/ التطبيق. أمّا المتأخّرة منها: (التبيان) للطوسي، (مجمع البيان) للطبرسي، (الميزان) للطباطبائي، فهي أكثر اهتماماً بالتفسير بأنواعه. والعلّة في ذلك، فيما نظنّ، أن التفسير التطبيقي يتطلّب ثقافةً واسعةً وخبرات مُتنوّعة ومواكبةً ذكيّةً لِما قد يجـدُّ من شؤونٍ وشجون الناس، كيما يتخذ المصنف الحاذق منها، ما قد يُزاوجه بنصٍّ قرآني، وبذلك يمنحه أهميّةً خاصّةً وحافزاً إضافيّا للإمتثال.

هنا أتذكّر وأذكّـــر بالعالم الجليل، ومَن هو منّـا بمنزلـــة الأُستاذ الشيخ محمد جواد مُغنيّة رحمـــــه الله، في تفسيره للقرآن (الكشّاف).

حيث أودع كتابه هــذا لقطاتٍ بارعةً من التفسير التطبيقي. تدلُّ على ما اتصف به، رحمه الله، من حسّ اجتماعي عميق، ومن ذكاء مُرهف، في فهم أبعادٍ إضافيّة مُعاصرة لمضمون وأُطروحة بعض النصوص القرآنيّة.

من ذلك، مثلاً، أنّه حينما عرضَ للآية: (وأنفقوا ممّا رزقناكم ولاتُلقوا بأيديكم إلى التهلكة). طبّقها تطبيقاً على حالة امتناع أو فشل بعض الأنظمة العربيّة الغنيّة الحاكمة، في إنفاق الأموال الطائلة التي تدخل خزائنها على شؤونها الدفاعيّة أو الصناعيّة.... الخ.. بل تَـرْكها تذهب هدراً على الملذّات والتّرف الفارغ. الأمر الذي سيوءدّي بها حتماً إلى «**التهلكة**»، أي إلى الإهلاك الذّاتي.

(9)

هنا أُلاحظ من خبرتي الشخصيّة بهذا المثال. أنّ أكثر الذين اهتمّوا بتفسير الآية تفسيراً لفظيّاً، من كبار المفسّرين المعروفين، رأيناهم يحــارون في إدراك العلاقة الخفيّة بين إنفاق الأموال في محلّها، وبين عــدم الإلقاء للنفس في الهلاك.

وها نحن ننقلُ نماذج من كلا المنهجين، وكيف تعامل الإمام الباقر مع النّصّ في الحاليَن. فنورد النّصّ القرآني، ثم نُعقّب بكلام الإمام عليه السلام عليه:

من (التفسير):

«**ولم يُصروا على ما فعلوا وهم يعلمون**». الإصرار هو أن يُذنبَ المُذنب فلا يستغفر ولا ينوي التوبة.

«**وإذ أوحيتُ إلى الحواريين**». أوحيتُ: ألهمتُ.

«**إنّ الذين يشترون بعهد الله وأوليائهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم**». الخَلاق: النصيب، يعني من الجنّة.

«**قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لِما خلقتُ بيدي**». يدي: قوّتي.

«**مالكم لا ترجون لله وقارا**». الوقار: العظمة.

«**أءِنّا لمردودون في الحافرة**». الحافرة: البعث والخلق الجديد. وهذا ليس معناها اللغوي.

«**نسوا الله فنسيهم**». «**نسيهم: تركهم**».

«**ومَن يحلُل عليه غضبي فقد هوى**». «**غضبي: عقابي**».

وما هذه الكلمات إلا نماذج لمساهمة الإمام عليه السلام في شرح معاني كلمات من القرآن، ذات خصوصيّة تُميّزها عن المعنى الأصلي في اللغة.

(10)

ومن (التطبيق) / (الجري):

«**وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً**». «**الميثاق« هو الأخذُ على الزوج حالَ العقد**

من إمساك بمعروف أو تسريحٍ بإحسان».

«**ولا تتبعوا خطوات الشيطان**». طبّقها الإمام في واقعة على حلف اليمين بغير الله.

«**وإنّي لغفّارٌ لمَن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى**». «**اهتدى**« **يعنى تطبيقاً إلى «ولايتنا أهلَ البيت».**

«**فاسألوا أهلَ الذكر إن كنتم لا تعلمون**». «**أهل الذكر**«: **اهل القرآن**».

«**ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أُولي الأمر منكم**«: «**نحن الأئمة أولوا الأمر**».

ومن الواضح أنّ هذه كلّها ليست تفسيراً نهائيّاً، بل هي تطبيق عملي. يمكن أن يتقبّل تطبيقاً آخر على حالة مختلفة، بالدرجة نفسها من حيث الصّدق.

ومن الغني عن البيان للقارئ الحصيف أنّ الإمام عليه السلام في أقواله من القسم الثاني، إنما يُطبّق معاني الكلمات التي يُسأل عنها بما يُناسب المقام. بحيث لا يمنع ما اختاره لِما في بيانه من مصلحة. من بين تطبيقاتٍ أُخرى مناسبة، مستفادة من وقائع أُخرى مختلفة، من أن يجد غيره تطبيقاً مختلفا في التفاصيل.

(11)

فهذه إجمالاً مُجرّد أمثالٍ انتخبناها وسُقناها على سبيل بيان الدّور التأسيسي المُبكّر زمنيّاً للإمام الباقر عليه السلام في منهجَي البحث القرآني كلاهما، وخصوصاً في الثاني منهما. الذي بتنا نعرف جيّداً، وأيضاً يعرفُ القارئ ممّا سُقناه عليه قبل قليل، أنّها قد تنطبق على واقعةٍ بعينها. لكن دون أن يمنع ذلك من انطباقها في موضوعٍ مختلفٍ أو على واقعةٍ أُخرى سواها. ونحن إنما انتخبناها انتخاباً من عددٍ أكبر من أمثالها، مبثوثة في

مختلف كُتُب التفسير والحديث وغيرهما.

ومن الواضح أنّ هـذه الأمثلة، التي لم تقصد الاستيفاء، تدلّ على دوره الرّيادي في هذا الباب. في مقابل الحالة العامة المُلتبسة التي وقفنا عليها قبل قليل.

والحقيقة أنّ ذهني كاتباً، وأنا أُعــدُّ هذه العُجالَة المختصرة عن هذا الإمام، لم ينفكّ عن التفكير في مصير المجتمع الأعرابي المُتأسلم حديثاً، لولا عمليّة التأصيل العميقة التي وليها الإمام في البداية وحده. نقول، في البداية على الأقل، لأن المنهج قد جرت متابعته على أيدي الأئمة التالين. وبذلك حصّنه وحصّنوه في وجه التيّارات القوية، التي انهالت عليه من الشعوب التي اتصل بها المجتمع المُتأسلم بالفتوحات. من الهندي والفارسي والسرياني العراقي. وكلّها مجتمعاتٌ تستندُ إلى ذاكرات ثقافيّة غنيّة، وإلى تاريخ حضاري في الغاية من حيث عُمق الجذور. لن يتمكن المجتمع الإسلامي الجديد من الثبات في وجهها. لولا عمليّة التأصيل المُبكّرة للإمام الباقر وغيره.

(12)

في هذا المقام نتمثّل بالنصرانيّة، التي كانت ديانةً توحيديّةً دون ريب. موقعُ السيّد المسيح عليه السلام فيها إنّما هو موقع النبي الذي يُتّبع. لكنّها حين ارتحلت إلى «**أوروبـا**»، بواسطة أحـــد كبـار دُعاتها، واتصلت مباشــرةً بشعوبها الوثنية، ســرعان ما أنتجت ديانةً جديدة. هي التي سُميت المسيحيّة. إشعاراً بالموقع الخاصّ الجديد للسيّد المسيح بوصفه معبوداً فيها. فكأنّ قوامها حالة تسوية. فيها من النصرانيّة المُوحّـدة شيء، وفيها من الوثنيّة شيء: «**الآب والإبن والروح القُدُس**»، «**إلهٌ واحد**»، تتوّجها «**آمين**» بالاثنين معاً.

هنا نقول، إن ما تعرّض له الإسلام المُبكّر، من موقعه البشري الضعيف، بالاتصال النّزق بتلك الكُتل الثقافية دفعــةً واحدة، عرّضه لامتحانٍ لم يكُن مستعدّاً له. وقد رأينا بعض آثاره في مطلع البحث.

ذلك ما أعطى أعمالَ الإمام الباقر عليه السلام قيمتها التاريخيّة في تثبيت الحالة الإسلاميّة، في مقابل سيل الأفكار الغريبة التي انهالت عليه من الشعوب والثقافات التي اتصل بها. وهكذا استوعب تلك الحالة الخطيرة، دون الخروج على القواعد التي عرفناها عند أسلافه لمبدأ الاستيعاب بكل معاني الكلمة.

ومن ذلك أن عبد الملك، عنــدما حاول امبراطورُ الروم أن يبتزّه، بما تحت يده من قُدرةٍ، بوصفه الذي ينفردُ بصكّ العملة الرّائجة في بلاد الإسلام. استشار عبدُ الملك بعضَ من حوله في وسيلة الخروج من هذا المأزق. فأُشيرعليه بالرجوع إلى رأي الإمام. فامتثل لرأيهم دون تردُّد فيما يبــدو. الذي أشار عليه بصكّ العُملة. وهكذا كان. وهكذا اكتسب العالَمُ الإسلامي استقلاله النّقـدي لأوّل مرة. ولولا ذلك لبقي رهينة إرادة وابتزاز عـدوه، كلما جـدّ أمرٌ تختلف عليه مصالح الطرفين.

سياسة الاستيعاب عند الإمام جعفر الصادق عليه السلام
(148-114هـ/765-732م)

(1)

ثمة حقيقةٌ ينبغي ذكرها في مطلع سيرة الإمام، لِما لها من علاقةٍ دلاليّة بنمط حضوره بين الناس. هي أنّ من الثابت أن الإمام الصادق هو الإنسان الوحيد من درجته الذي تُجمع الأمّـــةُ المُسلمة، بكامل فِرقها ومذاهبها وتيّاراتها، دون استثناءٍ نعرفه، على تعظيمه وتجليله.

ثـم ما من ريـبٍ أيضاً في أنّ ذلك التقدير الفـذّ إنّما يرجع إلى أنّ الجميع قـــد استفادوا من حضوره بمعنى أو بآخَـر، بدرجةٍ أو بأُخرى. ذلك لأننا نعرف جيّداً أن الناس لا يهبون محبتهم هذا الحبّ الشامل الفريد لشخصٍ أو لشيءٍ ما مجّاناً. بل مقابل سَبْقٍ من المحبـوب إلى ما يُرضيهـم أو ما ينفعهم جميعاً، أو إلى ما يرفع عنهم ضرراً ماثلاً أو كانوا يخشون حدوثه.

فما الذي عمله الإمام بامتياز، كيما ينالَ تلك الدرجة الرّفيعة عند الناس كافّـة؟

نحن، طبعاً، لن نُحاول الجواب عن السؤال الآن. بل سنطرحه على سبيل الإعـداد الذّهني للقارئ. كيما يكون في الآتي نتيجة من أحـد نتائج الفصل.

لكنّنا ما نشكُّ في أنّ الفضل الأساسي إجمالاً في هذه النتيجة الخارقة، يرجع جزئيّاً إلى الحكمة البالغة التي أدار بها الإمامُ حضورَه الباهر بين الناس. ومن ذلك أنّه اجتنب كلَّ ما من شأنه أن يُخلّ بأمنهم بأن يستفزّ السُلطة، كما فعل غيرُ واحدٍ من الهاشميين. مع أنّها كانت عنده سُلطةً اغتصابيّة غير شرعيّة. وذلك لاعتبارات ذات علاقة بالأولويّات الفعليّة التي سيمنحُها كلّ الإهتمام. في حين أن قضيّة السُلطة يمكن غالباً التعايش معها مؤقتاً دون صعوبة، بما ليس يودي بالإخلال بالأمن العامّ للناس، الذي نعرف أنّ الإمام، بل الأئمة إجمالاً، قد أولوه أقصى الاهتمام.

(2)

ومن ذلك، مثلاً، موقفه السّكوني السّاكت من ثورة وقتل عمّه زيد وأصحابه. وهم الذين كانوا من أُصول مذهبهم، إن صحّ أنّهم أصحاب مذهب، أنّ من شَرْط الإمام أن يخرجَ على السُّلطة الفعليّة الظالمة بالسيف. هكذا على نحو الإطلاق. حتى من دون الأخذ بعين الاعتبار أبسط الإعتبارات العسكريّة التكتيكيّة، التي قد تكون غير خفيّة، ويجب حُسبانها قبل قرار شنّ الحرب.كما كان من وعظ الإمام لواصل بن عطاء، كبير المعتزلة يومذاك،الذين كان فصيلهم على مثل مذهب الزّيديّة في الخروج بالسيف: «**ياواصل أتيتَ بأمرٍ تُفرّقُ به الكلمة**».

كذلك كان موقفه من ثورة محمد المُلقّب بـ(النّفس الزّكيّة). الذي أعلن الخروج تحت عنوانٍ كاذب. هو أنّه هو نفسه المهدي الموعود، الذي وعد به النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين، وأمرَهم سلفاً باتباعه، ليملأها عدلاً كما مُلئت ظلماً وجورا. وطبعاً أنكر عليه الإمامُ هذا الموقع المَزعوم إنكاراً شديدا.

ومن الغني عن البيان للقارئ اللبيب، الذي رافقنا فيما فات، أنّ ما هو

بمنزلة الأساس من سياسة الأئمّـــة إجمالاً، أولويّة الأُمــّة بما هي أُمّة. وأولويّـــة الدولة بما هي دولـــة. أي أنّه بالنتيجة فإنّ الخروج لوجه الخروج سيُصيب بالسّوء ذينك الثابتيَن، بالإضافة إلى أمن وطيب عيش الناس. وذلك هو مبدأهم الأساسي في الشأن السياسي، الذي حكم موقفَ الإمام وغيره من الأئمة.

بالمُقابل تابع نهج أبيه المؤسِّـس في النّطاق الفكري.

(3)

ولقد كُتب الكثير على أعمال الإمام الصادق عليه السلام الجمّة المُتقدّمة في الدراسات كافّة، القرآنيّة والفقهيّة والفلسفة وعلم الكلام والأخلاق والسياسة. من ضمنها وبالضرورة تصدّيه الحازم لصنوف الانحراف الفكروي،التي كانت تعجُّ بها «**الكوفة**» في ذلك الأوان. وأخطرها على الإطلاق ظاهرة الغُلوّ، بوصفها أحد مظاهر الموءثّرات الثقافية السّيّئة القادمة من الخارج، على قاعدة الاتصال بالفتح. ممّا بسطنا الكلام عليها في الفصل السّابق. وهي، أعني ظاهرة الغلوّ، تستحقُّ بذاتها وبأسبابها دراسةً برأسها.

وأعمال الإمام في تلك الميادين تُشكّلُ بمجموعها عالَماً فكريّاً مُتكاملاً. يقتضي بحوثاً جمّةً تحت مختلَف العناوين.

لكن، بالإضافة إلى صفة المُتابعة، فإننا نلاحظ أنّ من أعمال الإمام الصادق عليه السلام ما هو من باب الرّيادة غير المسبوقة. وذلك في أمرين اثنين، سنكتفي هنا بالإشارة إليهما إشارةً، لأننا كنّا قد أشبعناهما بحثاً في غير كتابٍ من مؤلفاتنا.

الأول: تأسيس مركزٍ علميّ جديدٍ متقدّم في مدينة «**قُم**». بحيث أتى

متمتّعاً بالاستقلال التامّ في أعماله ومناهجه. وذلك بأن عمل على أن يجعل من تلك البقعة البعيدة الفقيرة حاضرةً علميّةً نشيطة. غدت بفضله وحده أكبرَ وأغنى حاضرةٍ علميّةٍ في تاريخ الإسلام. ما تزال، وستبقى إن شاء الله تعالى، عاملةً. (لطفاً انظر كتابنا (الإمامة والأئمة / الفصل المُخصّص للإمام الصادق).

الثاني: تأسيس ورعاية نظامٍ سياسي اجتماعيّ سرّي بموازاة نظام الدولة، وإن يكُن ليس ضدّه. رمى إلى تحرير العمل السياسي والاجتماعي الحقيقي من بؤس وغُربة الأُسلوب السُّلطوي، الذي يحصر اهتمامه بشؤون الدولة، بوصفها سُلطة، بحاجةٍ دائمة إلى حراسة عينٍ لا تنام. وفي المقابل عندنا إنشاءِ نظامٍ سرّيّ، ذي صفةٍ رعويّةٍ للناس. ما لبث أن بات بعد قليل ما يُسمّى اليوم الدولة العميقة، بكلّ ما للكلمة من معنى، بموازاة الدولة الفعليّة. لها أجهزتها البشريّة العاملة بصمت. طبعاً من دون القوّة المُسلّحة. انظر كتابنا (التاريخ السّرّي للإمامة).

ومن الأبواب العلنيّة لهذا التنظيم ظاهرة الوكلاء، الذين نعرف أنّهم كانوا مُنتشرين في منطقةٍ شاسعة. تمتد من «**مصر إلى بلدان آسية الوسطى**» (ما وراء النهر). وبموازاته شرع في بناء نظام بريدٍ مُتقدّم، ابتدعه ونسّقه ليكون بخدمة أوليائه من المؤمنين أينما كانوا، ووكلائِه المُمثّلين الشخصيين له بينهم. كان ذلك النظام من الضّبط وسعة الانتشار فيما بعد أنّه كان في وسع أي شخصٍ من المؤمنين، في تلك الرقعة الواسعة، أن يُوسّطَ أحدَ أولئك الوكلاء عند الإمام في شأنٍ من الشؤون. كما كان من حيث الحيويّة بحيث كان المؤمن في «**سمرقند**» أو في «**فسطاط مصر**» يتوقّع أن يتلقّى جواب رسالته للإمام في «**العراق**» أثناء مدة شهرٍ تقريباً.

والحقيقة أنّ هؤلاء (الوكلاء) غدوا أشبه بالجزء الطافي من الجبل التنظيمي السّرّي الكبير على صفحات التاريخ المكتوب. في حين أنّ الجزء

الأكبر من الجبل، أي الأعمال الكثيرة التي كان على الوكـــلاء أن يؤدّوها بالإشـراف التّـامّ للإمام، وتنفيذاً لأوامره في خدمة الناس، كانت تتمّ تحت ستارٍ عميقٍ من السّرّيّة التامّـة التي لم تُخترَق من السلطة إطلاقاً.

لكن، وبما أنّنا في هذه الدّراسة نسعى إلى بيـان نهـــج الأئمـــة عليهم السلام في استيعاب مختلف صنوف المشكلات، ذات الصفة السياسيّة والفكريّة استيعاباً. مع الحرص الشديد على أن لا تستفزّ أحداً، وخصوصاً أرباب السُّلطة، فإننا الآن، بعـد كلّ ذلك البيان، لـــم نعُـــد بحاجة إلى أكثر من هذه الإشـارة، لبيان الصفة الاستيعابيّة الكاملة والجليّة في كلّ الأعمال البارعة والمُبتكرَة للإمـام الصادق عليه السلام، في كافّة الميادين السياسيّة والتنظيميّة والفكريّة. التي بـات القارئ على معرفـةٍ جيـّـدةٍ بأكثرها أهميّـةً، وبأنّهـــــا تعمـلُ دائماً على النمط الإيجابي من الأشياء والأعمال. وهذه صفةٌ أساسيّةٌ كنّا قـــد لمسناها في كلّ عملٍ استيعابي لمَـن ســبق من الأئـــمّة عليهم السلام. لا ريب في أنّها كانت وراء ما قد تمتّع به الإمام الصادق من تقديرٍ عامّ.

(4)

في خواتيم الباب لابُـدّ لنا من الوقوف الوقفةَ المُناسبة على أكثر معالم سيرة الإمام الصادق إثارةً للعجب والإعجاب. ألا وهو دوره الغامض في محاولة تأسيس علم الكيمياء في «**الكوفة**» على المنهج التجريبي، كما هو اليوم. الأمر الذي يبدو لنا الآن، كما للباحث في تاريخ العلوم إجمالاً، محاولةً جـدّيّةً وجديدة كلّ الجِـدّة، لتأسيس علمٍ جديدٍ في الإسلام. يُحرّره من الخُرافة. ويكون له الأثر الإيجابي على فهم الإنسان لعالَـمه.

من المعلوم الثابت أنّ الإمام عمل على ذلك عبر علاقته علاقةَ أُستاذٍ بتلميـذه النجيب الشهير جابر بن حيّان الأزدي الكوفي (201ـ100هـ

/ 815ـ721م). الذي هو بالتأكيد رائد علم الكيمياء التجريبيّة في تاريخ العلوم في الدنيا.

ذلك أنّ من الثابت أنّ جابر هو أوّل من طبّق المنهج التجريبـي على دراسة الظاهرة الكيميائيّة. وأن ذلك قد تمّ تحت التوجيه والرعاية التامّة والعلنيّة لأستاذه الإمام. الأمر الذي ظلّ التلميذُ يؤكّدُ عليه مراراً وتكراراً في مختلف مصنفاته العديدة بقوله:«**قال لي سيّدي**« «**قال لي سيّدي**»، يعني به الإمام الصادق بالتأكيـد. الأمـرُ الذي يُفهم منـه، أنّ الإمـام كـان يـولـي نشرَ هذا العلم الجديد أهمّيّةً خاصّة، عبرَ عنايته الشخصيّة بتلقينه لتلميذه، كاملَ العناية والرعاية.

لكنّنا نجـدُ أنّ الوسط الكوفي لم يتلقّ، من أسـف، العملَ الرّائدَ بما يستحق من اهتمام. بدليل أننا لانجـدُ شـخصاً واحداً تتلمذ لجابر من أهل «**الكوفة**» في موضوع اختصاصه. مع أنّه عاش فيها بعد أستاذه مدة ثلاثٍ وخمسين سنة عـدّاً.

ومن ذلك فهمنا أنّ الأمر كان غريباً على العقل العربي العامّ فلم يستوعبه. وربما للسبب نفسه لسنا نجـدُ للأمر ذكراً فيما وصلنا من كلام الإمام. فالمرءُ لا يُحبُّ أن يذكرَ ويُذكّرَ حيث خابت سهامه. وحيث خاب استيعابه للوضع الذي كان عليه جمهوره. لكن ذلك ليس يثنينا عن الإشادة بشرف الوثبة.

(5)

يبقى سؤالٌ أخيرٌ لابُـدّ منه، هو:

من أين وأنّى للإمام أن يأتى بذلك المنهج التّجريبـي، عن غير سابقة مُماثلة أو شبيهة في العالم الإسلامي يومذاك؟

نقول في الجواب إنّـه، خلافاً للكثيرين ممّن قالوا إنه إلهامٌ ربّانيٌّ صِـرْف، فإنّنـا نرى أنّـه هو منه عملٌ بشريٌّ عبقريّ، بكل ما للكلمة من معنى.

وهل من المُستغرَب على الذي كان من بُعد نظره وقوّة وثبات تصميمه، أنّه هو الذي كان وراء أُعجوبة إنشاء ورعاية حاضرةٍ علميّةٍ عاملةٍ نشيطةٍ في بلد يباب، بحيث ما لبثت أن غدت أكبرَ مركزٍ علميّ في تاريخ الإسلام، أن يلتفت إلى أنّ الخيمياء اليونانيّة، الرّامية إلى تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، هي مُجرّد خُرافةٍ لفظيّة ليس لها أي معنى عملي. وأنّ الملاحظة المُباشرة لا بدّ منها ولا غنى عنها لفهم تفاعل المواد كما نراها. الذي وُلد على يده. وسيكون في المستقبل موضوع علم الكيمياء الحقيقي.

ثم هل ذلك من المُستغرب من الذي أنشأ وقاد ونظّم دولةً عميقةً تحت الستار، بكامل عناصرها ومؤسساتها، عدا القوّةَ المُسلّحة. لأن مشروعه البنيوي لم يكن يرمي إلى الاستيلاء على السُّلطة، بل غايته بناء تنظيمٍ متقدّمٍ بكافة عناصره ومؤسساته، بموازاة الدولة الرّسميّة ومؤسّساتها الفاشلة، وبالاختلاف التّامّ عن مشروعها، الذي لم يكُن يزيدُ على القبض على السُّلطة بأي وسيلة. كان من قوّة ما بناه الإمام و صلابة تركيبه، أنه عاش و مضى في العمل من بعده مدّة قرنٍ من الزّمان. أي حتى نهاية فترة الحضور العلني للأئمّة عليهم السلام حوالى السنة 260 هجريّة.

امرؤٌ على هذا المستوى الرّفيع من القدرة على الابتداع وبُعد النظر بكل المعاني، ليس بحاجةٍ إلى الإلهام الرّبّاني، كيما يُصلحَ مسارَ علمٍ إنسانيّ مهمّ، من مستوى الخرافة الواضح، إلى مستوى البحث العلمي المُنتج.

بل إنّ مَن يقرأ بعض ما لقّنه الإمامُ تلميذَه النجيب من تجارب كيميائيّة. وسجّلها التلميذُ في بعض ما كتب، بحيث وصل إلينا. لَيفهمُ بوضوح أنّه ثمرةُ ونتيجةُ تجربةٍ عمليّةٍ فعليّةٍ.

الأمرُ الذي قـد يوحي لنا تخميناً، أنّ الإمام كان، حين ينفردُ بنفسه، كان يُجري بعـــضَ التجارب الكيمائيّة. يُلقّنها تلميذَه، فيُسـارع هذا إلى تسجيلها تقديراً منه لقيمتها. وإلا سيكون علينا أن نقول إنّ ما لقّنــه تلميـذه من هـــذا الباب ووصل إلينـــا، هو إنّمـا كان ثمرةَ تخيّـــلات أو إلهام. وذلك خلاف الفرض، و خلاف المنهج الذي كان الإمام و تلميـذه معاً يعملان عليه.

(6)

في ختام هذا الباب، أُلفتُ نظرَ القارئ اللبيب، الذي رافقنا منذ البداية حتى الآن، إلى ملاحظةٍ أرى أنّ الإدلاءَ بها مُفيـدٌ الآن في هذه المرحلة من البحث. إعداداً للقاريء لِما سيأتي من فصوله.

تلك هي أنّ مفهوم الاستيعاب قـــد تطوّر تطوّراً كبيراً جدّاً، أثناء مـــدة القرن ونصف تقريبا التي مرّت حتى الآن. أعني حتى وأثناء فترة إمامة الإمام الصادق عليه السلام. من مستوى التنازل العملي عن الحقّ الشّخصي، في سبيل رعاية أولويّة حـــق الدولة وبالتالي حقّ الأُمّة، عنـد الإمامين علي والحسن عليهما السلام. إلى مستوى حمايتها من الانحراف الفكروي والعبث السياسي ضمناً عند الإمامين الحسين وزين العابدين عليهما السلام. إلى التصدّي لكافة أشكال الغزو الفكري الغريب. التي نشأت من اتصال المسلمين المُبكّر بالمجتمعات الأُخرى وثقافاتها على يد الإمام الباقر عليه السلام. ثم معالجة أزماتٍ حقيقيّة كانت تنال من الجسم الإسلامي وحقوقه. ورعايـة الناس

في شؤونهم التنمويّـــة والثقافية والاجتماعيّة. عند الإمام الصادق عليه السلام. وذلك بتنظيمهم تنظيماً قويّا، مُتعدّد الوجوه والأغراض، غير عدائي، وإن يكُن سرّيّاً. ليستمرّ عاملاً فاعلاً في المستقبل، حتى نهاية فترة الحضور العلني للأئمة عليهم السلام.

سياسة الاستيعاب عند الإمام موسى الكاظم | عليه السلام
(148-183هـ/765-789م

(1)

بوصولنا إلى فترة إمامة الإمام الكاظم الطويلة، كمثل طول إمامة أبيه من قبله. (كلاهما حوالي 34 سنة هجريّة)، نصِلُ إلى المرحلة التي اتجهت فيها الإمامةُ اتجاهاً قويّا إلى الشأن الرّعويّ الشّامل والمباشر لأوليائهم الشيعة حيثما هُم. أي أنّها، بالمنظور السياسي-الاجتماعي، قد اتجهت إلى تكوين (دولة)، أو بالأحرى ما قد يحلُّ محلَّ الدولة في الجانب الرّعوي، دون سُلطة. بل بالاعتماد الكُلّي على التنظيم السّرّي. وبذلك تكون قد عملت على تقديم ما فشلت الدولة القائمة في أدائه نحو الشيعة. خضوعاً منها لذهنيّتها التميزيّة نحوهم. مع محافظة الإمامة على خطّتها الثابتة، القاضية بالامتناع عن المَسّ بالدولة بما هي دولة.

ثمّة تشابهٌ بين سيرة الإمام الكاظم وسيرة جدّه زين العابدين عليه السلام كما عرفناها. كامنةٌ في أنّ سيرة الاثنين الشّعبيّة الباقية تختلف عن سيرته الحقيقيّة. فالكاظم في الشعر السّائر بالفصحى والعامّيّة، هو موضع التّوسُّل والرجاء، لدرجة تخصيصه عند الجمهور الشيعي قديماً وحديثاً بلقب (باب الحوائج). وذلك، فيما نظن، تأثّراً بالجانب المأساوي من سيرة الاثنين كليهما.

من شبه المؤكّد أن السبب فيما هو رائجٌ من سيرة الكاظم عند الجمهور، ليس التجاهل المقصود لأعماله الرّعويّة، وإن تكن بحاجةٍ ماسّة إلى المزيد من البيان بالبحث. بل هو أنّ الشّطر الذي عرفه ولمسه الناسُ من سيرته، هو أنّه قد قضى شطراً كبيراً من حياته قيد السجون. لكنّ الحقيقة أنّه كان دائماً، حتى وهو في السجن، لم ينفكّ أبداً عن الاهتمام التّامّ بتسيير وقيادة العمل المُنظّم في سبيل شيعته. وسيأتي لهذه الملاحظة مزيد بيان، إن شاء الله تعالى.

(2)

الحقيقة أنّ النهج الذي عمل عليه الإمام الكاظم عليه السلام، لم يكُن إلا متابعةَ العمل على نهج أبيه من قبله. الفارق هو في أنّ حجم التنظيم السّرّي، الذي أنشأه و قاده الأب، كان صغيراً نسبيّاً في الحجم والانتشار. بحيث كان من الممكن إخفاؤه باعتماد السّريّة. فلا ينـدُّ عنه ما قد يستفزّ أجهزة السُلطة. ويدعوها إلى العمل القمعي في المقابل.

أمّا الآن، بعد أن نما التنظيم، وانتشر العاملون فيه والمُنتفعون به بمختلف درجاتهم في الأقطار، فقد بات إخفاء النظام أشبه بمحاولةٍ مستحيلة لإخفاء جبل. إن يكُن من الممكن الاستخفاء بأعمال رجال التنظيم وإداريه ومن لفّ لفّهم، باعتماد السّريّة المُحكَمَة، فإن من شبه المُستحيل إخفاء آثاره كلّها، خصوصاً الآثار الاجتماعية منها.

إنّا، وإن كُنّا لانعرفُ ما يكفي عن طرائق وكيف وعلى مَ بالتّحديد كان التنظيم السّرّي الشيعي يعمل، بقيادة الإمام الكاظم عليه السلام. بسبب طبيعة العمل السّرّيّة الصّارمة. فإننا نعرف أنه في عهده وعلى يده، تحقّقت نهائياً ثلاثة إنجازاتٍ كبرى لشيعته. باتت الآن مكاسب رئيسة ثابتة ونهائيّة لهم.

الانجاز الأوّل: نشر وإدارة وتطوير نظام اتصالات (بريد). يُغطّي منطقةً واسعة، مابين «**مصر**» إلى «**آسية الوسط**» / «**ماوراء النهر**». بحيث بات من الممكن لأي مؤمن أن يُحرّرَ رسالةً لإمامه. يودعها أحد وكلائه من درجة (مُكاتب)، أي الذي من حقّه وبإمكانه مُكاتبة الإمام مباشرةً. ليتلقّى الجواب عنها من الإمام بعد المدّة التي يقتضيها بُعدُ المُرسِل عن المقرَ الفعلي للإمام.

والذي نظنّه بقوّة، أنّ هذا النظام كان أقوى وأوثق نظام بريد في المنطقة. والوحيد المُتاح للعموم حين اللزوم. لأن كل الأنظمة الأُخرى الرّسميّة كانت سرّيّة، محصورة في خدمة أمن الدولة فقط. عملها أن تأتيها بالأخبار ذات الصفة الأمنيّة. أي ما نُسمّيه اليوم: المخابرات.

وثمّة هنا تفصيلات كثيرة وطريفة جداً، ذات علاقة بنظام البريد العجيب هذا. بسطنا الكلام عليها في كتابنا (الإمامة والأئمة). فليرجع إليه من يرغب بمعرفتها. وأنا أُحبّبُ ذلك إلى القارئ لِما فيها من طرافةٍ وذكاء. فضلاً عن الوقوف على المستوى الرفيع لأسلافنا الكرام في العمل.

الإنجاز الثاني: نظامٌ ماليٌّ مُتحرّكٌ. رأسماله الهبات والهدايا التي يقدّمها أولياءُ الإمام لصرفها حيث يقتضي بإشرافه. عماد النظام جيشٌ من الصيارفة المُحترفين. الذين من عملهم الأساسي ضبط العُملة من دنانير ذهب ودراهم فضّة. وكشف الزّائف أو المغشوش منها. وتحريك الأموال بأوامر دفع (سفاتج، أي شيكّات، كما نقول اليوم). إلى جانب بعض رجال الأعمال المخلصين. الذين كانوا يلون نقل أموال التنظيم سرّاً في خدمة التنظيم، تحت غطاء أعمالهم الصيرفيّة أو التجاريّة. وذلك يُفسّر لنا كثرة الصيارفة بين أصحاب بعض الأئمة عليهم السلام، ابتداءً من فترة البحث. بالإضافة إلى بعض رجال الأعمال، الذين كانوا يلون نقل الأموال ضمن موادّ عملهم. ومنهم المُسمّى محمد القطّان. ولقبه يدلُّ على مهنته. الذي

كان يلي نقل الأموال سـرّاً، بإخفائها في لفائف أو حقائب القطن. والظاهر أنّ عمله الذّكي بهذا النحو قد استمرّ طيلة حياته دون مشكلة. وإلا لذُكر أنه، مثلاً، كُشف وعوقب.

ومنهم رصيفه المُلقّب بالسّمّان. الذي كان يلي نقل الأموال في جِـرار السّمن. والظاهر أنّه هو أيضاً ثابر على عمله بأمان.

ونحن نفهم من ذكر هذين الرجلين في الكُتُب، أنّه يدلُّ على أنّ أمرهما كان معروفاً بين الخواصّ أو بعضهم. ومع ذلك فقد نجيا من مراقبة أجهزة الدولة. ولم يصِل إليها خبرهما. الأمر الذي يدلُّ دلالةً قويّة على التّضامُن الشعبي الكامن وراء التنظيم وهو يعمل. وربما لذلك فإنّنا لم نشهد إلا حالات خيانة نادرة للتنظيم القوي. ذكرنا ما وصل إلى علمنا منها في كتابنا (التاريخ السّرّي للإمامة).

من المعلوم أنّ النظام المالي كان قـد بـدأه وأسّسه الإمام الصادق عليه السلام، على ما بيّنّاه فيما فات من الكتاب. بيـــدَ أنّ هذه الحركة كبُرت واتسعت على يد ابنه الكاظم. إلى درجة أنّه عند وفاته كان تحت يده عـددٌ من القوّامين الماليين. ما من أحدٍ منهم إلا وعنده للتنظيم المال الكثير. الأمرُ الذي يطرحُ سؤالاً كبيراً:

(3)

من أين كانت تأتي هذه الأموال، وتحت أيّ عنوان ؟

نطرح السؤال مع علمنا بـأنّ الجواب عنه كامنٌ في أعماق التنظيم السّرّي. لكنّنا نعرفُ على نحو الإجمال، أنّ حملَ الأموال إلى الإمام لم يكُن بالأمر النّادر. وقد ورد ذكره كثيراً في عـدّة كُتُب. وما من ريـــبٍ في أنّ هـــذه الحركة الماليّة من جمهور المؤمنين إلى الصندوق المركزي

للتنظيم، كانـــت تتعاظم مع تحسُّن الوضع الاجتماعي ومستوى معيشة المؤمنين، بفضل رعاية التنظيم السّرّي لشـؤونهم. كما أنّ الإمام من جانبه التزم وألـــزم، فيما يخصّ الشأن المالي، بسياسةٍ ذات صفةٍ تنظيميّة، قضت بأن تُسـدّد الأموالُ الواردةُ حصراً إلى القيّم المالي المحلّي أو المركزي. وهذا تدبيرٌ لاشكّ في أنّه من ابتكار الإمام. ولم يكُن مُعتمداً حتى في ماليّة الدولة. التي كان رجالها، من الوُلاةِ إلى الوزير، يتعاملون مع الشأن المالي بصفتهم الشخصيّة.

(4)

الإنجازُ الثالث: تأسيس قاعدة بيانات، محفوظة تحت أقصى السّرّيّة، تضمُّ أسماءَ البارزين من الشيعة، الذين هم موضع الثّقة، في منطقة عمل التنظيم الواسعة.

هذه القاعدة للبيانات كثيراً ما كـان يؤتى على ذكرها في الكُتُب تحت اسم «**الديوان**». ونادراً تحت عنوان «**كتاب أصحاب اليمين**« **أو** «**السَّفَط**».

ممّا لا ريـــب فيه، أنّ البداية المُبكّرة لتأسيـــس هذا «**الديوان**»، كانت موجودةً وفاعلةً بدرجةٍ ما منذ الإمام الصادق عليه السلام (دائماً هو المؤسّس). وكان بيَـــــدِ صاحبه، أوّل شهداء التنظيم، المُعلّى بن خُنيس رحمه الله. حيث سأله والي «**المدينة**»، أثناء استجوابه إياه، عن«**شيعة أبي عبد الله**»، وأمره إياه بأن يكتبهم له. وطبعاً أبى رحمه الله. لكنّه اعترف ضمناً بوجود تلك القيود.

لكنّ الذي يبدو لنا، أنّ هذه القيود لم تكن تضمّ يومذاك إلا أسماء وكلاء الإمام في مناطق غير بعيدة. أي في«**الحجاز**» وما والاه. لعلمنا إجمالاً أنَ عمل التنظيم، وبالتالي ما قد يتصلُ به من قيود تضمُّ فقط أسماء وكلاء الإمام، أي مَـن هم طليعة التنظيم القادم، كان محصوراً يوم ذاك بتلك المنطقة.

بيدَ أنّه من المؤكّد أنّ ذلك «**الديوان**» قد اتسع اتساعاً هائلاً في عهد وعلى يد الإمام الكاظم عليه السلام. بحيث بات يضمّ، حسب الفَرض،كلّ البارزين الموثوقين من الشيعة في«**الحجاز**» و«**العراق**» والمنطقة الفارسيّة. وكان من الشُّمول بحيث بات ورود اسم الشيعيّ فيه أمراً يحرص، حتى بعض كبارهم، على التأكُد من ورود أسمائهم فيه. لِما في ذلك من شهادةٍ ضمنيّةٍ باعتباره من الرجال الشيعة ذوي الاعتبار عند الإمام والتنظيم إجمالاً.

(5)

من المؤكّد أنّ أجهزة السُلطة كانت على علم إجمالاً بوجود ذلك «**الديوان**». وأنّها سعت سعياً حثيثاً إلى الحصول على نسخةٍ منه بنحوٍ أو بآخَر. لأنّها تكشفُ لها كافة أسرار التنظيم السّرّي. وتمنحها كلّ ما تهفو إليه، من مُراقبة ومُلاحقة وتعقّب رجاله.

خصوصاً بعد أن انتشر ونما، وامتدّت وجوهُ نشاطه السياسي والاجتماعي والإعلامي في الاقطار. بل غدا ما نُسمّيه اليوم «**الدولة العميقة**». التي تعمل بموازاة الدولة الرسميّة وبغير سياستها. واحياناً أفضل منها بكثير.

في سياق ذلك الوضع البالغ الحَرَج انفجرت حالة التّساكُن الظاهريّة بين الشيعة في «**بغداد**» وبين أجهزة الدولة الأمنيّة. التي كانت تضيق ذرعاً بارتفاع شأن رجال التنظيم القويّة والنشيطة في العاصمة. لتحلّ محلّها حالةُ صدامٍ علنيّ بين الاثنين.

هل معنى ذلك أن الشيعة، بقيادة إمامهم الكاظم عليه السلام، قد تخلّوا إذ ذاك عن سياسة الاستيعاب، لأوّل مرّة في تاريخهم عموماً؟

نقول في الجواب: كلا ! ليس بالضرورة. لأن أولئك الشيعة لم يكونوا في موقع اعتداء، بأيّ معنى من المعاني. وسعيهم إلى تنظيم أنفسهم

اجتماعيّاً وماليّاً هو من جملة حقوقهم الطبيعيّـــة. وليـــس بالضّرورة على حساب حقٍّ من حقوق غيرهم، إلا من منظورٍ استئثاري. حتى لو كان ذلك سبباً لانزعاج السُلطة. ومن ثَـــمّ تحريك أجهزتها باتجاه قمع قادة التنظيم. كما سيحصل بالفعل.

(6)

تركّزت أوائلُ حركات السُلطة القمعيّة على أحد أهمّ رجال التنظيم المحلّيين آنـذاك. أو، كما نقول اليوم، كـوادره. هو محمد بن أبي عُمير (ت:217ه/ 832م). ثم امتدّت لتنال من شخص الإمام نفسه.

كان ابنُ أبي عُمير أوّلَ شخصيّةٍ شيعيّةٍ برُزت في المجتمع البغدادي. أي أنّه اخترق النظام الاجتماعي الصّارم السّائد في «**بغداد**»، الذي كان يضعُ شيعتها في قاع المجتمع. الأمر الذي يدلُّ على كفاءةٍ عالية للرجل. وطبعاً على أن الشيعة فيها قد بدأوا يحصدون نتائج تنظيمهم السّرّي البارع.

والحقيقة أنّ ابن أبي عُمير جمع في شخصه محاسنَ الصفات. كان فقيهاً عالماً مصنفاً. ذا تتبُّعٍ وإحاطة، فضلاً عن ورعٍ وعبادة. كما كان تاجراً على شيءٍ من اليسار.

والذي يبدو أنّ الخليفة هرون الرشيد (193ـ170 هـ/ 786ـ808م) ما أن تسنّم منصبَ الخلافة، حتى بدأ فوراً العمل على تدمير قواعد التنظيم. الأمر الذي كان يعرف أنّه لا يمكن أن يتمّ إلا بالحصول على ما في (الديوان) من معلوماتٍ بالتنظيم ورجاله. فافترض بصدق أنّ ابن أبي عُمير، بما له من موقعٍ عالٍ بين الشيعة في «**بغداد**»، وضمناً بالتنظيم وأسراره، على علمٍ تامٍّ بـ (الديوان)، وبما حواه من أسرار. فعمل على إغرائه وشراء ذمته. بأن عرض عليه منصب قاضي القُضاة، أعلى سُلطة قضائيّة في الدولة. مقابل إطلاعه على ما في (الديوان) بنحوٍ ما. لكن ابن أبي عُمير، بل كل الشيعة

في «**بغداد**» يومذاك إجمالاً، فهموا الخديعة بحـــذافيرها. و قـــد سجّل النجاشي ذلـــــك بصريح العبارة. حيث قال في كتابه المطبوع تحت إسم (رجال النجاشي)، تعليقاً على واقعـــة العَرْض المُغري: «**لا ليلي القضاء. بل ليدُلّ على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر**». وهذا نصٌّ نادرٌ جـدّاً في بابه. وطبعاً رفض الرجلُ المنصب. معتذراً بأنّه ليس من شأنه. فسكت عنه هرون وتركه مؤقّتاً لشأنه. طبعاً دون أن يتخلّى عن العمل ضـــدّ التنظيم بأي وسيلة من الوسائل الكثيرة التي تحت يـــده.

(7)

على الأثر لجأ الخليفةُ إلى خطّةٍ بديلةٍ. رأى أنّها ستكون كافيةً لوضع التنظيم في حالة شللٍ كامل. وذلك بقطعه عن رأسه، أي عن شخص الإمام، بإيداعه السجون. وبذلك يغـدو التنظيمُ جسماً كبيراً دون رأس، فيموت بأرخص وسيلة.

بيـــدَ أنّ المشكلة أمام الخليفة الجبّار لم تكُن في نفس الأمر بإيداع الإمام السّجن. بل إلى مَن يُمكن أن يوجّه الأمر بالتنفيذ. من ذا الذي سيُنفّذ أمرَ الخليفة؟ من ذا الذي يجروء على إلقاء القبض على الإمام موسى الكاظم عليه السلام في «**المدينة**»؟ وهل سيسكت التنظيم القوي الواسع الانتشارالذي يقوده على مَن سيلي هذا العمل الوقح، في غياب أيّ مُسوّغ ؟

(8)

الطريفُ العجيبُ، وما هو عن غير سابقةٍ من نوعهـا، أنّ الخليفة الجبّار لم يجـــد حلّاً للمُعضلة إلا بأن يشُـدّ الرحال بنفسه إلى «**المدينة**»، حيث كـــان مقامُ الإمام الدّائم آنذاك. ليلي بنفسه، أو على الأقلّ بحضوره، أمرَ القبض عليه. وســـــط إجراءاتٍ أمنيّة مُشدّدة مناسبة ولا ريب. حـــذراً

من حالة غضبٍ شعبي، أو ما إلى ذلك. ومـــا من ذكـــرٍ لكيفيّـــة حصول ذلك. ما يـدلّ على أن ذلك قد جرى تحت أقصى السّرّيّة. وإلا لذكره الشهود، ولربما وصـــل إلينا.

إمعاناً في السّرّيّة. وخشيةَ حصول ما يُفسد الخطّة على أيدي أولياء الإمام الغاضبين إذ يرون ما يجري. أُخرج الإمامُ من «**المدينة**» في محملٍ مُغطّى، لِما في خروجه علناً من استفزاز الناس. اتجه إلى «**البصرة**». حيث كان ثمة سجنٌ مُهيّأ لـه فيها سبقاً وسلفاً. مع تسيير قبةٍ ثانيةٍ شبيهة بتلك، اتجهت إلى «**الكوفة**». ابتغاء تمويه محبس الإمام، فلا يُدرى أين هو، في «**البصرة**» أم في «**الكوفة**». ثم أنّ هرون نقله بعد مـدّة إلى سجنٍ في «**بغداد**». حيث أمضى الإمامُ مدة أحد عشر سنة. هي كلّ مابقي له من العمر.

من الغني عن البيان، أنّ تلك السلسلة من الإجراءات الفريدة، التي لسنا نعرفُ لها سابقةً ولا لاحقةً، إنّما اعتُمدت للضرورة ذات الصفة الحصريّة في الأُسلوب. وإلا لماذا يلجأ هرون إلى الشخوص بنفسه إلى «**المدينة**»، للقبض على الإمام بنفسه، لو كان من الممكن أن يوكل الأمر إلى الآلاف ممّن هم طوع إشارته!

(9)

هاتيك الإجراءات تنطوي على شهادةٍ ضمنيّةٍ بأمريَن.

ما اكتسبه التنظيم الشيعي على يـد الإمام الكاظم عليه السلام من ســطوةٍ وفعلٍ وقوّة. لم يكُن حتى لخليفةٍ من حجم هرون أن يتجاهلها. على الرغم من ضيقه الشديد بها. كما أنّه لم يكن يستطيع أن يواجهها بالوسائل العادية الكثيرة التي تحـــت يديه. بل ليس من المُستبعد أن يكون قـــد خشي مغبّـــة هياج شـــعبي كبير ردّاً على بادرة القبض على الإمام، يحـولُ دون ذلك. الأمرُ الذي إن حصل سيكون طعنةً نجلاء لهيبة الدولة.

عجز الدولة، مع كلّ مَن تملك من مُصانعين لها من الأمنيين ذوي الكفاءات، وما تحت يدها من أدوات الترغيب والترهيب، عجزها عن مواجهة التنظيم في ساحته الفكريّة والاجتماعية، التي بذل الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام من قبل ما قد عرفناه من جهودهم المبارَكة في سبيل تأسيسها وبنائها وتنقيتها.

من المعلوم إجمالاً أنّ وضع الإمام، طوال أحد عشر السنة من السنوات الأخيرة لحياته قيد السّجن، لم يكن لها من التأثير السيّء على التنظيم، ما كانت السُلطة، بشخص هرون وفريق عمله، أن تتوقّعه وترجوه، بسبب انقطاع الصّلة بين الرأس الإمام وأوليائه الجسد، مثلما يحدث عادةً في هذا النمط من التنظيمات. حيث تكون سُلطة القرار محصورةً بشخصٍ واحد. خصوصاً من المسؤولين في التنظيم. على الرغم من التدبيرات الكثيرة والدقيقة التي اعتمدتها أجهزة السُلطة، ابتغاء منع حدوث أدنى ضربٍ من ضُروب الإتصال بالإمام في الأثناء.

من ذلك، أنّ المولجين الكثيري العدد، بالنسبة إلى حراسة سجينٍ وحيد، بحراسة الباب الوحيد للسجن، فيما قيل، كانوا لا يُفارقونه لا ليلاً ولا نهاراً. كما كانوا يُستبدلون بغيرهم كلّ خمسة أيام بمجموعةٍ كاملةٍ أُخرى، جُدُداً بمعنى أنها ليست تعرف أحداً من أفراداً سابقتها. خشية تهاون أولئك في المُراقبة نتيجة الرُّوتين اليومي. أو شرائهم من قِبَل رجال التنظيم. بما تحت أيديهم من شبكة علاقات واسعة وأموالٍ جزيلة.

(10)

ومع ذلك فقد كانت الرسائل تترى من الإمام وإليه، وكأنّما بكامل التلقائيّة. حاملةً منه توجيهاته لرجاله. وحاملةً منهم ما يجب أن يكون هو على كامل الاطلاع عليه.

بل إنّـه ربما كان قــد يخرج أحياناً ليلاً عند الاقتضاء، أي عندما تقتضي إدارة عمل التنظيم حضوره الشخصي، للتّداول في شأنٍ من الشؤون البالغة الأهميّة. ثم يرجع إلى السجن، وكأنّه ربُّ أُسرةٍ يعود إلى بيته من السّهر مع أصدقائه. وطبعاً كان ذلك يتمّ بتدبير الأمر مع الحُرّاس بالثمن الغالي.

وثمة في كتابنا (الإمامة والأئمة/ 105) ذكرٌ لأحداثٍ عديدةٍ من هذا الباب بالتفصيل والمصادر حيث يلزم. وهي أخبارٌ نادرة، في الغاية من الطّرافة والأهميّة.

بهذه الوسائل، وما انطوت عليه من التضحيات الجسام من الإمام العظيم، التي نالت بقسوة من كل ما يحرصُ عليه المــرءُ من مباهج الحياة. وفي مقدّماتها طبعاً الحرّيّة الشخصيّة. التي كان هــو محروما منها.

بهــذه المُتابعَة الدقيقة لشؤون أوليائه في «**العراق**» وفي المنطقة الفارسيّة الشّاسعة، من دون أدنى اكتراث بأعبائها الشخصيّة الكبيرة عليه. وبهذه الوسائل البارعة الدقيقة، أرسى الإمام الكاظم عليه السلام، وهو قيد السّجن، طوال أحد عشرة سنة من الزمان، هي كل ما بقي له من الحياة، أرسى التنظيمَ الشيعي العامل على قواعد سـرّيّة قوية ثابتة. ضمّت الشيعة حيثماوُجدوا في كل تلك الأقطار. وأولت شؤونهم من العناية والمُتابعَة والرعاية، ما لم يكن يتمتّع بمثله أحدٌ من غيرهم. بحيث يُمكن القول، بكامل الصدق، أنّه هو صاحب الفضل التأسيسي في كلّ ماسنقرأه إن شاء الله من أعمال الأئمةالثلاثة الآتين (سلام الله عليهم).

(11)

والقارئ الصّبور ليقعُ أحياناً على أحداثٍ يبدو لنا فيها الإمام أباً عطوفاً، قد يولي اهتمامه إلى درجة أن يرعى بعض الشؤون الصغيرة لأبنائه الأباعد.

وفي البال منها رسالةٌ وجّهها لأحد وكلائه. أورد فيها أنّه قد بلغه، وهو قيد السّجن، نشوبُ نزاعٍ،، بين فلانٍ وفلان من شيعته. ممّا قد يحدث بين شخصين يعرف كلٌّ منهما الآخر معرفةً جيّدة. على أمرٍ غير كبير. ويكلّفه العمل بما يستطيع على حلّ النزاع بينهما. مع الإذن له بالصّرف من المال العام، الذي تحت يده، في هـــذا السبيل عند الاقتضاء. فكأنّه أبٌ يوصل ما انقطع بين ابنين من أبنائه.

(12)

ما يستحقّ منّا كامل الملاحظة والتقدير، أنّ كلّ ذلك العمل، بكامل وجوهه كبيرها وصغيرها، كان يجري بكامل التلقائيّة والبساطة. وكأن أبطاله، بمختلف أحجامهم وأدوارهم، كانوا يعملون بكامل الحريّة والتلقائيّة، ودون ما نعرفه جيّداً من مراقبةٍ حثيثة لأجهزة أمن الدولة السّاهرة. ودون أن يمنح السُلطةَ الحاكمـةَ اليقِظة أي فرصة للقمع والقسوة، في معالجة مشكلاتها اليوميّة مع المؤمنين. وذلك بنفسه إنجـــازٌ مدهش. يستحقّ منّـا أقصى التقدير.

ولذلك نقول بالتالي: إنّ من الغنيّ عن البيان، أنّ مُجمل هذه التدبيرات البارعة، بمختلف وجوهها وأحجامها، هي قمّةٌ من قمم الاستيعاب، الذي قرأناه دائماً في سياسة الأئمة (سلام الله عليهم أجمعين) وجزاهم عنّا و عن أسلافنا الكرام أحسن الجزاء.

سياسة الاستيعاب عند الإمام الرضا عليه السلام
(183-203هـ/789-819)

(1)

أحدُ أقصر الأئمة عُمراً في منصب الإمامة. ومع ذلك فإنّ سيرته حافلـــةٌ بجلائـل الأعمال وتنـوّعهـا. بـل إنّ بعضهـا أعمالٌ وحـالاتٌ فـي ميادين غير مسبوقةٍ مـــن أحدٍ من أسلافه الأئمة.

ثمّـة عنصرٌ بارزٌ ترك أثرَه الواضح على سـيرةِ الإمام. هو أن والـده، ومعه أولياءه طبعاً، نجحوا نجاحاً خارقاً في المحافظة على وتيرة العمل في مختلف الميادين، أثناءَ الأحد عشر سنةٍ التي قضاها الأبُ قيد الحبس. لكنّ ذلك، ومع ذلك، كان فعلَ ضرورة و بمقدارها. لابُـدّ أن التنظيم الكبير قد عانى أثناءها من درجةٍ ما من ضعف الرّقابة والضّبط. وما لا بُـدّ أن يؤدّي إليه ذلك من درجةٍ ما من التّفكُّك. ثم ما قـــد يُنتجه من مُشكلاتٍ وأزمات، ما كانـت لتحـدث في الظروف الطبيعيّة.

أضف إلى ذلك الوفاةَ المُلتبسةَ للإمام الكاظم في السجن. خصوصاً بالنسبة للشيعة في الأماكن البعيـدة. حيث يأخـذ خبر الوفاة مـدّةً طويلة للوصول إليهم. بل إنّ بعض هؤلاء أنكر موته من رأس، بسبب الملابسات الخفيّة للوفاة. بل منهم مَن قال إن الله قد رفعه إليه. أو ليس يدري أحيٌّ هو

أم ميت. وطبعاً أنتج ذلك مجموعةً من المُشكلات. قيل أن بعض الأُمناء على ما تحت أيديهم من أموال قد توسّل بها إلى الاحتفاظ بما تحت أيديهم، بذريعةٍ أو بغيرها.

(2)

المهم أن هذه أوّل مرّة يُعاني تيّارُ الإمامة المنتظم من أزمةٍ بهذه الدرجة من الخُطورة. وما قصّةُ الإمامة المزعومة لكلٍّ من إسماعيل بن جعفر وعبد الله الأفطح إلا عَرَضٌ من جملة أعراض هذه الأزمة. التي، وإن لم تستمرّ طويلاً بفضل المُعالجة الحكيمة للإمام الرضا عليه السلام لها، وأيضاً بفضل معونة المُخلصين من ذوي التجربة القياديّة من قادة التنظيم. لكن لابد أنّها قد تركت أثراً سيئاً، بعضه ما لا يزال حيّاً حتى اليوم.

مما لا ريب فيه أن الخليفة هرون، الذي عاش بعد الإمام عشر سنوات، كان أثناءها بالغ الرّضى لِما آلت إليه الأُمور منذ وفاة الإمام الكاظم. أولاً بوفاته بالذات، بما كان يملك من مقدرةٍ وخبراتٍ قياديّة فذّة.كان لها أحسن الأثر على التنظيم حجماً وأثراً. وثانياً باضطراب أمر ألدّائه الشيعة المُنظّمين في الظرف الذي وصفناه بعد وفاة الإمام.

و ما من شك في أنّ هرون حين أسلم الرّوح، كان في الغاية من الرّضى والغبطة. الأمرُ الذي كان سبباً كافياً بالنسبة إليه لأن لا يكترث إطلاقاً بالإمام التالي الرضا عليه السلام. بحيث أنّنا لا نجدُ أيَّ ذكرٍ للقاءٍ بأي مناسبة تمّ بين الاثنين، أثناء بقية حياة الخليفة البالغة عشر سنوات.

(3)

حسناً، لكنّ السؤال الأوّل، بالنسبة إلينا الآن في هذا البحث، هو ماذا كان الذي يشغل الإمام الرضا في ذلك الوقت أكثرَ مايكون؟

وإلى مَ وجّـه اهتمامَه بالدرجة الأُولى ؟

الجواب ليس سهلاً أبـــداً. خصوصاً وأنّ جزءاً منه يتوجّه إلى النوايا. لكنّنا ما نشكُّ أبداً في أنّ الإمام وجّـهَ أكبر جُهـده في الأثناء إلى ترميم التنظيم السّرّي المُتهالك. بعد ما قد نزل به من كوارث، أثناء الأحـد عشر سنة الماضية التي قضاها والده قيد الحبس. بالإضافة إلى بضع سنواتٍ أُخرى من بعد، لابُـدّ لنا من فرْضها. يستلزمها الإعداد والتحضير للعمل الدقيق الضروري القادم. وبالخصوص في إحياء شبكة العلاقات المُعقّـدَة المُتهالكة بالفعل. بعدما نزل بها من ضُروب النّوازل. وهي التي كانت تشـدُّ عُـرى التنظيم العتيـد.

لكن علينا هنا أن لا ننسى، أنّ هذا العمل على تنظيمٍ ذي طابعٍ ســـرّيٍّ مُحكَـم، إنّما يجري تحت أقصى السّرّيّة. لذلك لاينـــدُّ عنها ما قـــد يُسجّلــه المؤرّخ، ثم يسلك سبيله إلينا، لنستخدمه نحن في تركيب الجواب على أسئلتنا المُلحّة. لذلك فإنّ علينا أن نكون متواضعين في مطالبنا بالجواب على بعض أسئلتنا. ومنها السؤال الذي طرحناه أعلاه.

(4)

لكن هاهنا أمرٌ خفيَ على المؤرخين كافة، خصوصاً مؤرّخي الحالة الثقافيّة في الإسلام، ونشأة الكتاب العربي.

ذلك أنّ هؤلاء يكادون يُجمعون على أن المسلمين لم يجمعوا أو يُصنّفوا ما يكون بين دفّتين، أثناء القرنين الأوّليَن من تاريخهم. بل إن بعضهم، خصوصاً المُتأثّرين بأعمال مَن سُـمّوا بالمستشرقين أو بالمستعربين، قـد بالغوا فقالوا، إن الاهتمام بجمع القرآن والحديث إنّما حصل بـــــدءاً من القرن الثالث. ويبنون على ذلك التشكيكَ في أصالة كل التراث الإسلامي الأساسي من رأس.

(5)

هذا كلامٌ أقلُّ ما يُقال فيه أنّه مبنيٌّ على الجهل بأعمال بعض أصحاب أئمة أهل البيت عليهم السلام. ونحن، نعرف مثلاً أنّ عُبيد الله بن أبي شُعبة الحلبي الكوفي، صاحب الإمام الصادق عليه السلام، هو رائد التصنيف الفقهي في الإسلام. وأنه عرض كتاباً من تصنيفه على الإمام فاستحسنه وقال: «**ليس لهؤلاء في الفقه مثله**».

القصدُ هنا أن نصِلَ إلى الاعتناء بالمُساهمة ذات الامتياز للإمام الرضا في تأسيس حركة التصنيف في الإسلام.

فمن ذلك كتابٌ في الفقه، جُمع من أقواله لبعض تلاميذه. عُرف باسم (الفقه الرّضوي) أو (فقه الرضا). وثانٍ يُشبهه من حيث الموضوع عُرف باسم (صحيفة الرضا). وآخر اسمه (محضُ الإسلام وشرائع الدين). كما نُسب إليه كتابٌ في الطبّ، قيل أنّه صنفه بناءً لطلبٍ من المأمون. المُهمُّ بالنسبة إلينا الآن العناية الخاصّة، ذات الصفة الرّياديّة، التي بذلها الإمام لتأسيس حركة التصنيف في الإسلام. بوصفها جواباً جُزئيّاً على السؤال الذي طرحناه أعلاه.

(6)

ثم أنّ ما يُكملُ هذا الحديث الوقوف على تلاميذه الكثيرين من المُحدّثين البارزين.

فمنهم المُحدّث أحمد بن أبي نصر البزنطي. الذي جمع ما رواه عنه في كتاب. وكذلك إبراهيم بن محمد الأشعري القُمّي، وأخوه الفضل، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القُمّي، شيخ «قم» ووجيهها، والحسن بن محمود السّرّاد، وغيرهم كثيرون جداً.

هذا، كما أخذ عنه جمعٌ غفيرٌ من غير الشيعة. ممّن نجدُ ذكرَهم بالعشرات في كُتُب الحديث والأخبار والتفسير.

فمن هذا وذاك نستطيع أن نُجيبَ على السؤال الذي طرحناه بالقول، إن الإمام الرضا عليه السلام، أثناء الفترة الصّعبة التي ولي فيها الإمامة، قد وجّه اهتمامه إلى أمرين اثنين:

الأول: ترميم التّنظيم الشيعي المُتهالك. وطبعاً نحن لسنا نملك القُدرةَ على معرفة كيف تـمّ له ذلك، بسبب الطابع السّرّي المُحكَم لكلّ ما له علاقة بالتنظيم وشؤونه. وإنما قد نعرفُ العمل إجمالاً بتأثيره.

الثاني: إطلاق نمطٍ جديدٍ من السّعي الثقافي، مبنيٍّ على رعاية التصنيف وأهله. وبهذه الوسيلة أطلق، أو ساهم على الأقل، بتأسيس حركة التصنيف في الإسلام. كما ربّى أو رعى عدداً من أفاضل أهل العلم. وهذا عملٌ ذو صفةٍ تأسيسيّةٍ أيضاً. إن نحن أخذنا بعين الاعتبار تلاميذَهم المُتتابعين.

وقد قُلنا أعلاه ما وصل إليه علمنا من الشأن الثاني. أمّا الأول فهو موكولٌ إلى ما سيأتي إن شاء الله.

(7)

نأتي الآن إلى الإشكاليّة الكُبرى، التي ابتدعها المأمون، بتولية الإمام ولايةَ عهده. بمعنى أنّه سيكون الخليفة من بعده. كما تعني إخراج الخلافة من الأُسرة العبّاسيّة إلى خصومهم البيت العلوي.

فلماذا يفعل المأمون ذلك، وهو الذي قاتل أخاه وقتله في سبيل منصب الخلافة ؟

ثمة تحليلات كثيرة للمعضلة لبعض المؤرخين. تربط بين البادرة وبين

اشتعال سلسلةٍ من الثورات الهاشميّة في «**العراق**« و «**المدينة**« و «**اليمن**». فبناءً على هذه التحليلات، كان أن عمل المأمون بهذه الوسيلة على إرضائهم بهذه البادرة. فكأنّه يقول لهم، ها أنا ذا أُقدّم لكم طوعاً ما تسعون إلى اكتسابه بالسيف.

هذا التحليل قد يبدو بسيطاً ومُقنعاً. لكنّ المُدقّق العارف يكتشف دون صعوبة أنّه واهٍ.

ذلك أنّ الإمام وقومه من العلويين الحسينيين لم يكُن لهم أدنى علاقة بتلك الثّـــورات التي انفرد حسنيّون بإشعالها. بل وقفوا منها موقفاً بارداً، وكأن الأمر لايعني شيئاً بالنسبة إليهم. أي أنّه لو صحّ ذلك التحليل لكان من المأمون عملاً غبيّاً، يرشو مَن ليس له أدنى علاقة بما هو موضوع المعالجة عند الرّاشي. وذلك لا يتناسب إطلاقاً مع ما نعرفه من ذكاء الخليفة الدّاهية. فضلاً عن أنّ تلك الثورات سابقةٌ زمنياً على بادرته بولاية العهد.

(8)

نظن أنّ الذي دعا أولئك المؤرخين إلى تبنّي ذلك التحليل الواهي، هو أنّهم لم يكن لديهم أدنى فكرة عن السبب الحقيقي، الذي يرجع في الحقيقة إلى التنظيم الشيعي السّـرّي. الذي كان لنا شـرفُ كشـــفه، وبيـان تأثيره السياسي والاجتماعي الأساسي في كلّ المنطقة. وذلك في كتابنا (التاريخ السّرّي للإمامة). هو عندنا الذي كان السبب الحقيقي وراء ليس قضية ولايـــة العهـــد فقط. بـــل في سلسلةٍ من الإجراءات الغريبة وغير المسبوقة، التي اتخذها المأمون تباعاً، وكانت ولاية العهـد للإمام ذروتها.

ذلك أنّ المأمون، ما أن دخل «**بغداد**» دخولَ الظافرين، بعد القضاء المُظفّـر على أخيه الأمين، حتى أمر بأن يُجمعَ له وجوهُ الفقهاء وأهلُ العلم من أهلها، وذلك تحت عنوان «**للنّظر في أمر الدين**». وطبعاً كان له ما أراد.

(9)

ما من ذكــرٍ لِما من «**أُمور الدين**» قد جرى التّداول بشأنه بين أعضاء ذلك الجمع المُهيب. لكن ظهر في خاتمته أنّ الخليفة كان يُضمرُ أمراً، لم يلبث أن صرّح به في ختام الجلسة. حيث تناول هو بشخصه الحديثَ في فضل الإمام علي عليه السلام. وفي حقّه الكبير على كلّ مسلم، بمعنى يوم الغدير، وما كان فيه من بيعة للإمام علي بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وبالمقابل اللوم على أبي بكرٍ وعمر لنكثهم البيعة. ثم ثنّى بأن أمر بالنّداء بتحليل المُتعة. وبالأمر بإعادة «**فدك**» إلى ورثتها الشرعيين من العلويين.

* ما معنى كلّ هذا ولماذا ؟

معناه أن الخليفة كان بذلك يقول ضمناً للشيعة: ها أنا قد صرتُ منكم ومعكم، فانصروني !. ويقول للأُسرة المالكة العبّاسيّة الغاضبة: إحذروا. فأنا مستعدٌ لأن أقلبَ في وجهكم ظهر المجنّ،

بل الوضعَ بأكمله على رؤوسكم. أي أنّ الخليفة الضعيف الرأسمال في «**بغداد**»، والمُهـدّد من الأُسرة العباسيّة، التي قتل بالأمس ابنها، ابن السّيّدة زبيدة، يستنصرُ الشيعة على الأسرة المالكة. ويُهـدّد الأسرة بتشيّعه الشخصي، وبكسب الشيعة و (دولتهم) إلى جانبه. ومن الواضح أن ذلك من الغاية من حيث الدهاء.

(10)

هذه الخطّة الدّاهية وصلت إلى أقصاها بالبيعة الصُّوريّة للإمام الرضا عليه السلام بولايــة العهد. بوصفه رأس الشيعة، و بوصفه القيّم المُطلق الصّلاحيّة على تنظيمهم السّرّي القوي. بالإضافة إلى ما قيل من أنّ المأمون أمر بذكره في الخُطبة. وبضرْب الدراهم باسمه. و بالأمر بلبس الأخضر،

شعار العلويين. وفي المُقابل بنـــزْع السّواد شعار العبّاسيين. وإن قيل أن هذه التدبيرات لم تُـــذَع ويُعمل بها إلا في محافظة «**إصفهان**»، لاعتباراتٍ لم تُذكَر. منها، ولا بُـــدّ، الأخـــذ في الحُسبان إمكانيّة الرجوع عنها بعد استنفاد الغرض منها.

ومن الغنيّ عن البيان أنّ كلّ هاتيك المُبادرات العملانيّة والقوليّة، يمكن العود عنها بالسهولة نفسها، بعد أن تؤدّي المطلوب منها. وهكـــذا كان.

(11)

في ختام الفصل أُشيرُ إلى أمرين اثنين، ليس لعلاقتهما بصُلب الموضوع، بعد أن انتهينا من تركيبه. بل لأنهما يُعزّزان السّياق التاريخي التفصيلي، الذي نفترض أننا نجحنا في تركيبه بذهن القارئ.

هذان الأمران هما:

الأول: ما ذكرناه من اهتمام الإمام الرضا عليه السلام اهتماماً خاصّاً بترميم بناء التنظيم السّرّي المُتهالك.

الآن نُلفتُ نظر القارئ إلى أنّ المأمون الدّاهية، حينما ألقى بنفسه في أحضان الشيعة، كان يعرفُ بما فيه الكفاية، أنهم كانـوا قادرين على نُصرته. الأمـــرُ الـــذي يـدلُّ على أنّ الإمام قـــد نجح نجاحاً خارقـــاً في ترميـــم التنظيـــم، أثناء ما يقرب من عقدين من الزمان. ليس فقط لأن المأمون كان يعرفُ ذلك. بل أيضاً و بالضرورة لأنه قـــد نجح سريعاً بالفعل، عن هذا الطريق المُتعرّج، في تثبيت ملكه.

(12)

فيما يخصُّ عملَ الإمام الرضا عليه السلام على ترميم وإدارة التنظيم، بعـد

مـا نزل به، بسبب السجن الطويل لأبيه، ثمة كلماتٌ منسوبةٌ إلى الإمام. يتناقُلها الرُّواةُ لطرافتها، لكن دون الوقـوف عليها و بيـــان مغزاها. قالها عندما وجّه إليه أحدهم كلاماً، فيه معنى المَـنّ عليه بولاية العهـد. فأجابه بالقول:

«كنتُ على حماري في المدينة. وكانت كُتُبي تتطايرُ شـــرقاً وغرباً» التي تقول ضمناً أن ولاية العهد لم تكنْ تعني شيئاً بالنسبة إليه أمراً إضافيّاً على ما هو الأساسي، الذي هو رئاسة التنظيم. وأن عملَه الأساسي هناك كان رعاية شؤون شيعته أينما كانوا. انطلاقاً من موضعه ووضعه المتواضع «على حماري». لكن حِراكَـه منه كان يتمُّ «**شـرقاً وغرباً**».

هذا النّصّ ثمينٌ جـدّاً ونادرٌ جدّاً.

ذلك أنّه يقول هنا بصريح العبارة ما لا يقوله الأئمةُ عادةً على طبيعة وأُسلوب عملهم في أدوات إدارة التنظيم الذي يرأسونه. بل وكأنّه ليس يُبالي بأن يُذيعُ سـرّاً من أسـرار أدوات عمله التنظيمي، رأيناه يُشيرُ من طَـرْف إلى دور البريد الخاص الأساسي «**كُتُبي**» في إدارة التنظيم وتعزيزه. بل اختار أن يُعبّر عن كثافته بـكلمةٍ موحية: «**تتطاير**». وعن سعة انتشاره بـ «**شرقاً وغرباً**». وعن انهماكه هو في ضبْط التنظيم.

(13)

في ختام الفصل لابُـدّ لنا من ان نقول، إنسياقاً مع خطّة الكتاب إجمـالاً، إنّ الإمام الرضا عليه السلام كـان حيث جارى المأمون في مقاصده، إنّما كان ينظرُ إلى المصلحة العُليا للأُمّـة، وإلى استمرار الدولة الإسلاميّة. في ظلّ فترةٍ فتنويّةٍ داخل الأُسرة العبّاسيّة الحاكمة، حملت للدولـة أسوأَ المخاطر. عمل الجميعُ أثناءها على تمزيق أوصالها، تحت مختلف العناوين.

في ذلك الظّرف العسير كان في وسع الإمام، لو شاء، أن يختار غير طريقٍ مختلفٍ للضّلوع فيما هو عالق، باحثاً عن نصيبه من المكاسب، اعتماداً على قوة وسطوة التنظيم الذي يرأسه. ولا يترك أمرَ الاستفادة من سطوته للمأمون وحده، كما حصل بالفعل. لكنّه (سلام الله عليه) آثرَ خيارَ الدولة بما هي دولة. التي كان المأمون الذكي والواسع الثقافة، ولا ريب، الأقدر على رعايتها. مثلما عمل أسلافُ الإمام دائماً.

الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام
(202-220هـ/817-835م)

(1)

تستقر سيرةُ الإمام الجواد زمنياً على القمّة العالية التي تربّعت عليها الإمامةُ، في خواتيم قمّة حضورها البهيّ. بفضل أعمال الأئمة السابقين. وخصوصاً تنظيميّاً بفضل جدّه الإمام الكاظم عليه السلام.

لكنّ مقادير الإمام الجواد إجمالاً رسمتْ لحياته القصيرة في الإمامة مساراً ضيّقاً. بين المسارَين العظيمَين لأبيه من قبله ولابنه من بعده. بحيث أننا لم نجدْ له محلاً، ضمن العمل الثابت ذي الصّفة الاستيعابيّة لبيته. ومن ذلك، سيُلاحظ القارئ اللبيب أنّنا قد أخلينا عنوانَ مايخصّه من الكتاب من عبارة «**السياسة الاستيعابيّة**». ذلك لأنّ مُلابسات حياته القصيرة إماماً، لم تسمح له بأن تكون له سياسةٌ مهما تكُن. إلا في الشهور الأخيرة لحياته.

بيد أن ذلك ليس يعني أن حياته كانت فارغةً. بل أنّها فقط لم تتسع زمنياً لإنجازٍ كبير. بحيث يتسنّى له أن يسِمَ سيرتَه وعصرَه معاً بعمل الخاصّ، شأن كل أسلافه. وإن هو قد حاول ذلك، في أمره وعمله بجباية الخُمس بشروطه من المؤمنين. كما سنقفُ عليه بعد قليل.

(2)

وُلـد في «**المدينة**» سنة 195هـ/ 810م. إبّان السنة الثانيـــــة عشرة من إمامة أبيه الإمام الرضا (ت:202ه/ 819م). إذن، فقد كان في الثامنة يوم توفي أبوه وآلت إليه أعباءُ الإمامة.

ومع صغر سنّه يوم آلـت إليه الإمامة، فإن الأمرَ تـمّ بسهولةٍ ويُسر، بفضل الوضع القوي الذي كانت عليه الإمامة، نتيجة أعمال وجهود الإمام الرضا عليه السلام من قبله. الذي جعل منها أكبر بكثير من إمـــام فرد، بل مؤسّسةً واسعة الانتشار. تُديرها مجموعةٌ كبيرةٌ من ذوي الكفايةً والتجربة الطويلة. بحيث باتت آلةً ضخمةً. تعملُ وفـــق برامـــج مُقـرّرَة، على أيدي رجالٍ من ذوي الخبرة الطويلة في العمل السّرّي. دورُ الإمام فيها أقرب إلى دور المُوجّه والمُراقب حين اللزوم. أي أنّها أقرب ما يكون إلى ما نعرفه من دور الدولة اليوم في مجتمعها.

(3)

مـن الثابت عنـدنا أنّ نظـــام البريـد الخاصّ كـــان، في عهـــد الإمـــام الجواد عليه السلام، يعمل بكامل الكفاءة بخدمة التنظيم. بل بالدرجة الأُولى في خدمة الإمام، في إيصال الرسائل منـه وإليه. إمارةُ ذلك أننـا نجـدُ أنّ أكثـرَ المرويّات عنـه في الكُـتُـب تبـــدأ بـ «**كتـــبَ**» أو بـــ«**كتبتُ**». والمعنيّ دائمـاً الإمـامُ أو أحدُ وُكلائـه، الذين كانـوا منتشرين في البلدان والاقطار. من هؤلاء أيوب بن نوح الكوفي، وكيله فيما يبدو في «**الكوفة**». وعلي بن مهزيار الأهوازي، وكيله في «**الأهواز**». وإبراهيم بن محمد الهمَـداني، في مدينة «**همَـدان**». ومحمد بن حسن الواسطي، في «**واسط**» العراقيّة. وغير هؤلاء في«**قم**» و«**بغداد**» و«**نيسابور**» الخ.

لكنّ ذلك النمط من الحضور للإمام، وإن يكُن نافعاً ولا غنى عنه، على الأقلّ ابتغاء استمرار التواصُل الدّائم له مع أوليائه بمختلف درجاتهم، لكنّه كان على حساب الحضور الشّخصي الضروري له في المجتمع الحجازي العراقي الواسع. ذلك الحضور الذي كان ضعيفاً جدّاً أساساً. بسبب أنّ فترة حضوره الفعليّة بوصفه الإمام، إن حسمنا من عمره الإجمالي سنوات مرحلتَي الطفولة والفُتوّة، بعد وفاة أبيه، لن يبقى منها إلا بضع سنوات، لا يزيدُ عددُها عن عدد أصابع اليد الواحدة.

ومن الغني عن البيان، أنّ مدّةً قصيرةً كهذه، ليست تكفي لبناء شبكة علاقاتٍ اجتماعيّة، تسمحُ لصاحبها باكتساب درجةٍ كالتي يفتقرُ إليها امروءٌ له الحجم التمثيلي الكبير لإمام.

(4)

في ختام هذا السّياق التأريخي، يحسُنُ بنا أن نقِفَ على أبرزِ مُساهمةٍ للإمام الجواد عليه السلام في مفهوم الواجب الشّرعي وحقائق الإيمان عند الشيعي. بحيث أضاف إليه، أي إلى حقائق الامتثال، عنصراً أساسيّاً جديداً. هو لُزوم أن يُسدّدَ المؤمنُ خُمسَ الفاضل من نفقته السّنويّة إلى الإمام، بشخص أحد وكلائه إن وُجد في منطقته. وإلا فليحفظه عنده حتى الوقت المُناسب لإيصاله إلى مَن هو له. وقد صدر الأمرُ أو الخبرُ بذلك قُبيل وفاته بمُدّةٍ قصيرة. وذلك في رسالةٍ منه إلى صاحبه المُقرّب ووكيله في «**الأهواز**» علي بن مهزيار الأهوازي. كان ممّا قاله فيها:

«**إن الذي أوجبتُ في سنتي هذه، سنة عشرين ومئتين، فقط لمعنىً من المعاني. أكرهُ تفسيرَ المعنى كلّه خوفاً من الانتشار (...) فمَن كان عنده شيءٌ من ذلك فليوصله إلى وكيلي. ومن كان نائياً بعيد الشّقّة، فليتعمّد**

لإيصاله ولو بعد حين».

ممّا لاريب فيه، أنّ الإمام حين حـرّر تلك الرسالة وأرسلها من «**بغداد**» إلى وكيله في«**الأهواز**». المنطقة ذات الأهميّة المُتوسّطة، حيث تلتقي فيها الثقافة والمنطقة العربيّة من المشرق، والأُخرى الفارسيّة من الشُّرفة الفارسيّة على مشرقها، فإنّما ليُعملَ بها فوراً. وعليه فقـد سـارع ابنُ مهزيار إلى إذاعتها وتبليغها للناس. ولذلك انتشر نصُّها وصيتُها، بحيث وصل إلينا. وإلا لكان من حقّها الكتمان، مثل كل الرسائل بين الإمام ووُكلائه.

الأهميّة الخاصّة لهذا النّصّ المُبتسَر، أنه يضعُنا تماماً في قلب التفكير المُحرّك للإمام الشّابّ لحظة الكتابة. إنّه يُرينا إيّاه، كما رأي العين، وهو يُهيّئ ويعمل على تطوير نمط قيادته المُستقبلة للتنظيم. وذلك أمرٌ نادرٌ جـدّاً في سِيَر الرجال الكبار من أمثاله. ولو انّ ذلك تـمّ لـه، كما أراد ورمى، لكان تحـوُّلاً تاريخيّاً في مسـار التشيّع.

(5)

من المعلوم للقارئ، الذي رافقنا في هذا البحث، أنّ الأئمّة عليهم السلام، منذ الصادق عليه السلام علـى الأقـلّ، كانـت لهـم مواردهم الماليّـــة، كما كانت لهم صناديقهم وأُمناؤهم وصرّافوهم. لكن هذه كانت تعتمـــدُ على الهبات والصدقات والهدايا والوصايا وما إليها. أي أنّهم ليس لديهم موردٌ أو موارد ثابتة، بحيث يُمكن تقديرها، وبحيث يُمكن أن تُبنى عليها ميزانيّة تقديرية للمستقبل.

الإمام الجواد، حينما فرض، «**أوجبتُ**» حسب قوله، بما لديه من سُلطةٍ على الأموال والأنفس، جبايةً عامّةً لا استثناء فيها، على كلّ إنسانٍ ميسورٍ من شيعتهم، بحيث يفيضُ دخلُه السنويّ عن حاجته، كان يستثمر أحـد إنجازات التنظيم في رفع المستوى المعاشي للشيعة في «**العراق**» والمنطقة

الفارسيّة نسبيّاً. بما يعود في النهاية لمصلحة التنظيم وميزانيته نفسه. وبما ليس يُحمّلُ المُكلّفين ما هو فوق طاقتهم منها. لأن مساهمتهم هذه مأخوذةٌ ممّا يفيضُ من دخولهم السنوية عن حاجتهم. وذلك من أبرع وأرأف الخطط ذات الصّفة الاقتصاديّة.

(6)

هـذا، كما أنّ تدبير الجباية نفسه، في نطاقه العملاني، ينطوي على مؤشّرٍ قويّ إلى اليد الحازمة للإمام الفتى، في الإمساك بقيادة التنظيم ومؤسّساته. وعلى الثقة المُطلقة للقاعدة بصواب قراراته. بحيث امتثلوا لها دون تردّد. كما رأينا قبل قليل.

فكأننا، في هذا التدبير الرّائع والذكي، أمام هيئةٍ من الخُبراء العارفين. تقرأُ المشكلةَ القائمةَ القراءةَ الصحيحةَ، كيما تضع لها الحُلولَ المناسبة. التي تأخذُ بعين الاعتبار بالدرجة الأُولى تبعاتها القادمة. فتأخذُ بالصالح النّافع منها حاضراً ومستقبلاً. وتتفادى ما ينبغي تفاديه منها.

(7)

لكنّ الذي حصل أن الإمام الهُمام عليه السلام لم يعِش، و يالأسف، ليرى نتائجَ تدبيره البارع. الذي قُلنا أنه كان من المُتوقّع أن يكون فاتحةً لحالةٍ تاريخيّة جديدة. بالعمل المُتمادي به في الحاضر والمستقبل. إذ توفي فجأةً، بعد مدةٍ قصيرةٍ من إقرار وبداية العمل بجباية الخُمس. لسنا نعرفُ بالتحديد بعدُ بكم. لغياب التأريخات الدقيقة ذات العلاقة بالسؤال. لكنّها بالتأكيد ليست تتجاوز أشهراً معدودات، على أبعد تقدير. لكن تدبيره بقي حيّا من بعده طيلة فترة الحضور العلني للإمامة بالإمامين التاليين. ثم إعادة إحيائه بعد قرون، وإن بنحوٍ مختلف.

على أنّ وفاة الإمام المُفاجئة قد حصلت وهو في شَـــرخ الشباب، ودون ســـببٍ ظاهـر ممّا يمكن أن يكون سبباً للوفاة. الأمرُ الذي يطرحُ على الباحث ســـؤالاً رهيباً:

هل مات الإمامُ تلك الميتة ضحيّةَ بادرته، بعد أن بدأت تظهرُ إمارات نجاحها؟

هل اغتيل اغتيالاً، ابتغاء منع وكبح نظام الجباية لمصلحة (دولة) التنظيم الشيعي السّرّي. الأمـــرُ الـــذي، إن هـــو استمرّ كمـــا هو مرســـوم، لأنتج نظام جباية وصَرْف بموازاة نظام الدولة، وليجعل منه أقرب إلى الدولة الحقيقيّة. بكلّ ما للكلمة من معنى ؟

(8)

من المؤكّـد أن الدولـة كانت تعرفُ من زمان بوجـود نظام جباية شيعيّ عاملٍ بخدمة التنظيم الشيعة. وقد حاولت كبحه بمُختلف الوسائل، دون نتيجـةٍ يؤبَهُ بها. كما رأينا في عهـدَي الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام.

لكنّ الأمرَ الذي نظنُّ أنّه لم يكُن يخطر لرجال الدولة يومذاك ببال، أن يأتي اليوم الـــذي يكون فيه لهـــؤلاء الشيعة المُتكاثرين، والمتسلّقين بسرعة على درجات السُّلّم الاجتماعي، التي كانت قبل قليل مُغلقةً بإحكام في وجوههم، أن يكونَ لهم نظام جبايةٍ وصرْفٍ مستقل خاصٍّ بهم. مع ما قد يتبع ذلك بالضرورة من ميزانيّات ومشاريع.... الخ.

(9)

ومن المعلوم قديماً وحديثاً، أنّ الدولة، بما هي دولة، ترى إلى نظام الجباية والصّرف العامّ حقّاً حصريّاً بها. أي أنّ ايّ عملٍ مُماثل من غيرها

هو اعتداءٌ على حقٍّ من حقوقها الأساسيّة. بموازاة و بقيمة امتلاك القوّة المُسلّحَة. الأمرُ الذي كان يُلزم الإمامَ وأعوانه بشدّةٍ بإبقاء النظام الجديد التابع للتنظيم قيدَ الكتمان. ويُلزم الدولة وأجهزتها بعمل كلّ ما بوسعهم لمنع هذا الغزو الصريح لحرمها المنيع.

لكنّ إعمالَ المشروع الجديد للإمام، كان يقتضي بالمُقابل نشْرَ الأمرِ به بين المؤمنين على أوسع نطاق. وإلا كيف يُمكن لهم أن يمتثلوا الأمرَ العاجلَ لإمامهم؟!

ولذلك فقد شرع الإمام من جانبه في مُخاطبة وكلائه برسائله بنفسه. ربما إشعاراً منه بالأهميّة الاستثنائيّة لموضوع الخطاب.آمراً إياهم بأن يُبلّغوا الناس بالأمر الجديد، وبضرورة مبادرة المُكلّفين منهم فوراً لتسديد الأخماس للوكلاء. وعند التّعذُّر عزلُها. باعتبارها قد باتت ملكاً خالصاً للإمام. إلى أن يتيسّر لهم تسديدها لمَن يلزم، من شخص الإمام أو أحد وكلائه.

(10)

هكذا انتشر الخبرُ بسرعة قياسيّة في كافة الأقطار القصيّة والدّانية، انتشارَ النّار في الهشيم، كما يقولون. الأمرُ الذي رأت فيه الدولةُ بحقّ (حسب وُجهة نظرها طبعاً، بوصفها الحامية للمصالح المُطلقة للسُلطة) تهديداً وجوديّاً حقيقياً لها. خصوصاً وأنّه نظامٌ يتجاوزُ بمسافةٍ طويلةٍ النظامَ العريق للدولة. المبنيّ في أصل الشّرع على الصّدقة (الزّكاة). أي على حركة الإنتاج الزراعي والحيواني أكثر ما يكون، وبمقدارٍ أقلّ إلى جانب الثروة النقديّة.

أمّا نظام الخُمس الجديد، بالنحو الذي أمر به الإمام الجواد عليه السلام، كما وبدأ شيعته العملَ به فوراً فيما يبدو، فهو نظامٌ مُختلف جداً. على

الأقل من حيث أنّـه مفتوحٌ على مُسـتوى معيشةٍ أرفع لطبقةٍ من الناس، ولا يشاركهم لقمة عيشهم. لأنّـه مبنيّ على ما هو أعلى من المستوى الذي يمنحه الإنتاج الزّراعي والحيواني لصاحبه، المتروك للدولة على الفقراء أكثر ما يكون.

في حين أنّ فريضة خُمس فاضل النفقة، اعتمدت على رأسمالٍ بشريّ من ذوي اليسـار، دون أدنى ذكـر لفريضة الزّكاة. ومُذ ذاك، فيما أحسـب، غابت فريضةُ الزّكاة غياباً تامّـاً عن المُمارسة الشيعيّة. وإن ظلّت تُعالَجُ نظريّاً في البحث الفقهي. لمصلحة فريضة خُمس فاضل النفقة وحـدها. التي سيكون تطويرها محلّ الاهتمام في المستقبل، على أيدي كبار الفقهاء، في مدرستي «**الحلّة**« **ثـم** «**النجف**». بحيث وصلت إلى ما هي عليه اليوم.

(11)

إذن فما من غرو، والحالةُ هـذه، في أن ترتفعَ مخاوفُ الدولة من هذا التدبير التنظيمي الجديد إلى الحدود القُصوى. ضرورةَ أنّـــه حين يلجأُ تنظيمٌ قويٌّ إلى برنامجٍ بذلك الحجم والمعنى. مع أنّه يعرفُ جيّداً أنّـه تحت المُراقبة الشديدة. وما سيترتّبُ عليها بالتأكيد من مخاطر. فذلك يعني، على الأقلّ، أنّه قـد أعـدّ للأمر عُـدّته. الأمرُ الذي على الدولة أن تستبق الأُمور بضربةٍ قاضية. فكان أن اغتالت رأس التنظيم ومُبتدع نظامه المالي الجديد.

لذلـك فإننا نُرجّح أنّ السببَ للوفاة المفاجئة والمبكّرة للإمام، ليس إلا الاغتيال بالسُّـم. والكثير من كُتُبنا على مثل هـذا الرّأي. وبعضُها ينسب فعلَ الاغتيال إلى زوجته أُمّ الفضل ابنة المأمون. الأمـرُ الـــذي ما من سـبيلٍ إلى إثباته أو نفيه. لكن ما من ريبٍ في أنّه قد تمّ بأمرٍ من رأس الدولة الخليفةُ المُعتصم.

(12)

على الرغم من تقديرنا الكبير لبادرة الإمام، فإنّنا نسمحُ لنفسنا بأن نتساءل هل كان الإمام يعتقدُ حقّاً بأن تدبيره الثوري كان سيمُرّ برغم أنف الدولة؟

أو هل تغلّبَت همّةُ الشباب عند الإمام الجواد عليه السلام على تروّي ذوي التجاريب السابقة، وما قد تورثه صاحبها من حساباتٍ بعيدة. بحيث اعتقد أو ظنّ أنّه سينجو بمشروعه، الأمرُ الذي يكاد أن يكونَ مستحيلا ؟

نقول في الجواب: الله أعلم. وقد يكون في مُلابسات الأحداث ما لم يتيسّر لنا الاطّلاع عليه.

(13)

يبقى تساؤلٌ لابدّ منه، مُراعاةً لفكرة البحث: أين يكمن الوجه الاستيعابي لمشروع الإمام، ما سوّغ لنا ضمَّ سيرته للكتاب.

الجواب: إنّه في مشروعه نفسه، الذي رأت فيه الدولة اعتداءً صريحاً على صلاحيّةٍ أساسيّة من جملة صلاحيّاتها. لكنّ ذلك فهمٌ ليس وراءه إلا المفهوم الناقص والاستئثاري والإستيلائي في أصل فكرة الدولة.

إن ما عمله أو بدأه الإمام لم يكُن إلا توظيف فُضول أموال الناس فيما يعود إلى الخير العام. وهذا بالتأكيد لا يتعارض مع أي عملٍ من أعمال الدولة. وإن يكن يتجاوزها، ويتجاوز سياستها البائسة بمسافة طويلة. وذلك ممّا يُمكن أن يتزاوج مع مبدأ الاستيعاب.

سياسة الاستيعاب عند الإمام الهادي عليه السلام
(254-220هـ/868-835م)

* (تمهيـــد)

ثمة أمرٌ أو سؤالٌ كنت وددتُ أن أقفَ عنده الوقفة المناسبة، ضمن السّيرة الحافلة التي علّقناها لأبيه الإمام الجواد عليه السلام. لكنّني خشيتُ أنها قد تكونَ من باب تحميل السّياق هناك أكثرَ ممّا يُطيق. وبذلك قد تفتقرُ الصياغةُ إلى صفة المُسايرَة. التي تعني أن فكرَ الكاتب والقارئ يجب أن يسيرا مُترافقيَن معاً باتجاه الهدف المرسوم. ومن المعلوم عند أهل القلم، أنّ هذه جزءُ من المُهمّة الأساسيّة للكاتب. لذلك أجّلتُ السؤال عنها إلى الآن. لكن بعد أن أُمهّدَ له بمعلومةٍ سريعة، لتكون بمثابة الوعاء للسؤال.

المعلومة هي، إنّ عمود السياسة الأساسي الذي سيعملُ عليه الإمامُ الهادي أثناء ولايته القادمة، هو أن يُهيّئ شيعتَه للّحظة التي تنتهي فيها الرعاية المباشرة لشؤون الشيعة من الأئمة عليهم السلام. حيث سيكون عليهم في الآتي القريب أن يُديروا شؤونهم بأنفسهم. الأمرُ الذي سيقتضي تدبيرات ومؤسّسات وإداريين. ممّا ستكون قراءته قراءةً تفصيليّةً محل عنايتنا فيما سيأتي من هذا الفصل.

الآن يأتي السؤال: هل كان من المقاصد الأساسيّة لفريضة الخُمس عند

الإمام الجواد توليد نظامٍ ماليٍّ خاصٍّ بالشيعة، مستقلّ عن (النّظام) الموروث المُتهالك، الذي في قلبه الدولةُ، وإلى حدٍّ ما المُنتفعون من فُتات النظام من صغار الكَسَبَة. وفي قعره جماهير العبيد الغفيرة المساكين، الموكولة إليهم أشقّ الأعمال دون رحمة؟

نقولُ في الجواب: لِـــمَ لا!. بل إنّ هذه هي الطريقةُ الفُضلى لاستيعاب النّظام. بما يمنحهم فرصةً للتّفلُّت من قبضة (النظام) العامل القاسية. يتناسب مع النهج الاستيعابي البديع، الذي عمل عليه جميعُ الأئمة عليهم السلام.

إذن، فلتكُن هذه المُلاحظة مدخلنا إلى القراءة التفصيليّة للسيرة العظيمة للإمام الهُمام علي الهادي عليه السلام.

(1)

نعتقد أنّ سيرة الإمام الهادي تستقرُّ على قاعدتين:

الأُولى: جملة إنجازات الأئمة السابقين. بعد أن باتت مكاسب ثابتة. وبالخصوص منها الإنجاز التاريخي القريب للإمام الجواد عليه السلام، باستيفاء خُمس فاضل النفقة لمصلحة التنظيم الشيعي.

حقٌّ أنّ الدولة قد اغتالت الإمام، كيما تقضي، فيما نُرجّح، على بادرته الباهرة. لكنّ كلّ شيءٍ يدلّ على أن جموع الشيعة سريعاً ما تجاوزوا تأثير الطعنة على قسوتها. وشيئاً فشيئاً بدأت جبايةُ الخُمس تحلُّ محلَّ الوصايا والهبات والهدايا الطّوعيّة، التي كان المؤمنون يهبونها لصندوق التنظيم. بشخص الإمام أو بأحد وكلائه الكثيرين. الذين لم يكُن يخلو من أحدهم أي قطرٍ أو بلدٍ مُعتبَرٍ.

وما يزالُ الخُمس معمولاً به حتى اليوم، وإن يكُن بنحوٍ مختلف بأكثر من معنى. لكن لا ريب في أن أصل الفكرة يرجع إلى بادرة الإمام الجواد. وفي

المقابل ترك فريضة الزكاة للدولة. باعتبارها من مواردها الأساسيّة. ومسّها استفزازٌ صريحٌ لها.

المهمّ أنّه بتلك الوسيلة حصل مُتغيّرٌ أساسيٌّ في أُسلوب العمل التنظيمي للشيعة. سمح لتنظيمهم بأن يكون له ما هو أشبه ما يكون بما نسمّيه اليوم (ميزانيّة) ثابتة، أو قريبة من الثبات. ستلتقي الآن مع العقليّة التّنظيميّة الفذّة للإمام الهادي عليه السلام. وسيكون علينا أن نقرأها قريباً إن شاء الله، فيما سنقرأه من أعماله الباهرة الباقية.

(2)

الثانية: إنّ الإمام كان يُدركُ جيّداً ولا ريب، أن المشروع المَنوط بالأئمة بالتوالي، تحت عنوان إكمال الدين بالتنزيل، وإتمام نعمة النبوّة بالإمامة، كان يقتربُ من النهاية المحتومَة القادمة التي لا بُدّ منها. أي نهاية فترة الحضور العلني للأئمة. التي عملوا عليها حتى الآن بالتوالي مدة قرنين ونيّف (220ـ10هـ/ 853ـ631م). وأنّ من الضروري أن يبدأَ إعدادَ شيعته الآن لليوم المحتوم القادم. حيث سيكون عليهم أن يتدبّروا شؤونهم بأنفسهم. تماماً مثل إنسانٍ قاربَ أن يبلغَ سنَّ الرُّشد، حيث سترتفع عنه وصايةُ وليّه. فبات من مسؤوليّة هذا أن يُهيئه ويُهيء له ما يُعدّه لأعباء هذا اليوم. وذلك عملٌ يعرفُ القارئُ اللبيب أنّ العملَ عليه كان قد بدأ شيئاً فشيئاً على يدي الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام. ثم جرت مُتابعته خطوةً إثرَ خطوة، وإنجازاً إثرَ إنجاز، على أيدي الأئمة المُتتالين. بحيث أنّه، حين رسَت الإمامةُ على الهادي، كان الشيعةُ قد تجاوزوا من زمانٍ طويل موضعَ المهزوم. إثر وفاة نبيهم، وغلبة الرِّدّة السياسيّة. إلى موقع ذي الحضور القويّ فكريّاً وسياسيّاً / تنظيميّاً واجتماعيّاً. ولم يبقَ إلا بعض التدبيرات والإعدادت التفصيليّة، التي سيكون على الإمام العاشر، أن يتدبّرَ أمرَها،

تدبيراً إثـرَ تدبير. وإعـداداً إثـر إعـداد. أثنـاء فترة إمامتـه المُبكّـرة والطويلة.

(3)

هـذه التدبيرات والإعـدادات سـنبدأُ الوقوفَ عليها توّاً.

طبعاً إنّنا حين نتذاكر وظيفةَ الإمام، فإنّ علينا أن نبدأ بسيد التكاليـف: البلاغ. الذي هـو وظيفـة سـيّدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وعملاً. وذلك أمرٌ معلوم (وما على الرسول إلا البلاغ).

لكنّ السؤال هو: كيف كان الإمام يؤدّي هذا الواجب، في الجو العدائي الذي كان يُحيطُ به، خصوصاً في محل إقامته شبه الإلزاميّة في «**سامرا**»، يوم كانت العاصمة الفعليّة للخليفة.

الجواب: بواسطة نظام البريد الأُعجوبة، البارع والشامل الخاصّ بالتنظيم. الـذي تـدلُّ الدلائلُ الجمّـة على أنّـه وصل إلى أقصى كفاءته واتساعه في زمان الإمام وعلى يـده. بحيث أنّه بات في وسع أي شخصٍ من المؤمنين، أن يُسلّم رسالةً منه، مُوجّهة إلى الإمام، إلى وكـيـلٍ من وكـلائـه من درجة «**مُكاتب**». لأنه على صلةٍ مباشرةٍ بالفريق السّرّي الذي يُحرّك البريـد في الذهاب والإياب. وأن يتوقّع أن يصلَه الجواب عنها مُوشّحاً بتوقيع الإمام. بعد المدّة المُناسبة، بالنّظر إلى المسافة التي على الرسالة أن تقطعها ذهاباً وإياباً.

ولعلّ هذا النظام الكبير المُحكَم كان الأعلى مستوى في الكفاءة والاتساع في العالَـم كلّه يومذاك. إلا ما قد يكون لدى الحضارات القديمـة في أقطار الشرق الاقصى. ممّا لا نعرف عنه شيئا.

والكلامُ المبسوط الذي يستحقّه على هذا النّظام، وعلى مراكزه العديدة في مختلف الأقطار والبلدان دانيها وقاصيها، وعلى وظائفه الكثيرة الفعّالَة.

وبالخصوص ما قـد أدّاه بالفعل من نتائج ممتازة جمّة مُتنوّعة على غير صعيد، ممّا لا يزال بعضه عاملاً وموضع الاستفادة حتى اليوم، ـــــــ هذا الكلام يقتضي بحثاً مُسهباً برأسـه. نسألُ المولى سبحانه أن يوفّقنا لأدائه في المستقبل في عملٍ مستقلّ.

(4)

من هنا فإنّ العمل الثاني الذي توجّـه إليه الإمام عليه السلام، ضمن برنامجه الفـذّ على إعداد الشيعة لِما بعد انتهاء حضور الأئمة، ومنه إشـرافهم المُباشـر على شؤون أوليائهم، هذا العمل رمى إلى أمرين اثنين:

حماية القاعـدة المؤمنة من أسباب الضّلال.

الحيلولة دون هَـدر جُهـــدها الفكري في غير النافع.

في رأس الأمرين، ظاهرة الغُلوّ في الأئمة، بنسبة صفات فوق بشريّة إليهم. وهي قد تبـدو غريبةً للخبير. لأنّها غريبةٌ على العقل العربي إجمالاً. لم يعرفوها من قبل في جاهليّةٍ ولا إسلام. فكيف بدأت تظهر في بعض الأوساط الشيعيّة يومذاك؟

ما من شـكٍّ في أنّ عناوينها الجمّة قد تسلّلت عبر الاتصال ببعض الثقافات الأجنبيّة. لكن سؤالنا يدور على الحوافز، التي جعلت هذه العناوين الغريبة تجـــدُ مَن يتبنّاها وينشرها.

والحقيقة أنّنا بالتأمُّـل والرّصـد الدقيق، اكتشفنا أنّها بدأت جـزءً ووجـهاً من حالاتِ فسـاد نبتت داخلَ التنظيم، ممّا قـد لا يخلو منه أي تنظيمٍ عاملٍ واسعٍ، فيه أموالٌ ووجاهة ومواقع وتنافُس عليها، إلى ما هُنالك.

ما هي العلاقة بين ظاهرة الغلوّ المحدودة في هذه المرحلة، وبين ظاهرة الفساد المحدودة أيضاً في المرحلة نفسها؟

الجواب: إنّ بعض مَن لاخلاق لهم من العاملين في التنظيم بدرجةٍ عاديّة، سعوا إلى اختلاق مواقع وهميّة. يزعمون أنّ الإمام، بما له صفةٍ إلهيّةٍ مزعومة، قد خصّهم بها. وأكثرها صفة«**باب**» الوهميّة. التي تعني أنّ الإمام جعله دون سواه الوسيلة بينه وبين سائر الناس. حفاظاً من الإمام على صفته الإلهيّة المزعومة من أن تتلوّث بالاتصال العشوائي بالناس. وكان الإمام كثيراً ما يُحذّر المؤمنين منهم، ويصفهم بما يستحقون.

ومن الآثار الباقية من أعمال الإمام، في مُواجهة ألاعيب هؤلاء الضالين، ما قد نجده في بعض كُتُب الحديث من رسائل، مُوجّهة من إمامٍ إلى المؤمنين، تحذيراً لهم من هؤلاء. وبياناً لمروقهم عن جادّة الصواب.

(5)

الأمرُ الثاني من الأمرين، رمى إلى الحيلولة دون هدر الجُهد الفكري في غير النافع. بل وقد يودي إلى انقسامات سخيفة، تحت عناوين لا جدوى منها.

من تلك العناوين الخلاف الذي دار على إمكان أو عدم إمكان رؤية الناس اللهَ تعالى رأيَ العين يوم القيامة.

ومنها مسألة خلق أو عدم خلق القرآن. وهي تتساءل: هل أنّ القرآن، بوصفه الكلام المُنزَل، مخلوقٌ لله. أوجده بعد أن لم يكُن. أم هو أزليٌّ قديم، كمُنزِله سبحانه؟

والحقيقةُ أنّ أقلّ ما يُقال على هذه الأنماط من النّزاعات المُصطنعَة. التي انقسم عليها نُخبةُ الناس يومذاك، ودار عليها جدلٌ وضجيجٌ كبير، ما ذكرناه منها وما لم نذكره، أنّها كانت عبثاً في عبث. ما من مُقتضٍ لها. وما من أملٍ في أن تصِلَ إلى نتيجة. ومن هنا نهى الإمامُ أولياءَه عن الخوض فيها وفي أمثالها.

(6)

وفي المقابل فإنّه دعا المؤمنين حثيثاً إلى تعزيز شعائر الزّيارة الجماعيّة، وفي مواسم خاصّة معلومة، لضرائح الأئمة عليهم السلام في «**الحجاز**» و«**العراق**» و«**خراسان**». وهو أمرٌ قد يبدو لغير العارف المُتمعّن غير ذي كبير معنى. لكنّ المُتتبّع لِما قد ترتّب عليها من نتائج عظيمة في المستقبل القريب والبعيد، لن يلبث أن يرى بُعدَ نظر الإمام إلى أبعادٍ سحيقة. ليست تخطر ببال أخصب الناس خيالا وأبرعهم حُسبانا.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنّ الإمام افتتح إجراءَته إجمالاً في هذا الشأن في مدينة «**النجف**». إذ جعل طريقَه عليها، في توجّهه أوّلَ مرّة إلى «**سامرّا**»، سنة 234ه/ 866م، بناءً على دعوة المتوكّل إياه. بحيث صادف أو جعل مروره عليها في ذكرى يوم الغدير في 18 ذي الحجّة. فكان منه أن جمع الناس، وتلا عليهم ومعهم نصَّ الزيارة المخصوصة التي أعدّها لهذا اليوم المبارك. وبذلك أسّس حتى اليوم زيارة المرقد المُطهّر في هذه المناسبة، وما على الزّائر أن يتلوه أثناءها.

ونصّ الزيارة الطويل، كما لا نزال نتلوه في المناسبة، غنيٌّ بالمعاني غناءً مدهشاً. حشد فيه الإمامُ مادّةَ مُطالعةٍ شاملة بحقّ جدّه، بوصفه صاحبَ البيعة في ذكرى ذلك يوم الأغرّ.

ثم أنّه، فيما بعد، تابع الحثّ على زيارة المراقد مرقداً مرقداً. مع وضع نصٍّ خاص يُتلوه الزّائر في زيارةٍ كل مرقدٍ مرقدٍ منها. عمدَ فيها إلى تضمينها مُطالعة مُناسبة لسيرة كل إمام: مرقد الإمام الحسين عليه السلام في عدة مناسبات. مرقد الإمام الرضا عليه السلام في «**طوس**». مرقد الإمام الجواد وجدّه الكاظم عليهما السلام في الجانب الغربي من «**بغداد**».

(7)

هذه الخطّة، غير المسبوقة، تطرحُ سؤالاً عن المغزى والفائدة المُتوخّاة من تلك العناية الخاصّة من الإمام بزيارة المراقد الخاصّة بذلك النحـــو. طبعاً من ضمـــن خطّته الأساسيّة لإعداد الشيعة للمستقبل،كما بيّنّاها فيما فات قبل قليل.

الذي يقودُ إليه التأمُّل في هذا الشـأن، أنّه رمى إلى أمرين اثنين. أو إلى أمرٍ واحـدٍ ذي وجهين.

الأمـرُ الأول: توظيف لحظة الزّيارة بما يعود بالنفع المعنوي على المؤمن الزّائر. لجهـة تعـزيـــز علاقته ومعرفته بشـــخص صاحـب المقام. بفضل ما قـد ضمّنه الإمام من معاني تخصّه في نصّ ما يتلوه في شعائر زيارته.

الأمـرُ الثاني: في تلك الفترة المُبكّرة من تاريخ التشيّع، في «**العراق**» والمنطقة الفارسيّة وبلاد «**الشام**»، كان الشيعةُ سُكّانيّاً عبارة عن جُـزُرٍ معزولة. تفتقر بشـدّة إلى التواصل بين بعضها البعض. لأنّها إجمالاً كانت ثمـرة انتشار لهجرات خرجت من «**الكوفة**» الوَلود، الحاضنة الأساسيّة لكلّ الشيعة في العالم. لذلك فقد كان الجسم الشيعي الكبير المُتنامي بأمسّ الحاجة إلى التّواصل والتعارُف. تماماً كما تفعلُ شعيرة الحجّ للإسلام. فجاءت شعائر الزيارات لتؤدي المهمة على أحسن ما يكون. بحيث أنّ مواطن المراقد ما عتّمت، بفضل شعائر الزيارة، أكثر المراكز السكانيّة الشيعيّة حجماً وثباتاً وحيويّةً.

(8)

ممّا لا ريب فيه، أنّ مُـدُناً كبرى، من حجم ومستوى وحضور مدينة «**مشهد**» في «**إيران**»، ومُـدُن «**النجف**» و «**كربلا**» و «**الكاظميّة**» في «**العراق**»، ومدينـــة

«**الرّي**» (طهران اليوم) في «**إيران**»، ما كان لها أن تنشأ ثم تتطوّر إلى ما هي عليه اليوم من حجمٍ وحضور، لولا العامل السُّكّاني المعاشي والاندماجي القوي، الذي بدأته حركةُ الزّائرين الدّائبة دون توقُّف، باتجاه ما فيها من مراقد. وذلك بفضل الرؤية الأُعجوبة الخارقة للإمام الهُمام الهادي عليه السلام.

والكلامُ يصِلُ بنا إلى مجموعةٍ عديدة من المراقد في «**العراق**»، وأكثرها في نواحي «**إيران**». أصحابها ينتسبون إلى فروع السُّلالة المُطهّرة. بما نشأ حولها من بلدان وقُرى تفوق الإحصاء.

(9)

ثم أنه يصِلُ بنا أيضاً إلى زيارة الأربعين لمرقد الإمام الحسين عليه السلام. التي يُقال أن الإمام نفسه هو الذي أسّس أساسها. حيث باتت مناسبة جذّابة. يبلغ عددُ الزائرين بمناسبتها لمرقد سيّد الشهداء فيها ما يزيد على المليونين. قادمين من مختلف الأنحاء، من «**العراق**» وغيره. أي أنها تفوق بهذا الاعتبار عدديّاً موسمَ الحجّ الشّريف.

المهم بالنسبة لبحثنا، أنّ هاتيك الانجازات جميعها تحملُ بصمات وتوقيع الإمام الهادي عليه السلام. رمى منها إجمالاً إلى تعزيز التواصل بين شيعته، باعتباره طريقاً لاحباً للتطوّر الاجتماعي والسياسي، وجزءً من خطته لإعداد أوليائه للمستقبل. وقد نجح فيما رمى إليه منها نجاحاً تاريخيّاً.

وما من شكٍّ إجمالاً بالنتيجة في أن الصورة السُّكّانيّة لـ «**إيران**» و «**العراق**» اليوم، قد تأثّرت بعُمق بما فيهما من مراقد.

الاستيعاب عند الإمام الحسن العسكري عليه السلام
(254-260هـ/868-873م)

(1)

«**العسكري**» نسبةً إلى «**العسكر**». وهو الاسم الأول تاريخياً للمدينة التي عُرفت فيما بعد باسمها السرياني «**سامرّا**». ولا ذكر لسبب تخصيصه، دون سواه من الأئمة، بالنسبة إلى البلد الذي عاش فيه الشّطرَ الأكبر من عمره.

مهما يكُن، فإنّه تسلّم المنصبَ بعد وفاة والده. وطبعاً وبالتّبع قيادةَ التنظيم السّرّي الشيعي القوي، شابّاً في الثانية والعشرين. الأمرُ الذي وهبه وضعاً مُستتبّاً كاملاً تامّاً لا ينقصه شيء ممّا هو من شأنه إماماً. إلى درجة أن الخليفتين الضّعيفين الاثنين، المعتزّ والمهتدي، اللذين تواليا على المنصب مدة إمامته، لم يكُن لهما من الأمر شيءٌ تجاهه، لاحسناً ولا سيّئاً. وربما كان أمامهما أُنموذج قتل المتوكّل، وما قيل صدقاً عن دورٍ للإمام الهادي عليه السلام في تدبير قتله. جزاءً وفاقاً على ما أنزله بالحائر الحسيني من تدميرٍ وإعفاء وحظر زيارته.

ونحن في هذا السّياق نفهم أيضاً الأخبارَ العديدة، التي تدلُّ على أنّ بعض كبار رجال الدولة كان يتعامل مع الإمام علناً بكامل الحفاوة والإجلال والتقدير. الأمر الذي لم يكن يجرؤ أحدهم على مثله من قبل مع غيره من الأئمّة.

بل إنّ الأمرَ وصل، من جانب الإمام، إلى أنّـه كان يؤدّي بعضَ أعماله في قيادة وأعمال التنظيم فيما هو أقـــرب إلى العلـــن.

أو بالأحرى ضمن الحدّ الأدنى الضروري جدّاً من الكتمان. خلافاً لكلّ أسـلافه الأقربين الذين اعتمدوا السّرّية الشديدة. وذلك منه اعتماداً على قوة شيعته. في مقابل الضعف الشديد للدولة العباسية، بأشخاص الخلفاء اللُّعَـب. طبعاً دون التفريط بأمن العاملين معه بمختلف درجاتهم.

(2)

كل ذلك يـدلُّ أيضاً على المكانة العالية التي كان الإمامُ يتمتّع بها، بفضل أعمال وإنجازات أبيه. بل، ربما، وإعداده للمنصب من قِبَل الأب، أثناء مرضه الطويل قبل وفاته المُبكّـرة.

ومع ذلك. مع كلّ تلك التوفيقات والمعونات، التي لا نعرف أنّ إماماً سواه قد تمتّع بمثلها في بـدو أمـره، فإنّ وضع الإمام العسكري، في قيادة وإدارة أُمور الشيعة يوم تسلّم المنصب، كان في الغاية من الدّقّة والمثابرة، بعد أبيه العظيم. شأن كل الذين يأتون إلى منصبٍ كبيرٍ شغر لتوّه بوفاة قائدٍ عظيم.

فماذا كان في وسع شـــابٍ مثله، في موقعه الجديد، أن يفعل. إلا أن يُتابعَ خطّةَ سلفه في رعاية وتدبير شؤون أوليائه، عبر المؤسسات والمرافق القويّة، الحسنة التنظيم الواسعة الانتشار. التي كان الأبُ قد أتمّ وأحسن بناءها مؤسسةً مؤسسة ومرفقاً مرفقا. أثناء فترة إمامته الطويلة.

(3)

قبل البـــدء بمعالجة هذه الإشكاليّة موضوع السؤال، علينا أن نضع القارئ في جـوّ تطوّراتٍ جـدّت على أوضاع الشيعة، يجب ذكرها وأخذها

بعين الاعتبار. ذلك هو ما نعرفه من التّزايُد السُّكّاني للشيعة في المواطن التاريخيّة إجمالاً. خصوصاً في المنطقة الفارسيّة وفي«**العراق**». بل ربما، وإن بنحوٍ أقل، في«**مصر**» و «**اليمن**» و «**الحجاز**». وذلك بفضل المرافق و المؤسسات السّريّة العاملة.التي أضافت إلى جاذبية التشيع الذّاتيّة عامل جذبٍ إضافي. هو الرغبة الطبيعيّة عند البشر بالانتساب إلى جماعةٍ، تمتاز بحُسن التنظيم وبراعة السلوك ووضوح الفكر. في مقابل الفوضى الضاربة أطنابها في الدولة من تُركٍ وغيرهم، وغلبة القسوة، والافتقار الشديد إلى الحقوق الأساسيّة للإنسان.

(4)

كلُّ ذلك، فضلاً عن عامل جذب إضافي هامّ. هو اتساع نشاط وحجم جباية الخُمس. الذي عرفنا تاريخ نشأته فيما فات. ثم أنّها اتسعت واكتسبت صفة الجهاز الاحترافي، في عهد وبفضل الإمام الهادي، بمعونة جهاز الوُكلاء العالَمي والبريد الخاصّ والصّرّافين. بحيث باتت الأموال تتدفّق على الصندوق المركزي للتنظيم الشيعي السّرّي في «**سامرا**». وعلى وُكلاء الإمام في الأقطار. ليجري صرفها، بإشراف وأمر الإمام طبعاً، على مختلف الشؤون عامّةً وخاصّة. بما يعود بالفائدة على الشيعة حيث ما هم.

والحقيقة أن ماقد نقرأه في الأخبار الجمّة،عن مصارف الخُمس على بعض شؤون المؤمنين، لهو من أجمل وأحلى ما قد يقرأه القارئ من أخبار البشر في تعاونهم، وفي الرعاية الحميمة إيّاهم من إمامهم. على بُعد الشقّة أحياناً بين الاثنين.

في هذا السياق، من أخبار ماليّة التنظيم وشؤونها، يبرز اسم شخصٍ عُرف في زمانه بالبراعة في إدارة العمل المالي. هو عثمان بن سعيدالعَمْري،

المُلقّب في الأخبار بـ«**السّمّان**»، بمناسبة أنّه كان يتّجــرُ بالسّمن. لكنّه كان من كبار المُحيطين بالإمام العسكري عليه السلام في «**سامرّا**». وكان الإمام يوكلُ إليه قبض الأموال، التي كانت تُحمَلُ إليه من الأقطار. وكان هو يتخذُ من مهنته غطاءً لنشاطاته ونشاطات الشيعة الماليّـة. في سبيل التّسـديد الآمن لِمـا عليهم من حقوق. وذلك بجعلها في أوعية السّمن. وآخر كان يُلقّب بالقطّان. لأن تجارته كانت بالقُطن. فكان ينقل الأموال التي تحت يده، بجعلها في لفائف القطن. ولا بُـدّ أنّه كان ثمّـة آخــرون كثيرون، يلجأون إلى مختلف الوسائل لنقل الأموال من وإلى صندوق الإمام. منهم جيش الصّرّافين. الذين سنخصّهم بالذكر بعد قليل.

(5)

ومن الأخبار ما يـدلُّ على أنّ بعض أهل البلدان كانوا يجمعون من الأفراد ما هو عليهم من الخُمس. ليحملوها دفعةً واحـدة إلى الصندوق المركزي. حيث يجري تسـديدها إلى مَن يوعـز إليه الإمام من معاونيه.

وقد ورد في أحــد الأخبار، أن جماعة صارت إلى حيث الإمام في «**سامرا**»، تحملُ مائةً وستين صُـرّةً من الذهب والفضة. يبدو أنّها كانت ما في ذمّــة مائة وستين شخصاً من الخُمس. وأنّ جمعاً كبيراً من أهل مدينة «**جرجان**» المعروفة في «**إيران**» قدمــت إلى «**سامرا**»، على بُعــد الشّقّـة، حاملةً إلى الصندوق فيها، مبلغاً كبيراً من الأموال.

بل إنّ منها ما يـدلُّ على أن الإمام كان يتحاشى قبض الأموال بيـده. بل كان دائماً يوعز بتسديدها إلى المسؤول المالي.

والذي يبدو لنا أن الغرض من وراء هذا التدبير، ليس إلا تعـزيـز ذهنيّة التنظيم بوصفه المؤسّـسي. ابتغاء أن يكون ذلك من وسائل تربية وإعــداد المؤمنين لليوم الآتي عن قريب. حيث تغيب الإمامةُ بشخص الإمام. وتبقى المؤسّـســة لتُكمل المسيرة.

(6)

هنا علينا أن نخصّ جموع الصّرّافين بالذكر بشيءٍ من التفصيل. جزاءً وفاقاً لِمـــا كان لهم من دورٍ كبير في تسيير وإدارة الشأن المالي للشيعة في ذلك الأوان.

من حيث المبـدأ، كان الصّراف ومهنته ضرورة في التعامل النقـــدي. لأن العُملة المعدنيّة، من الدينار الذهب والدرهم الفضّة، كانت مُعرّضةً للغشّ بمعادن أخرى، وإلى خسارة كمّيّتها بسبب الاحتكاك بالأيدي والملابس وما إليها.

فكان من الضروري أن يكون من أهل الخبرة مَن يُحـــدّد قيمتها الفعليّة. تلك هي المُهمّة الأساسية للصّرّاف. التي جعلت منه عنصراً أساسيّا في أعمال السوق.

من هنا كانت أسواق «**الكوفة**» و «**سامرا**»، أكبرُ مدينتين في «**العراق**» يومذاك، تعجُّ بالصّرّافين. الذين كان أكثرهم من الشيعة. لأن مهنتهم كانت مبنيّةً على ثقة الناس بالشخص. لأنّ أكثرهم كانوا من أصحاب الأئمّة. بل وكان بعضهم ممّن روى الحديث عنهم. ولقب«**الصّرّاف**» ليس نادراً في كُتُب رجال الحديث عندنا.

من هنا فما من غَروٍ ولا عجبٍ في أن يكون هؤلاء في خدمة التّداوُل السّرّي للأموال الشّرعيّة جبايةً وصرفاً. تحت ستار مهنتهم الضروريّة والدقيقة، وما تقتضيه من ثقةٍ مُطلقَة بهم. كان أصحاب الأئمة يتمتعون بها. وذلك عن طريق مُختلف الوسائل والتقنيّات التي كانوا يُحسنونها. ومن ذلك، بل في رأسه، التحويلات الماليّة المُتداولَة بين الصرّافين بواسطة السّفاتج (جمع: سفتجة، أي ما هو أشبه بالشيكات اليوم. والكلمة فارسيّة). التي تُغنيهم عن تناقُل النقد المعدني الثقيل. وما قـــد ينطوي عليه من مخاطر

دائمة جسيمة. حتى في الأحوال العاديّة. فكيف بأموال مؤسّساتٍ سرّيّة، تعملُ بالخفاء عن الدولة وأجهزتها، التي تُراقب كلَّ صغيرةٍ وكبيرة!

(7)

هذا، إلى غير ذلك من أخبار هذا الباب الكثيرة. التي وقفنا فيها على بعض الطرائق التي كان الإمامُ العسكريّ يسوس بها مختلف شؤون الشيعة، بمُنتهى الذكاء وبُعد النّظر وروح الرّعاية. وكيف كان هؤلاء، من جانبهم، يُقابلونها بما يحسُن ويليق بهم طاعةً وامتثالاً وإجلالاً. ممّا لانجدُ له شبيهاً ولا مثيلاً في ذلك الزمان الوحشي. الذي سقطت فيه الحُرُمات كبيرِها وصغيرِها إلى الدّرَك الأسفل. في ظلّ سيطرة العسكر الأجنبي التركي الشّره الوحشي على كل شيء، بالبطش والقسوة اللتين لا حدود لهما.

(8)

فيما يخصّ الجانب العقلي من حياة الشيعة، إبّان عهد الإمام العسكري عليه السلام، فإننا نجدُ مادةً أوّليّةً خصبةً. ما تزال بكراً، لم نرَ أنّ من باحثينا الكرام مَن عمل على تركيبها، في رؤيةٍ تاريخيّة للفترة. على الرغم من أهميّتها.

هذه المادّة هي عن «**قم**» حصراً. لأنّ أغلب وأهمّ النشاط الفكري الشيعي كان قد انحصر بهذه المدينة قبلُ بمدّةٍ طويلة. والحقيقةُ أنّ «**قم**» وصلت في عهد الإمام العسكري القصير وبرعايته إلى قمّة حضورها الفكري الباهر. قبل أن تنحدرَ عنها بسرعة في الظروف القاسية التالية. بحيث دُمّرت تدميراً. وشُرّد الباقون من مُحدّثيها وعلمائها. وبحيث غدت وغدا مجدُها الأثيل من الغابرين. إلى أن أعاد إحياءها الشيخ عبد الكريم الحائري سنة 1340هـ/ 1921م. وما تزال و ستبقى إن شاء الله.

(9)

على أنّنا لسنا نملك معلوماتٍ وافيةً عن وجوه ووسائل رعاية الإمام لـ «**قم**» ومشروعها الفكري. وذلك للأسباب التالية:

الأول: لأن أعماله الجمّـة في هـذا النّطاق الهامّ، مهما تكن خصوصيّتها به شخصيّاً وبجهوده، هي حلقةٌ صغيرةٌ من سلسلة أعمال أسلافه الطويلة الأصيلة. بحيث أنّ الباحث اليوم ليس يعثرُ على نقطةً فاصلةً، يمكن أن يبـدأ منها إلى قراءة ما قـد يخصّه هو منها بالذات. باستثناء بعض المواطن التي سنقِف عليها بعد قليل.

الثاني: يبـدو أنّ جـزءاً كبيراً وهامّـاً، من تاريخ المدينة الحافل، قـد ضاع في الظروف القاسية التي حاقت بها من بعـده. خصوصاً وأننا نعرف أنّ فترة مواتها قد طالت من بعـد قروناً وقروناً. بحيث أنّ ما يُمكن أن يكون قـد نجا ضاع فيما بعـد بغياب الأشخاص المؤهلين لحفظها. وذلك من نتائج الانهيار الشّـامل للحالة العقليّة للمدينة المنكوبة.

(10)

لكنّنا نلاحظ بكامل الغبطة، أنّ حجم ما قـد وصلنا ذكره من الرسائل، المُتبادَلَـة أُصولُها عبر البريـد الخاص بالتنظيم، كان كبيراً جـدّاً. وهي بين سـؤالٍ من قمّـيّ. وبين الجواب عنه من إمام. سـواءٌ ما كان منه قبلُ بيـن قمّـي ومن سـواه من الأئمة. أو ما كان بين الإمام العسكري وغير أهل «**قم**» من البلـدان. ومن الواضح أن هـذه المعلومات هي من الفوائـد التي لا نهاية لها لأُعجوبـة البريـد الخاص. الذي فاز دائما بأقصى العناية من الأئمة المُتوالين.

تلك الرسائل يجـــدُ المُتتبّعُ نصوصها الكثيرة منثورةً في مجامع الحديث المأثور عن الأئمة (سلام الله عليهم). وهي غالباً تطرحُ على الإمام سؤالاً فقهيّاً ذا صفةٍ نزاعيّة قضائيّة. منشؤها نزاعٌ عالقٌ بالفعل بين مُتخاصمَين من المؤمنين. ومراد السائل الحصول على فتوى لِما هو موضوع النزاع. وعن وجه الحقّ فيه.

كما أنّ منها ما يطرح أسئلةً عن بعض رواة الحديث الغابرين، والعمل بحديثهم قبولاً وردّاً. وهؤلاء غالباً من الذين فشلوا في مواكبــة حركــة الإمامـــة في الماضي، كالفطحيّة والواقفة.

لكنّهم، مع ذلك، كانوا ثُقاة صادقين في روايتهم ما قـــد سمعوه وحدّثوا به عن أئمتهم. ثم رواه الرُّواة عنهم من بعدهم.

ومن الغني عن البيان للقارئ اللبيب، أنّ بيان حكم حديث هؤلاء مهمٌّ جـــداً لدى المُحدّثين القميين. في ظل انهماك «**قم**» الأساسي بنقد وتبويب الحديث.

(11)

في هـــذا السياق من العمل الأساسي بكافّة وجوهه، خصوصاً الوجه ذو العلاقة بأعمال الإمام العسكري، برُز فقيـــهٌ ومحـــدّثٌ جليـــل. تمتّع مكانةٍ عالية فـــي «**قم**» قبل نكبتها.

ذلك هو محمد بن الحسن الصّفّار (ت:290هـ / 902م). الذي عاش عمـــراً طـويلاً بعد الإمـام. وإن نكُـن لا نعـرف أين. لكنه حظي بأعلى الأوصاف في كُتُب الرجال التي صُنّفت من بعـــده. كما اعتُمدت أحاديثه في مجاميع الحديث. بحيث ورد اسمه في أسناد 745 حديثاً في الصحاح بعده. كما صنف ستة عشر كتاباً في موضوعاتٍ خاصّة. ما يـدلُّ دلالةً قويّةً

على ضلوعه فيما عملت عليه«**قم« من نقد وتبويب الحديث. تسهيلاً للإفادة منها.**

الأمرُ المُهم بالنسبة إلينا نحن في هـذا البحـث، أن أغلـب تلـك الأسئلة، المُوجّهـة إلى الإمام، صـدرت عن الشيخ الصّفّار نفسه. وطبعاً فإنّ الأجوبة عنها كانت توُجّه إليه. وبهذه الصّفـة، أي بأنّها من روايـة الشيخ عن الإمـام، ثُبتّت في مجاميع الحديـث الكثيرة، و في بعض كُتُب الفقه، بوصفها أدلّة فقهائتيّة. كما أنّ الذي يُفهم أيضاً من ذلـك بالتّضمُـن، أنّ الشيخ كـان على اتصالٍ تامٍّ شبه دائم بالإمام. عن طريق البريد الخاصّ طبعاً. وعن طريق اللقاءات الشخصيّة الكثيرة. كما أنّ الإمام، من جانبـه، كان على اطلاعٍ تام على أعمال الشيخ. إن لـم نـقُـل أنّها كانت تحظى برعايته.

(12)

وممّـن يُـذكَـرُ من مُحـدّثي «**قم**»، بصفة أنه كان على صلةٍ، وإن لمُـدّةٍ قصيرة بالإمام، سهل بن زياد الأدمي الرّازي. الذي توفي سنة255 هـ/ 869م. أي أنّـه عايش فترة إمامته مـدّةً لا تزيـد عن السنتين. والحسين بن سعيد الأهوازي وأخوه الحسن. وهما من أوسع أهـل زمانهما من الشيعة علماً وتصنيفاً. صنّفـا كُـتُبـاً كثيرة في مختلف الموضوعات. منها ما هو مُتـداوَل حتى اليوم.

ثم أننا نذكرُ أيضاً الحسنَ بن خالد البرقي. مع أنّـنا لسنا نعرفُ ما يُـذكـر من سيرته.

لكننا لا يُمكن أن نتجاهلَ أنّ البرقي، هـذا، يمتازُ بأنّه راوي الكتاب المنسوب إلى الإمام، المعروف حتى اليوم بـاسم غلط هو«**تفسير العسكري**». مع أنّ مادة الكتاب، إن نحن توخّينا الدقّـة في تطبيق الاسم على المُسَـمّى،

ليست من باب التفسير للقرآن في شـــيء. الأمـرُ الذي جعل غير مُصنّفٍ من المعارف ينفي صحّةَ نسبته إلى الإمام.

والذي نذهبُ إليه أن مَن أطلق على صفة «**تفسير**»، وأيضاً الذي نفى صحّةَ نسبته إلى الإمام، كلاهما قـــد جانبه الصّـواب.

(13)

والحقيقة أن الكتاب ليس تفسيراً، بمعنى أنّـه يشرحُ للقارئ معنى الكلمات التي في الآيـة. كما هو شـــأن كُتُب التفسير البياني. التـــي رائـــدها عنـــدنا الشيخُ الطوسي في كتابه السّائر (التبيان في تفسير القرآن).

كلّا، بل هو من باب تطبيق أُطروحة الآية تطبيقاً على واقعٍ قائمٍ بالفعل. بحيث أنّه ليس يُنهي المعنى. بل قـد يأتي آخَـر فيُطبّقها نفسها على أمرٍ واقعٍ آخَر تطبيقاً مقبولاً. بحيث يُمكن أن يكونَ الاثنان على صواب. وذلك هو ما يُســـمّى في نصوصٍ صحيحةٍ بـ «**الجَرْي**». بلحاظ أنّ المعني يتحرّك «**يجري كما يجري الليل والنهار**». وهو عندنا الأكثر أصالةً في نهج الأئمّة.

لكنّ آفة هـــذا النّمط من التأمُل في النّصّ القرآني، أنه آنيّ مُتحرّك. لذلك فإن القارئ لـ «**تفسير العسكري**» أو«**تفسير العيّاشي**»، الذي ســـنقِفُ عنده بعـــد قليل، قـــد لا يخرج منهما بطائل. بسبب تغيّر الأحوال التي كانت موضع تخريج المصنّفَين. لكن فائدته الخفيّة هي تأريخيّة. لكنّ هـذه تقتضي خبرةً واسعة بالموضوع، الذي كان الدّافع إلى تطبيق الآية.

(14)

نذكرُ أيضاً في سياق كبار أصحاب ومُعاصري الإمام العسكري، وأيضاً بمناسبة مناقشة المنهج التطبيقي القرآني، العالمَ والرّائـــدَ الجليل محمد بن

مسعود العيّاشي السّمرقندي (ت. حو: 320هـ / 932م) (؟) الذي عاش وعمل ومات في مدينة «**سمرقند**». وسعى لأن يجعلَ منها حاضرةً علميّة شيعية. لكنّ المشروع فشل من أسف، بسبب ضعف الثّقل السُّكّاني الشيعي في المدينة، فيما يبدو. ولم يبقَ لنا من آثار الرجل سوى كتابه المشهور في التّطبيق القرآني، المشهور باسمٍ غلط هو الآخَر: (تفسير العيّاشي). وهو عندنا أهم نماذج النّهج التطبيقي في التعاطي مع القرآن. الذي بات اليوم مهجوراً من أسف. بعد سيطرة كُتُب النّهج التفسيري، بمُختلف مناهجها وطرائقها.

(15)

خلاصة القول في هذه المناقشة العارضة على البحث للنهج التطبيقي، أنّنا نستبعدُ جدّاً أن يكون الشيخ البرقي قد ابتدع من عند نفسه كتاباً على النّهج التطبيقي للقرآن، ثم نسبه للإمام العسكري عليه السلام. وإلا فإنّ علينا أن نتقبّلَ أنّ هذا العالم الجليل قد كذب على إمام زمانه.

كما أنّنا نستبعدُ بالدرجة نفسها، أن تكون فكرة الكتابين قد خطرت للبرقي والعياشي في زمنين متقاربين، من عند نفسيهما. مع الأخذ بعين الاعتبار في هذه المُزاوجة غياب السّابقة.

إذن فهناك في هذه المُلابسات سببٌ خفيّ، الله أعلم ما كان.

(16)

بالعودة إلى عمود البحث على كبار أصحاب الإمام العسكري من القُمّيين. نختم بذكر المحدّث والفقيه والمُصنّف القُمّي أحمد بن إسحق بن عبد الله بن سعد الأشعري (ت:258هـ/ 873م).الذي يبدو أنّه عاش عمراً طويلا. بحيث صحب وروى عن الإمامين الجواد والهادي عليهما السلام.

(254ـ203هـ / 868ـ817م). ثم كان من الخواصّ بالعسكري. إلى أن مات في زمانه، شـيخاً عالي السّـنّ.

يوصَف أحمدُ هـذا بوصفٍ مُتميّز يتردّدُ في مختلف المصادر. يوصَف فيه بأنّه «**شيخ القُميين ووافدهم إلى الإمام العسكري**». الأمر الذي يُفهم من كلمة «**شيخ**» أن رتبته مُحدّثا في «**قم**»، التي كانت يومذاك تعجُّ بأهل الحديث من مُختلف المراتب، كانت رُتبة «**شيخ**» باصطلاح أهـل الحديـث. التي تعني أنه ممّن يؤخَـذُ عنه.

أمّا «**وافدهم إلى الإمام العسكري**» فهي تُشير إلى نمط العلاقة الخاصّة التي نهضت بين القُمّيين والإمام، بحيث احتاجوا إلى موفَدٍ خاص، يجبُ، أو يحسُن على الأقلّ، أن يكون من أهل العلم. كيما يحمل أسئلتهم إلى الإمام، ثـم يعود بالأجوبة عنها. فكان أن نهض الشيخُ، ابنُ البيت الأشعري العريق، بالمهمة، رائحاً وغادياً. على بُعـد الشّقّة وعُلـوّ سـن الشيخ الهُمام.

ومن الواضح للعارف،أنّ ذلك النّمط من العلاقة الدّائمة غير مسبوق في أنماط علاقة «**سامرا**» بالأئمة السابقين.

ثم كان من حرص الشيخ على نتائج أعماله، ذهاباً وإياباً بين «**قم**» و«**سامرا**»، وما اجتمع عنده من سؤالات وأجوبة عنها. أن عمـد إلى نَسْق مجموع الأسئلة والأجوبة في ثلاثة كُتُب. ضاعت، من أسف، فيما ضاع من تراث المدينة بنكبتها من بعده.

والظاهرُ أنّ تخصيص الشيخ بهذه المُهمّة الدّائمـة، مع وجود البريد الخاصّ العامل والفعّال، هو من باب العناية الخاصة من الإمام عليه السلام بالمدينة المدرسة وبأهلها، وخصوصاً بعملها في الحقل العلمي. بالإضافة إلى الثّقـة المُطلقَة التي كانت للشيخ أحمد عنـد إمامـه.

ولعلّ من أطرف ما حفظه لنا الرُّواة من تصاريف العلاقة بين الإمام والشيخ. أن هـذا كان يُريدُ الحجّ. فاحتاج إلى ألف دينار. فطلب من أحـد أصدقائه أن يكتبَ إلى الإمام في شـأن إقراضه المال. ولم يكتب إليه بنفسه. مع أن المال الكثير للإمام عنده كان بين يديه. عرفنا ذلك من أنّ الإمام أمره ببناء مسجدٍ كبير من الأموال التي كانت بيـده ففعل. وهو نفسه المسجد المعروف باسم «**مسجد الإمام**» في «**قم**» حتى اليوم. وهـذا يـدلُّ على غَـلَبَة الذّهنيّـة االتنظيميّة الصارمة، وغياب ذهنيّة التّسـيُّب، في نظام العلاقات الدّاخليّة الصّارم، المعمول بها في التنظيم.

ثم أنّ من الجميل أن نُتوّجَ السيرة الحافلة للشيخ، بأنّه لم يكُـفّ عن عمله حتى في سـنّه العالية. إلى أن أتاه الموت في الطـريق، أثنـاء العودة من إحـدى وفـداته الكثيرة للقاء الإمام في «**سامرا**». فدُفن حيث توفي. وضاع محلُّ قبره رحمه الله تعالى.

* نتائج

إن مُهمّة المؤرّخ الحقيقي هي أن يُعيد تركيب أحداث التاريخ في قصّة، كما حدثت بالفعل. أمّا الذين يكتبونه تحت عنوان قال، قال، كما عليه أكثرُ (مؤرّخينا)، فهؤلاء هم في أحسن أحوالهم قصّاصون [1]. لاينفعوننا في شيء، إلا بأن يؤنسونا أو يُحزنونا بقصصهم وحكاياتهم. مثلما ينفعل المرءُ بقصّةٍ مُصوّرَةٍ أو مكتوبة يُشاهدها أو يقرأها. حتى وإن يكُن يعرف أنّها مُتخيّلَة.

لكن النّمط الأرقى من العمل التركيبي للتأريخ، هو حين يعمل المؤرّخ على ما هو منها من ذاته وذاتيّته هو. هنا يكون عمله أعمق بكثير. يتجاوز تخليق معرفة برسم مَن يرغب أيّاً كان، إلى مُستوى بنـــاء أو ترميم ذاته هو وذوات قرّائه من أمثاله.

عملُنا فيما مضى من الكتاب يتجاوز بمسافةٍ طويلة العمل التأريخّي البحت، حتى في أفضل صُوره. لأنّنا نتعاملُ الآن مع واقعٍ حيّ فاعل، ما يزال عاملاً مُنتجاً. وسيبقى إن شاء الله.

من هنا فإنّنا نطرحُ على أنفسنا السؤالَ التالي:

هل كان من المُمكن قيام الجمهوريّة الإسلاميّة في زماننا، لولا مغزى الدّرس الذي استقرّ عميقاً وعفواً في ذاتنا الثقافيّة عن السياسة الاستيعابية للأئمّــة (سلام الله عليهم) ووجوهها، بوصفها الأُنموذج الأوفى لهذا النّمط من المعاصرين صديقنا السيد جعفر مرتضى غفر الله له. الذي حرّر عشرات المجلّدات ونُشرت نشراً قشيباً، دون أن يكون فيها أي إشكاليّة. بل هي عبارة عن قناعات مُسبقَة عنده، حشد لها الروايات المُنتقاة بالآلاف دون أن يُقدّم للقارئ أي جديد.

من الحريّات الأساسيّة للإنسان ؟!

ثم أنّنا نعكس السؤالَ فنقول: هل يستطيع الإسلام السُّلطوي أن يُنتجَ جمهوريةً إسلاميّة؟

أعتقد أنّه مامن داعٍ للجواب المُفصّل عن أيٍّ من السؤالين، لأنّ الجواب عن كلٍّ منهما ليس يخفى على أحــد.

فأنّى لنظامٍ فكريّ قُوامه الأساسي حماية الحاكم الفعلي، مهما تكُن وسيلته للسُلطة وصفاته. بنحوٍ يجعل الاعتراض عليه خروجاً على إرادة الله سبحانه، يوجب قتله.أن يسمح للجمهور، بما هو ذو إرادة، أن يُنتجَ النظام السياسي الذي يرتاحُ إليه.

بل نُضيفُ فنقول، أنّه لولا سياسة الاستيعاب الذّكيّة والصّبورة للأئمة، لَما أمكن نشوء القاعدة البشريّة المُؤهّلَة ذهنياً كيما تحظى بشرف إنجازٍ آليّة بحجم ومعنى إنتاج جمهوريّة.

وفي المقابل لولا إلغاء إرادة الإنسان في الشأن السياسي، بفرض فكرة أن الفاعل الحقيقي هو الله وحده،وأنّ حصّة الإنسان الوحيدة في هذا الشأن هي فقط التّسليم والصّبر، لولا ذلك لَما كان لفقيه السُلطة ابن تيميّة أن يجترحَ فتواه الشيطانيّة«**إنّ الصّبرَ على الحاكم الجائر من أُصول المِلّة**». وهي في الحقيقة فتوى بلزوم قتل كلّ مَن يسعى أو يُطالب ببسط العدل في وجه«**الحاكم الجائر**». تحت عنوان أنّه خرج على«**أُصول المِلّة**». والعياذ بالله.

إن بيان المسافة الفاصلة بين ذهنيّة الاستيعاب،كما قرأناها بالمعمول في سيَر أئمتنا، وبين ذهنيّة إلغاء إرادة الإنسان، لَهي مسافةٌ كبيرة. ورصْدها عندهم أهم نتائج الكتاب الأساسيّة.